[ما نزل في العربية منزلة الشيء الواحد، وأثره في الأحكام]

دراسة نحويَّة وتصريفيَّة

إعداد دكتورة/

رضا عبد الرحيم علي أحمد

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

جامعة الأزهر، فرع بني سويف.

[ما نزل في العربية منزلة الشيء الواحد، وأثره في الأحكام]

دراسة نحوية وتصريفية

إعداد دكتورة/ رضا عبد الرحيم علي أحمد

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

جامعة الأزهر، فرع بني سويف.

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، أمَّا بعد:

فيهدف هذا البحث إلى الوقوف على ما نُزِّل من الأشياء منزلة الاسم الواحد، كتنزيلهم

الاسمين منزلة الاسم الواحد، وتنزيلهم الفعل والاسم منزلة الشيء الواحد، وكذا الحرف والاسم، والحرف والفعل، والأسماء المختلفة، والجملة منزلة المفرد ... وما لذلك من أثر في الأحكام. فالذي أوجب البناء لاسم (لا) المفرد هو تنزيلها مع الاسم منزلة الاسم الواحد، والذي صحَّح أن يكون المشغول عنه متعددًا في نحو: (هذا زيدًا اضربه) أنَّ البدل والمبدل منه بمنزلة الشيء الواحد، والذي جوَّز الإخبار عن الشخص الموصوف بظرف الزَّمان في نحو: (أكلّ يوم رجل مضروب لك) هو أنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، والذي جوَّز أن يسد الجار والمجرور مسد الخبر بعد الوصف الواقع مبتدأ في نحو: (أمغضوب على زيد) هو أنَّ الجار والمجرور بمنزلة الاسم الواحد، والامتناع من حذف الاسم الموصول مع

بقاء الصلة، والامتناع من حذف ألف (ما) الموصولة عند دخول حرف الجر عليها؛ لأنَّها مع صلتها كالاسم الواحد فليست في هذه الحالة واقعة في آخر الكلمة، كالحال في (ما) الاستفهامية، وهكذا بالنسبة للذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والقبول والردّ، والصحة والخطأ...

وجاء هذا البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة فيها أهم ما انتهى إليه من نتائج، ومنها: توضيح الأعاريب المتنوعة المبنية في المقام الأول على أساس تنزيل الأشياء منزلة الاسم الواحد، كالامتناع من انْفِصَال الْجَار عن الْمَجْرُور؛ فتمييز(كَمْ) الاستفهامية منصوب، ولا يجر إلا إذا سبقت (كَمْ) بحرف جر، نحو: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ الكِتَابَ؟)، والتمييز في هذه الحالة مجرور بـ (مِنْ) مقدرة لا يمكن إظهاره؛ لأنَّ حرف الجر السابق على (كَمْ) عوض عنها، ولا يمكن الجمع بين العوض والمعوض عنه، وفي الوقت نفسه لا يمكن جعل حرف الجر السابق على (كَمْ) جارًّا لما بعدها؛ لأنَّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، ولا يجوز انفصال الجار من المجرور، بخلاف انْفِصَال الرافع من الْمَرْفُوع، والناصب من الْمَنْصُوب، وأيضا: الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوجيهها التي ثبت بالدليل القاطع صحتها، ولم يكن أمامهم إلا ردّ هذه القراءات لولا الاتجاه إلى القول بتنزيل الأشياء منزلة الشيء الواحد... وغير ذلك مما يراه القارئ الكريم بإذن الله تعالى.

وصلى الله وسلم وبارك على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين وقائد الغر المحجلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرًا.

Summary:

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon our Prophet Muhammad peace be upon him, but after:

The aim of this research is to find out what came down from the objects to the name of one, such as downloading them

The two names are assigned the same name, and they are downloaded by the verb and the name of the status of the one thing, as well as the letter and the name, the character and the verb, the different names, the singular sentence. What is required for the construction of the singular name (not) is to download it with the name of the name of the same name, which corrects that the man who is busy with it in several ways: (this is Zaida beaten) that the substitution and the equivalent of one thing, (Eat the day of a man mired to you) is that the character and described as one thing, which was blocked to block the neighbor and the bulldozer of the news after the description, which begins at the beginning: (I am angry at Zaid) is that the neighbor and Aljjor as one name, and refrain from deleting the name connected with the survival of the link , And refrain from deleting the A (m) connected at the entry of the draft on it; With their relevance as the name are no one in this case a reality in the last word, in the As is the case (what), wh, and so for male and deletion, and presentation delays, acceptance and response, health and error...

This research comes in an introduction, three questions, and a conclusion in which the most important conclusions reached are: the clarification of the various forms built up primarily on the basis of the reduction of the names of the names, such as abstention from separation from the neighbor; And the distinction in this case is delineated by (b) an ability that can not be shown; because the previous letter of provocation (km) is compensated for, and it is not possible to combine the deduction And at the same time can not make the former draft on (km) neighbor after Because the

neighbor and the ignorant as one thing, and it is not permissible to separate the neighbor from the bulldozer, apart from the separation of the crane from the raised, and the position of the Mansub, and also: the invocation of the Quranic readings and guidance, which proved conclusive proof of authenticity, and they had only the response of these readings, One thing ... and other than what the reader sees, God willing.

May Allah bless and bless and bless the Seal of the Prophets, the Master of Messengers and the Commander of the Glorious Martyrs, our Master Muhammad peace be upon him and his family and companions, and handed over much recognition.

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم إنَّا نحمدك على ما علمت، ونشكرك على ما أنعمت، ونستوهب منك علمًا نافعًا يزلف إليك، وعملا صالحًا نرجو به الخلاص بين يديك، فإنَّه لا حول ولا قوة إلا بك، ولا نجاة إلا لمعتصم بحبلك، لائذ بجنابك، ونسألك أن تصلي على خيرتك من خلقك القائم من تبليغ رسالتك بواجب حقك، الذي بعثته إلى جميع العالمين بلسان عربي مبين، محمد نبيك وعبدك، ورحمتك المهداة إلينا من عندك، وعلى آله الذين أعانوا وآزروا، وآووا ونصروا من أجلك، وفي ذاتك وابتغاء مرضاتك، حتى قام دينك دين الحق على ساق، واتسق شمله أي اتساق، وسلم تسليما، أما بعد:

- **فمن الأسباب الداعية إلى دراسة (ما نُزِّل في العربيَّة منزلة الشيء الواحد، وأثره في الأحكام: دراسة نحويَّة وتصريفيَّة) أمور، منها:**

. أنَّه قلما يخلو كتاب من كتب شيوخنا . جزاهم الله تعالى خيرا . إلا وفيه إشارة إلى هذا الباب، وذكر له، وعرض لشواهده، وبيان للأحكام المترتبة عليه يضاف إلى ذلك كثرة مسائله، وتعلقه بالعديد من القضايا النحويَّة والتصريفيَّة وغيرهما، وأنَّ أحدًا من المتقدمين، وكذا المحدثين . فيما أعلم . لم يخصه ببحث مستقل يحدد فيه أبعاده، ويقف على حدوده، ويجمع مسائله، ويدرس قضاياه، ويكشف عن قيمته، ويبين أثره، والاستمساك به في البحث النحويّ وصنوه التصريفيّ، ويتناول موقف العلماء منه، وحاجة الدارسين إليه ...

. موضوع هذه المسائل لها دور كبير وأثر قوي عند الاحتجاج والترجيح، ولا سيما في المسائل الخلافيَّة، ومن ذلك: ما ذهب إليه أهل البصرة من

أنَّه لا يجوز إضافة (النَّيِّفِ) إلى (العشرة)؛ استنادًا إلى كونهما بمنزلة الاسم الواحد، والشيء لا يضاف إلى نفسه، على حين ذهب الكوفيون إلى القول بجوازه(١)، قال ابن الأنباريّ: «ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز إضافة (النَّيِّفِ) إلى (العشرة)، نحو: (خَمْسَةَ عَشَر)، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم، قال الشاعر:

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ ... بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ (٢)

ولأنَّ (النَّيِّف) اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة، فجاز إضافته إلى ما بعده، كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها، وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا: إنَّه لا يجوز ذلك؛ لأنَّه قد جعل الاسمانِ اسمًا واحدًا، فكما لا يجوز أنْ يُضاف الاسمُ الواحدُ بعضُه إلى بعضٍ، فكذلك ههنا» (٣).

- **وأما القيمة العلمية لهذا البحث فتبرز في أمور، منها:**

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/١٠٩، والمخصص:٤/ ٢٥٦، وارتشاف الضرب:٢/ ٧٥٧، والتذييل:٩/ ٣١٤، وائتلاف النصرة:/٤٣، والمقاصد النحوية:٤/ ١٩٩٥، وخزانة الأدب:٦/٤٣٠.

(٢) من الرجز، لنفيع بن طارق، وموطن الاستشهاد قوله: (بنت ثماني عشرة) هو شاهد عند الكوفيين على جواز إضافة (النيف)، إلى العشرة، وقال السيرافي، وابن سيده: (هَذَا لَا يُجِيزهُ البصريُّون، وَلَا يعْرفُونَ الْبَيْت).

ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/١٠٩، والمخصص: ٤/٢٥٦، والإنصاف: ١/٢٥٢، والتبيين:/٤٣٣، وتمهيد القواعد:٥/٢٤٢٨، والمقاصد الشافية: ٦/٢٦٨، والمقاصد النحوية:٤/١٩٩٤، والتصريح: ٢/٤٦٤.

(٣) الإنصاف:١/٢٥٢.

ـ التأصيل لهذه الظاهرة؛ وذلك بضرورة إعطائها المساحة التي تستحقها، والقدر الكافي من التَّعريف بها، وتسليط الضوء على شواهدها وأمثلتها من خلال الحوار والمناقشة والاستدلال، وجمع أقوال العلماء وحججهم، والإشارة إلى أماكنها في مؤلفاتهم ومصادرهم وكتبهم.

ـ إظهار ما تتمتع به هذه الظَّاهرة من عناية فائقة، واهتمام كبير لدى العلماء على اختلاف الأمكنة وتوالي الأزمنة؛ فقلما يخلو مصدر من مصادرهم إلا وفيه تنبيه إليها، ودلالة عليها.

ـ لهذه الظاهرة أثر بالغ في توجيه الآيات القرآنية الكريمة، والقراءات القرآنية الشريفة، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب نظما ونثرا مما ظاهره مخالف لقواعدهم.

ـ تكشف هذا الظاهرة بجلاء عن ثراء اللغة العربية لغة القرآن الكريم، وتنوع استعمالاتها، وتعدد أغراضها، وغزارة أساليبها؛ وذلك بتنزيل الكلمات منزلة الكلمة الواحدة، والكلمتين منزلة الكلمة الواحدة، والحرف مع الاسم، والفعل مع الاسم، والاسم مع الاسم، وغير ذلك مما نزل منزلة الكلمة الواحدة؛ فللكلمة المفردة دلالة، ولها مع أختها فهم آخر، وهكذا...

ـ لهذه الظاهرة علاقة وطيدة بلغات القبائل؛ فعن طريقها يمكن تفسير هذه اللغات، وتوضيحها ،وتحليلها، كبناء (يوم) مع (لا) منزلة في هذا الاستعمال منزلة الاسم الواحد، كقراءة (يَوْمَ) بالبناء على الفتح(١) من

(١) ينظر: مختصر ابن خالويه:/ ١٦٧، والمحتسب:١/ ٢١٦، والمغني في القراءات:/١٨٧٧.

قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ﴾(١)، وهي جديرة بالقبول؛ لأنَّهم جعلوا (يوم) مع (لا) بمنزلة الاسم الواحد، وهذه القراءة في الوقت نفسه جارية على لغة سفلى مضر، أشار إلى ذلك أبو حيان بقوله: «قَرَأَ الْأَعْمَشُ، وَالْأَعْرَجُ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعِيسَى، وَأَبُو حَيْوَةَ، وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ: (هَذَا يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ) بِفَتْحِ (الْمِيمِ)، وَالْجُمْهُورُ: بِرَفْعِهَا، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: لَمَا أَضَافَ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ بَنَاهُ فَهِيَ فَتْحَةُ بِنَاءٍ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ(٢)، وَقَالَ صَاحِبُ اللَّوَامِحِ: قَالَ عِيسَى: هِيَ لُغَةُ سُفْلَى مُضَرَ(٣)، يَعْنِي بِنَاءَ هُمْ (يَوْمَ) مَعَ (لَا) عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا (يَوْمَ) مَعَ (لَا) كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأ» (٤).

وأما المنهج الذي التزمته، وسرت عليه فهو المنهج الوصفي القائم على جمع المادة العلميَّة ومحاولة استقراء كل ما يتعلق بها من قريب أو بعيد، ثم القيام بترتيبها، والعمل على تحليليها، وفهم ما تدعو إليه؛ وذلك بالتعليق عليها، وتفسير ما علق بها من ظواهر وسمات وخصائص وصولا إلى النتائج التي يقودني إليها الالتزام بهذا المنهج.

وأمّا الصعوبات التي واجهتها الباحثة فكثيرة، وكان على رأسها: أنَّ أحدًا من المتقدمين فيما أعلم لم يخص هذه الدراسة بحديث مستقل يجمع متفرقها، ويلم ما تناثر منها، ويحصر مسائلها وكذا حاجة هذا الموضوع إلى استقراء واسع؛ فقد جاءت مسائله منثورة في كتب المفسرين،

(١) سورة المرسلات، الآية :/٣٥.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز:٥/٤٢٠.

(٣) ينظر: روح المعاني:١٥/ ١٩٦.

(٤) البحر المحيط:١٠/٣٨٧.

والفقهاء، والأصوليين، والمحدثين، وأصحاب اللغة، والمعاجم، وغيرهم، ولم يكن الحديث عنه موقوفا على مصدر أو مصدرين أو ما شاكل ذلك.

وجاءت خطة البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، أمَّا المقدمة: ففيها بيان للأسباب الداعية إلى السير قدما في هذا الموضوع، وتوضيح القيمة العلمية للدراسة، وأهم ما واجه الباحثة من مصاعب، والمنهج الذي التزمته، وسارت عليه، وثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: (المسائل النحويَّة)، وهي:**
- اجتماع الاسم مع اللقب غير مضافين.
- ما نزل منزلة الشيء الواحد من الأعلام.
- تنزيل المشار والمشار إليه منزلة الشيء الواحد.
- كتابة (الذي، والتي، والذين) في الجمع بلام واحدة.
- تركهم حذف الألف من (ما) الموصولة بعد دخول الجار عليها.
- (أل) الموصولة بين الحرفية والاسمية.
- جواز تقديم المعمول على (أل) الموصولة وصلتها.
- الفصل بين الصلة والموصول لا يعد أجنبيا.
- الامتناع من حذف الاسم الموصول مع بقاء الصلة.
- حذف مفعولي صلة الموصول.
- تنزيل الأسماء المختلفة منزلة الاسم الواحد معرفًا بـ (أل).
- سد الجار والمجرور مسد الخبر بعد الوصف الواقع مبتدأ.
- الإخبار بظرف الزمان عن العين.
- دخول (الفاء) على ما جاء خبرًا عن المبتدأ الموصوف بـ(الذي).

- تنزيل الخبر المتعدد لفظًا منزلة الاسم الواحد.
- زيادة (كان) بين الجار والمجرور.
- (إنَّ) مع اسمها بمنزلة الاسم الواحد.
- بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا.
- رافعُ خبرِ (لا) النافية للجنس.
- وصف اسْم (لَا) قبل الْخَبَر.
- حذف أحد المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.
- منع حذف الفاعل.
- موضع الجار والمجرور إذا أسند إليهما الفعل المبني للمعلوم.
- ورود المشغول عنه متعدد اللفظ دون المعنى.
- حصول العلقة بين العامل والاسم السابق بالاسم الأجنبي الذي أتبع بتابع.
- حذف المفعول به.
- ما نزل منزلة الشيء الواحد من الظروف.
- تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه.
- ما نزل منزلة الشيء الواحد وهو في موضع الحال.
- المُمَيِّز والممَّيز بمنزلة الشيء الواحد.
- لَا يجوز انْفِصَال الْجَار من الْمَجْرُور، وقيامه بِنَفْسِهِ.
- عمل المضاف إليه في المضاف.
- بناء (يوم) مع (إذ).
- إضافة الظرف المبهم إلى المبني.
- بناء الظرف (بين بين) على الفتح.
- بناء (مِثْلَ) على الفتح.

- النصب بعد (لدن).
- تنزيل (حَبَّ) مع (ذا) منزلة الاسم الواحد.
- العامل في الصفة.
- تقديم النعت على غيره من التوابع.
- تبعيَّة النعت لمنعوته.
- وجه امتناع نعت النكرة بالمعرفة، والمعرفة بالنكرة.
- ذكر الوصف مع الموصوف يخرجه من العموم إلى الخصوص.
- الصفات لا توصف.
- امتناع إضافة الصفة إلى الموصوف.
- حذف العائد من الصفة.
- حذف التنوين من الموصوف العلم، أو الكنية، أو اللقب.
- امتناع حذف الصفة أو الموصوف.
- تبعيَّة ضمير الفصل.
- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ.
- الاستغناء عن العطف بتنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد.
- البدل والمبدل منه كالشيء الواحد.
- تنزيل الاسمين منزلة الاسْم الوَاحِد عند النداء.
- وصف الاسم المنادى المفرد العَلَم بِـ (ابن) أو (ابنةٍ).
- نداء ما فيه الألف واللام الموصوف.
- تنزيلهم المنادى المقترن بـ (أل) مع (أي) منزلة الشيء الواحد.
- تكرار لفظ المنادى مضافًا.
- نداء المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، وهو (أم) أو

(عم).

- دخول ألف الندبة الصفة.
- ترخيم المركب الإضافيّ.
- ترخيم المركب المزجيّ.
- ترخيم المركب الإسناديّ.
- ترخيم المركب العدديّ.
- تنزيل الاسمين المنصوبين على التحذير منزلة الاسم الواحد.
- ما نزل منزلة الاسم الواحد في الممنوع من الصرف.
- حذفهم (التنوين) من الاسم المصروف.
- جعل (كي) مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد.
- تنزيل (الهمزة) مع (لا) في التحضيض والطلب منزلة الاسم الواحد.
- جواز ورود (سنين) تمييز (مائة).
- تعريف العدد المركب.
- حذف (واو العطف) من الأعداد المركبة.
- **المبحث الثاني: (المسائل التصريفيَّة)، واشتمل على مسائل، وهي:**

- تصغير ما نزل منزلة الاسم الواحد.
- تصغير العدد المركب.
- النسب إلى ما نزل منزلة الاسم الواحد.
- النسب إلى اسمين أُضِيفَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ.
- المنع من الوقف على جزأي العدد المركب.

- المنع من الوقف على المضاف دون المضاف إليه.
- المنع من الإمالة في وسط الكلمة.
- حذف الألف من (ابن).
- علة الاستغناء عن التعويض عند الإضافة.
- المبحث الثالث: (مسائل متفرقة)، وهي:
- تنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد في أسماء الله الحسنى.
- تنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد؛ مراعاة للتناسب.
- تنزيل الجملة منزلة المفرد.
- ما نزل بالتعريب منزلة الاسم الواحد.
- تنزيل (ما) الاستفهامية مع (ذا) الإشارية منزلة الاسم الواحد.
- استعمال (كاف التشبيه، والاسم، وكاف الخطاب) بمنزلة الاسم الواحد.
- تنزيلهم (ايمن الله) في القسم منزلة الاسم المفرد.
- الفرق بين العطف على اللفظ والعطف على المعنى.

وأمَّا الخاتمة ففيها كشف لأهم النَّتائج التي انتهى إليها هذا البحث، وبعد:

فالله أسأل من جوار سيدي أبي القاسم صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة وصاحب الحوض واللواء والمقام والشفاعة والكوثر والإسراء والمعراج والمعجزات والفصاحة... أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وأن يغفر الذنب، ويقيل العثرة، ويستر العيب، ويعفو عن الزلل، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرًا.

- **المبحث الأول**: (**المسائل النحويَّة**)، **وهي**:
- **اجتماع الاسم مع اللقب غير مضافين**:

(العلم): اسم، وكنية، ولقب؛ لأنَّه إن صدر بأب أو أم فهو كنية، كـ (أبي بكر)، و(أم كلثوم)، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى أو ضعته فهو اللقب، كـ (الصديق)، و(الفاروق) في الأول، وكـ(بطة)، و(أنف الناقة) في الثاني، وإن لم يكن كذلك فهو اسم، كـ(زيد)، و(عمرو).

وقد جوز الكوفيون وبعض البصريين عند اجتماع الاسم واللقب غير مضافين، نحو:(هَذَا سَعِيدُ كُرْز) مع الإضافة: الإتباع على البدليَّة، أو على أنَّ الثَّاني عطف بيان، والقطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ (١)، على حين أوجب جمهور البصريين الإضافة، قال الخطيب الشربيني: «جمهور البصريين يوجب الإضافة» (٢).

ومع أنَّ في مذهب جمهور البصريين نظرًا من جهتي: الصناعة والسماع، أما الصناعة فلأنَّ في إضافة الأول إلى الثاني لزوم إضافة الشيء إلى نفسه؛ ذلك لأنَّ الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللازم باطل، فالملزوم مثله؛ لوجوب مغايرة المتضايفين، وأما السَّماع من العرب فهو: قولهم لرجل ضخم العينين اسمه (يحيى)، ولقبه (عينان): (هذا يحيى عينان) بغير إضافة،

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم:/٤٨، والتصريح:١/١٣٥، وشرح الأشموني:١/١١٢، وفتح الخالق المالك:١/ ٣٠٠، ومغيث الندا شرح قطر الندى:١/ ٣٤١، ٣٤٢.

(٢) مغيث الندا:١/ ٣٤٢.

وإلا لقالوا: (عينين) بالياء(١)، إلا أنَّه لا مانع لدى الإمام الرازي؛ لأنَّه يصير المجموع بمنزلة الاسم الواحد؛ وذلك إذ قال:« إِذَا اجْتَمَعَ الِاسْمُ وَاللَّقَبُ: فَالِاسْمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافًا أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَافًا أُضِيفَ الِاسْمُ إِلَى اللَّقَبِ، يُقَالُ: (هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ)، وَ (قَيْسُ بَطَّةَ)؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَجْمُوعُ بِمَنْزِلَةِ الِاسْمِ الْوَاحِدِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الِاسْمُ مُضَافًا فَهُمْ يُفْرِدُونَ اللَّقَبَ، فيقولون:(هذا عبد الله بطة)» (٢).

وقال الكفويّ: «إذا اجْتمع الِاسْم واللقب فالاسم إِن لم يكن مُضَافا أضيف الِاسْم إِلَى اللقب، كـ (سعيد كرز)؛ لِأَنَّهُ يصير الْمَجْمُوع بِمَنْزِلَة الِاسْم الْوَاحِد، وَإِن كَانَ مُضَافا فهم يؤخرون اللقب، فَيَقُولُونَ: (عبد الله بطة)»(٣).

على أنه يمكن أن يجاب عن الأول مما رُدّ به مذهب البصريين: بأنَّه من إضافة المسمى إلى الاسم، فمعنى (جَاءَنِي سَعِيدُ كُرْز) بالإضافة: جاءني مسمى هذا الاسم، وإنَّما أُوِّل الأول بالمسمى، والثاني بالاسم؛ لأنَّ الأوَّل هو المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه إنَّما هو المسمى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ، وأما الرد الثَّاني فيجاب عنه: بأنَّه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى (الألف) مطلقا (٤).

(١) ينظر: التصريح:١/١٣٥.
(٢) تفسير الرازي:١/٥٢.
(٣) الكليات:/٦٠٤.
(٤) ينظر: التصريح :١/١٣٦.

- **ما نزل منزلة الشيء الواحد من الأعلام**:

العلم أيا كان: مفردًا، كـ(زيد)، ومركبًا، وله ثلاثة أقسام:

الأول: مركب تركيب إسناد: وهو ما كان في الأصل جملة سواء أكانت في الأصل مبتدأ وخبرًا، أم كانت فعلا وفاعلا، كـ (برق نحره)، ولا تكون إلا محكية (١).

الثاني: مركب تركيب مزج: وهو أن تصير الكلمتان كالكلمة الواحدة، حتى يقع الإعراب في آخرها، فيصير آخر الكلمة الأولى وسطا في الحكم، وعلى هذا تنزل الكلمتان منزلة الكلمة الواحدة، فيجري عليها ما يجري على الكلمة الواحدة (٢)، قال ابن الصائغ مبينًا أنَّ ما كان مركبا تركيب مزج جعل فيه الاسمان بمنزلة الاسم الواحد، ونزلا منزلة الشيء الواحد: «المُراد بتركيب المزْج: أن يجعل الاسمين اسمًا واحدًا لا بالإضافة، ولا بالإسناد، بل يتنزّل عجزه من الصّدر بمنزلة: (تاء التّأنيث)» (٣).

ـ ولك في هذا النوع إعرابان:

الأول: وهو أن يجعل الْإِعْرَاب فِي آخر الِاسْم الثَّانِي؛ وذلك ببناء الِاسْم الأول على الْفَتْح، إِلَّا أَن يكون فِي آخِره (يَاء) فتبنيه على السّكُون.

الثاني: أَن تضيف، وَتجْعَل الْإِعْرَاب فِي آخر الِاسْم الأول، أكد هذا ابن الوراق عند توضحيه إعراب هذا النوع الذي تنزل فيه الاسمان منزلة الاسم الواحد بقوله: «اعْلَم أَن مَا جعل من الْأَسْمَاء اسْمًا وَاحِدًا، نَحْو:

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم:/٥٠.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٧٤/١.

(٣) اللمحة:٧٦٨/٢.

(حَضرمَوْت)، و(معدي كرب)، و(قالي قلا)، و(بعل بك)، وَمَا أشبه ذَلِك فِيهِ وَجْهَان: إِن شِئْت جعلت الْإِعْرَاب فِي آخر الِاسْم الثَّانِي، فبنيت الِاسْم الأول على الْفَتْح، إِلَّا أَن يكون فِي آخِره (يَاء) فتبنيه على السّكُون، نَحْو: (معدي كرب)، وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن تضيف، وَتجْعَل الْإِعْرَاب فِي آخر الِاسْم الأول» (١).

وعليه فقد اكتسب الاسمان بعد أن نزلا منزلة الاسم الواحد حكمًا جديدًا عند الإعراب لم يكن هذا الحكم موجودا من قبل، فصار الإعراب عليهما معا في آخر الاسم الثاني، أو الإعراب على الأول والثاني مجرور دائمًا.

الثالث: مركب تركيب إضافة: وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزل التنوين مما قبله؛ وذلك لأنَّ الجزء الأول يعرب، والثاني يلتزم حالة واحدة، كالتنوين؛ فالمضاف والمضاف إليه في هذه الحالة ينزلان منزلة الشيء الواحد، قال ابن أبي الربيع: «إذا قلت: (مررت برجل حسن وجهه)، حصل عدة أمور، كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد؛ لأنَّ الجار والمجرور كالشيء الواحد، وكذلك الصفة والموصوف، والفاعل والفعل، والمضاف والمضاف إليه» (٢).

- **تنزيل المشار والمشار إليه بمنزلة الشيء الواحد**:

إنَّما نُزِّل المشار والمشار إليه منزلة الشيء الواحد؛ لأنَّك تستفيد بهما معا ما تستفيد من الاسم المفرد من معنى الجنس هذا من جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فإنَّه لا يوصف بالمضاف، نحو: (مررت بهذا ذي المال)،

(١) علل النحو:/٤٦٥.

(٢) البسيط:١٠٧٨/٢.

ولا يوصف بالأسماء المفردة إذا ثنّيت، فلا يجوز (مررت بهذين: الطويل والقصير)، قال الفارسيّ: «أمَّا نحو: (مررت بهذا الرجل)، فإنَّما أشير به إلى الشاهد الحاضر، لا إلى غائب معلوم بعهد، ألا ترى أنَّك تقول ذلك فيما لا عهد فيه بينك وبين مخاطبك؛ وممَّا يدلّ على ذلك قولك في النداء: (يا أيّها الرجل)، فتشير به إلى المخاطب الحاضر، وهما يجريان مجرى الاسم الواحد، كما أنَّ (مَاذَا) من قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾(١) يجريان مجرى الاسم الواحد، فلا يجوز أن يكون الاسم معرَّفًا بتعريفين مختلفين: أحدهما: حاضر، والآخر: غائب؛ ويدلّك على أنَّهما يجريان مجرى الاسم الواحد أنّه لا يوصف بالمضاف، نحو: (مررت بهذا ذي المال)، ولا يوصف بالأسماء المفردة، إذا ثنّيت، فلا يجوز (مررت بهذين: الطويل والقصير)، كما تقول: (مررت بالرجلين: القائم والقاعد)، وذلك أنَّه قد صار مع الأول كالشيء الواحد، ويبيّن ذلك من جهة المعنى، وهو أنَّك تستفيد بهما ما تستفيد من الاسم المفرد من معنى الجنس» (٢).

- **كتابة (الذي، والتي، والذين) في الجمع بلام واحدة**:

الحرف المضعف متى أدغم كتب بحرف واحد على أن يكون في كلمة واحدة، سواء أكان في اسم أم في فعل، فإنه يكتب بحرف واحد مشدد، مثل: (كرّ)، و(برّ)، ونحوهما في الأسماء، و(شدّ)، و(مدّ)، ونحوهما في الأفعال، فإن كان من كلمتين كتب كل حرف على صورته إلا (الذي)، و (التي)، و (الذين) في الجمع؛ لأنَّ الصلة والموصول قد صارا كالشيء الواحد.

---

(١) سورة النحل، من الآية:/٣٠.

(٢) الحجة للفارسي:٣/٣٣٧، ٣٣٨.

نص على ذلك ابن بابشاذ بقوله: «إن كان التضعيف من كلمتين لم يحذف منه شيء، بل يكتب كل حرف على صورته مثل: (اللحم) بلامين، و(اللبن) بلامين، و(الليل) بلامين؛ لأنَّ (الألف واللام) وإن تنزلتا منزلة الجزء من الكلمة فإنهما على كل حال زائدتان على الكلمة، ولم يخرج عن هذا إلا (الذي)، و(التي)، و(الذين) في الجمع، فإنه يكتب جميعه بلام واحدة، وإن كان أصله لامين؛ لأنَّ الصلة والموصول قد صارا كالشيء الواحد، وأمن اللبس، وكثر الاستعمال، فخفف بالحذف» (١).

وإنَّما كتبت (الذي) و (التي) عند التثنية بلامين؛ فرقًا بين التثنية والجمع، فتقول: (رأيت اللذين قاما)، و(اللتين خرجتا)، وإنَّما خصت التثنية بالإثبات دون الجمع؛ لأنَّ التثنية يختلف طريق الإعراب فيها، والجمع يتفق طريق الإعراب فيه (٢).

- **تركهم حذف الألف من (ما) الموصولة بعد دخول الجار عليها**:

تحذف الألف من (ما) الاستفهامية متى دخل عليه الجار، ومن ذلك: قوله تعالى:﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾(٣)،﴿لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ (٤)، ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾(٥)، ﴿يَاقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي﴾ (٦)، ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (٧)، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾(٨)،

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤٦٠.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤٦٠.

(٣) سورة النساء، من الآية:/ ٩٧.

(٤) سورة التوبة، من الآية:/٤٣.

(٥) سورة الحجر، من الآية:/ ٥٤.

(٦) سورة الصف، من الآية:/٥.

(٧) سورة التحريم، من الآية:/١.

(٨) سورة النبأ، الآية:/١.

و﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾(١) ، و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾(٢)، على حين لم تحذف الألف الألف من (ما) الموصولة؛ ووجه ذلك كما قال ابن منظور: هو الفرق بين الاستفهام والخبر؛ وذلك إذ قال: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾؛ أَصله: (عَنْ مَا يَتَسَاءَلُونَ)، فأُدغمت (النُّونُ) فِي (الْمِيمِ)؛ لِقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا، وَشُدِّدَتْ، وَحُذِفَتِ (الأَلف)؛ فَرْقًا بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ، والخبرُ، كَقَوْلِكَ: (عَمَّا أَمرتك بِهِ)، الْمَعْنَى: عَنِ الَّذِي أَمَرْتُكَ بِهِ»(٣).

والذي عليه الشيخ خالد أنَّ الحذف جاء للفرق بين الاستفهامية والموصولة؛ وإنَّما لم تحذف من الموصولة؛ لأنَّها ليست طرفا لتوسط الألف؛ ذلك لأنَّ الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد، قال الشيخ خالد: «(ما) الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها؛ لتطرفها، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ؛ فرقا بين (ما) الاستفهامية والموصولة، نحو قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾(٤)، وخصت الاستفهامية بحذف (الألف)؛ للتطرف، وصينت الموصولة عن الحذف؛ لتوسط (الألف)؛ لأنَّ الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد» (٥).

(١) سورة النازعات، الآية:/٤٣.
(٢) سورة الطارق، من الآية:/ ٥.
(٣) لسان العرب:٤٢٨/١٢.
(٤) سورة الإسراء، من الآية:/٤٣.
(٥) التصريح:١٦٣/١.

- **(أل) الموصولة بين الحرفية والاسمية:**

من ذهب إلى القول بحرفية (أل) استدل بأمور (١)، منها:

ـ تخطي العامل عمله إلى صلتها لا إليها، فإذا قلت: (مررت بالضَّارب) فعامل الجر في (الضارب) هو (الباء)، وكذلك (جاء الضارب)، و(رأيت الضارب)، ولا موضع لـ (أل) من الإعراب، ولا يكون اسم في الكلام إلا وله موضع من الإعراب.

ـ لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون اسم ظاهر علي حرفين: أحدهما: ألف وصل، فيكونُ الاسمُ في الحقيقةِ حَرْفًا وَاحدًا.

ـ همزة الوصل في (الضارب) مفتوحة إذا ابتدأت، ولا تكون همزة وصل في الاسم إلا مكسورة إلا ما شذ من قولهم: (ايمن الله)، وإذا كانت حرفا كانت مفتوحة فيه، كحالها في(الرجل)، و(الغلام).

ـ لو كانت اسما لجاز أن يفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة، فتقول: (جاءني ال زيدا ضارب)، كما يجوز ذلك في (الذي) إذا قلت: (جاءني الذي زيدا ضرب).

لكن الذي تمسك بالاسمية جعلها مع الاسم كالشيء الواحد؛ لأنَّ الصلة والموصول كالشيء الواحد، فإذا كانت الصلة اسما مفردا كانت أشد اتصالا بالموصول وافتقارا إليه، فجعل الفاعل بجملته (الضارب) في قولك: (قام الضارب)، كما إذا قلت: (هذه بعلبك) صار الاسم المجموع، فكذلك

---

(١) المازنيّ، والشلوبين.

ينظر: التوطئة: / ١٦٨، ١٦٩، وشرح التسهيل:١/ ٢٠٣، والتذييل:٣/٦١، ٦٢، وتوضيح المقاصد:١/ ٤٣٥، وتمهيد القواعد:٢/ ٦٨٦، وشرح الأشموني: ١/١٤٠.

(الضارب) بمنزلة اسم واحد (١).

- **جواز تقديم المعمول على (أل) الموصولة وصلتها**:

ترد صلة (أل) صفة صريحة؛ وذلك كاسم الفاعل، نحو: (الضارب)، واسم المفعول، نحو: (المضروب)، والصفة المشبهة، نحو: (الحسن الوجه)، قال ابن مالك: «عَنيْت بالصفة المحضة: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين» (٢)، وقد نزلت (أل) الموصولة منزلة الحرف الذي يعد جزء الكلمة، وعليه فهي مع صلتها كالاسم الواحد، فلا تمنع من التقدم عليها، قال الصبان: «الفرق عندنا بين (أل) وغيرها: أنَّ (أل) على صورة الحرف المنزل جزءًا من الكلمة، فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم، وفرقنا بينها وبين غيرها في ذلك، كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقًا في جعل صلتها اسم فاعل، أو اسم مفعول؛ لتكون مع (أل) كالاسم الواحد» (٣).

وقد نصَّ على ذلك ابن الحاجب في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾(٤)، وأنه لا مانع من تعلق (لَكُمَا) بما بعده، وهو (النَّاصِحِينَ)؛ وذلك لأنَّ (أل) وصلتها كالاسم الواحد، فلا تمنع من التقدم عليها؛ إذ قال: «الظاهر في (لَكُمَا) في مثل هذا ونحوه أنه متعلق بـ (النَّاصِحِينَ) ونحوه؛ لأنَّ المعنى عليه، ولا يرتاب في أنَّ المعنى: أنِّي من الناصحين لكما، وأنَّ (اللام) إنَّما جيء بها لتخصيص

(١) ينظر: التذييل:٣/٦١، ٦٢.

(٢) شرح التسهيل:١/٢٠١.

(٣) حاشية الصبان:١/٢٣٤.

(٤) سورة الأعراف، الآية:/ ٢١.

معنى النصح بالمخاطبين؛ وإنَّما فرَّ الأكثرون لمَّا فهموا من أنَّ صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول، والفرق عندنا: أنَّ (الألف واللام) لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءًا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم، ففرق بينها وبين الموصولات لذلك، كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو مفعول؛ لتكون مع الحرف كالاسم الواحد؛ ولذلك لم توصل بجملة اسمية؛ لتعذر ذلك فيها، وهذا واضح، ولا حاجة إلى التعسف»(١).

- **الفصل بين الصلة والموصول لا يعد أجنبيا**:

كالفصل بالمبتدأ والخبر بين جملة الصلة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾(٢)، فقد فصل بجملة المبتدأ والخبر بين الصلة والموصول، ومع أنَّه لا علاقة بين جملة المبتدأ والخبر والصلة والموصول فكان من الواجب أن يعد أجنبيا عنها إلا أنَّه لما أفاد التبيين والتسديد أصبح قوي الاتصال وغدا كأنَّه جزء من الصِّلة فصار كلا فصل، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ فمن كمال الصلة؛ لأنَّه معطوف على (كَسَبُوا)، وقد أفاد هذا الاعتراض: التبيين والتسديد (٣).

وإنَّما عد الفصل بين الصلة والموصول غير أجنبي في هذه الحالة؛ لأنَّهما بمنزلة الاسم الواحد، فالفصل بينهما بغير الأجنبي كلا فصل، قال الشيخ

(١) أمالي ابن الحاجب:١/٢٨٣.

(٢) سورة يونس، من الآية:/٢٧.

(٣) ينظر: التذييل: ٣/ ١٦٥، وتمهيد القواعد:٢/٧٧٦.

خالد: «لأنَّ الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد» (١)، ويجريان مجرى الاسم الواحد، نص على ذلك الباقوليّ؛ إذ قال:« اتصال الصلة بالموصول أشد من اتصال المبتدأ بالخبر، ألا ترى أنَّهما يجريان مجرى الاسم الواحد، وأنَّ المبتدأ قد يحذف خبره، ولا يستعمل إثباته» (٢)، وقال ابن الخباز: «لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بشيء أجنبي منهما؛ لأنَّ الصلة والموصول بمنزلة اسم مفرد، وكما لا يجوز الفصل بين آخر الاسم المفرد وأوله، لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول» (٣)، لكنَّه إذا كان مبيّنا أو موضِّحا أو مفسِّرا لم يكن هناك إشكال وصار غير أجنبي، وقد وضح هذا الفصل أبو حيان بقوله: «مثال تبيين الصلة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾، فقوله: (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) من كمال الصلة؛ لأنَّه معطوف على (كَسَبُوا)، وفصل بينه وبين الموصول بقوله: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)، وهي جملة من مبتدأ وخبر، و(الباء) في الخبر؛ لأنَّ فيه تبيينًا لقوله:(وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)، ألا ترى أنَّ جزاء السيئة بمثلها من رهق الذلة لهم» (٤)، فلم يكن الفصل بجملة؛ لما فيه من التَّبيين.

- **الامتناع من حذف الاسم الموصول مع بقاء الصلة**:

وذلك لأنَّ الصِّلَة والموصول اسْمٌ وَاحِدٌ، فمحال أَن يحذف صدر الِاسْم وَيبقى آخره، من ذلك: قراءة: (لقد تقطع مَا بَيْنكُم)(٥)، قال ابن زنجلة:

---

(١) التصريح:١٦٣/١.

(٢) إعراب القرآن للباقولي:٦٨٦/٢.

(٣) توجيه اللمع: /٤٩٤.

(٤) التذييل والتكميل:١٦٥/٣.

(٥) في قوله تعالى:﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، سورة الأنعام، من الآية:/٩٤.

وتنظر القراءة في: مختصر شواذ القراءات:/٤٤، والمغني في القراءات:/٧٨٠.

«قَرَأَ نَافِع، وَالْكسَائِيّ، وَحَفْص: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بِالْفَتْح، أَي: لقد تقطع مَا بَيْنكُم، كَذَا قَالَ أهل الْكُوفَة؛ وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِقِرَاءَة عبد الله؛ لِأَنَّ فِي قِرَاءَته (لقد تقطع مَا بَيْنكُم)، فـ (مَا) عِنْدهم مَوْصُولَة وَ(بَين) صلَة، وحذفوا الْمَوْصُول وَهُوَ (مَا) وَبقيت الصِّلَة وَهِي (بَيْنكُم)، وَعند أهل الْبَصْرَة غير جَائِز هَذَا؛ لِأَنَّ الصِّلَة والموصول اسْم وَاحِد، ومحال أَن يحذف صدر الِاسْم وَيبقى آخر الِاسْم، وَلَكِن التَّقْدِير لقد تقطع الْأَمر بَيْنكُم؛ وَالسَّبَب بَيْنكُم؛ لِأَنَّ الْأَمر وَالسَّبَب ليسَا مِمَّا يحْتَاج إِلَى صلَة، فـ (بَين) إِذًا نصبٌ على الظّرْف عِنْد أهل الْبَصْرَة والكوفة، وَإِنَّمَا اخْتلفُوا فِي تَقْدِير الْكَلَام» (١).

وقال النيسابوري: «(تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ): ذهب تواصلكم، وليس بظرف، بل اسم لـ (الوصل)، فإنَّه من الأضداد، ومن نصبه أقره على الظرف على تقدير: (تقطّع ما بينكم)، بل تقطّع السبب بينكم؛ لأنَّ الصلة والموصول كاسم واحد، فلا يحذف الموصول» (٢).

- **حذف مفعولي صلة الموصول**:

لأنَّ الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد، فإنَّ هذا الاسم يحتاج إلى التَّخفيف؛ وذلك لطوله، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾(٣)، فـ (الذين زَعَمْتُمْ): مفعولُه الأولُ محذوفٌ هو عائدُ الموصولِ، والثاني أيضًا محذوفٌ، قامَتْ صفتُه مَقامَه، أي: زَعَمْتموهم شركاءَ مِنْ دونِ الله؛ والسبب الباعث على الحذف هو طول الاسم بالموصول وصلته، فكان لا بد من تخفيفه بالحذف، تنبه إلى ذلك

(١) الحجة:/٢٦١.

(٢) إيجاز البيان عن معاني القرآن: /٣٠٢.

(٣) سورة سبأ، من الآية:/٢٢.

الألوسي في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، فجعل التقدير: (زعمتموهم آلهة) على أنَّ الضمير: مفعول أول، و(آلهة): مفعول ثان؛ وحذف الأول تخفيفًا؛ والثاني لأنَّ صفته سدت مسده؛ وذلك إذ قال: «﴿ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، أي: (زعمتموهم آلهة) كذا قدره الجمهور على أنَّ الضمير: مفعول أول، و(آلهة): مفعول ثان؛ وحذف الأول تخفيفًا لأنَّ الصِّلة والموصول بمنزلة اسم واحد، فهناك طول يطلب تخفيفه؛ والثاني لأنَّ صفته أعني: قوله تعالى: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ سدت مسده، فلا يلزم إجحاف بحذفهما معا، ولا يجوز أن يكون (مِنْ دُونِ اللَّهِ) هو المفعول الثاني؛ إذ لا يتم به مع الضمير الكلام، ولا يلتئم النظام، فأي معنى معتبر لهم من دون الله»(١).

- **تنزيل الأسماء المختلفة منزلة الاسم الواحد معرفًا بـ (أل):**

من ذلك: إطلاقهم على (عَبْد اللَّهِ بْن عَبَّاسٍ، وَعَبْد اللَّهِ بْن مَسْعُودٍ، وَعَبْد اللَّهِ بْن عُمَرَ) ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: (العبادلة)(٢)؛ بتنزيل هذه الأسماء منزلة الاسم الواحد، كقول النسفي: «رَوَى الْعَبَادِلَةُ عَنْ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أَنَّهُ قَالَ: (لَا مَهْرَ أَقَلُّ مِنْ عَشَرَةٍ)(٣)، الْعَبَادِلَةُ هُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ عَلَى تَرْكِيبِ الِاسْمِ الْوَاحِدِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، كَـ(الْحَوْلَقَةِ)، وَ(الْحَيْعَلَةِ) لِقَوْلِهِمْ: (لَا حَوْلَ

(١) روح المعاني: ٣٠٩/١١.

(٢) ينظر: المفصل:/ ٢٨، ٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش:١/ ١٢٥، وشرح الكافية الشافية:١/ ٣٢٧، وأوضح المسالك:١/ ١٨٥، وشرح الأشموني:١/١٧١، ١٧٢.

(٣) ينظر: سنن الدار قطني، كِتَابُ: النِّكَاحِ، بَابُ: الْمَهْرِ، والسنن الكبرى للبيهقي، كِتَابُ: الصَّدَاقِ، بَابُ: مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا.

وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاَللَّهِ)، وَ(حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ) وَ(حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ)، وَالْمُسَمَّوْنَ بِهِ مِنْ الصَّحَابَةِ مِائَتَا رَجُلٍ، لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ إذَا أَطْلَقُوا هَذَا الْجَمْعَ أَرَادُوا بِهِ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ» (١).

- **سد الجار والمجرور مسد الخبر بعد الوصف الواقع مبتدأ**:

الابتداء بالوصف كما يكون اسم فاعل كذا يكون اسم مفعول، لكنَّ الذي يسد مسد الخبر بعد اسم المفعول هو النائب عن الفاعل، بخلاف اسم الفاعل عند الابتداء به، فإنَّ الذي يسد مسد الخبر هو الفاعل، قال أبو حيَّان: «إذا قام الجار والمجرور مقام المفعول الذي لم يسم فاعله أغنى عن الخبر، فتقول: (أمغضوب على زيد)، و(ما مغضوب على زيد)» (٢).

وإنَّما سدَّ الجار والمجرور معا مسد الخبر؛ لأنَّهما بمنزلة الاسم الواحد، قال العينيُّ: «كذلك إذا أسند اسم المفعول إلى الجار والمجرور سد مسد الاسم الذي يرتفع به، كقولك: (أمحزون على زيد)، و(مأسوف على بكر)، كما تقول في الفعل: (أتحزن على زيد؟)، و(ما يؤسف على بكر)، فلما كانت (غير) للمخالفة جرت لذلك مجرى النفي، وأضيفت إلى اسم المفعول، وهو مسند إلى الجار والمجرور اللذين بمنزلة الاسم الواحد سد ذلك مسد الجملة، حيث أفاد قولك: (غير مأسوف) ما يفيده قولك: (ما يؤسف على بكر)، فافهم» (٣).

---

(١) طلبة الطلبة:/٤٦.

(٢) الارتشاف: ١٠٤٨/٣.

(٣) المقاصد النحوية:٤٨٤/١.

ومن ذلك: تخريجهم قول أبي نواس:

غيرُ مأسوفٍ على زَمَن ... يَنْقَضِي بالهمِّ والحَزَن (١)

على هذا الوجه، وهو جعل الجار والجرور نائبًا عن الفاعل (٢)، نصَّ على ذلك ابن هشام؛ إذ قال: «(غير) مُبْتَدأ لَا خبر لَهُ، بل لما أضيف إِلَيْهِ مَرْفُوع يُغني عَن الْخَبَر؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي معنى النَّفْي، وَالْوَصْف بعده مخفوض لفظًا، وَهُوَ فِي قُوَّة الْمَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ، فَكَأَنَّهُ قيل: (مَا مأسوف على زمن يَنْقَضِي مصاحبا للهم والحزن) فَهُوَ نَظِير: (مَا مَضْرُوب الزيدان)، والنائب عَن الْفَاعِل الظّرْف» (٣).

- **الإخبار بظرف الزمان عن العين**:

يكون المبتدأ اسم معنى والخبر اسم زمان، كقولك: (الباطلُ ساعةٌ)، ويكون المبتدأ اسم معنى والخبر اسم مكان، كقولك: (العدلُ قبل الرّحمة)،

---

(١) من المديد، لأبي نواس، وموطن الشاهد قوله: (غير مأسوف على زمن)؛ إذ استغني عن خبر المبتدأ بنائب الفاعل.

ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٧٥، والتذييل:٣/ ٢٢٧، وتمهيد القواعد: ٢/ ٨٦٦، ٤٢٠٢/٨، وتعليق الفرائد:٣/٢٣.

(٢) ومن الأوجه الواردة في قول أبي نواس:

ـ أَن (غير): خبر مقدم، وَالْأَصْل: زمن يَنْقَضِي بالهم والحزن غير مأسوف عَلَيْهِ، ثمَّ قدمت (غير) وَمَا بعْدهَا، ثمَّ حذف (زمن) دون صفته، فَعَاد الضَّمِير الْمَجْرُور بـ(على) على غير مَذْكُور، فَأتى بِالِاسْمِ الظَّاهِر مَكَانَهُ.

ـ أَنه خبر لمَحْذُوف، و(مأسوف) مصدر جَاءَ على مفعول، كـ(المعسور)، و(الميسور)، وَالْمرَاد بِهِ: اسْم الْفَاعِل وَالْمعْنَى: أَنا غير آسَف على زمن هَذِه صفته.

ينظر: مغني اللبيب:/٢١٢، وتعليق الفرائد: ٣/٢٤.

(٣) مغني اللبيب: /٢١٢.

ويكون المبتدأ اسم ذات والخبر اسم مكان، كقولك: (السماء فوقنا) وهذا لا إشكال فيه، أما كون المبتدأ اسم ذات والخبر اسم زمان ففيه إشكال؛ لعدم الفائدة؛ إذ ما معنى (الشجرةُ السَّاعة؟)، ولكن هناك بعض الأساليب ورد ذكرها في كتب النَّحوين، كقولهم: (الليلة الهلال)، وذلك مؤول على ثلاثة أوجه:

منها: أن يكون الشخص موصوفًا، فتخبر عنه بظرف الزمان، فتقول: (أكلّ يوم رجل مضروب)؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد؛ من أجل ذلك صح الإخبار، قال ناظر الجيش: «متى جاء الزمان خبرا عن الشخص فلا يكون إلّا على أحد ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون على حذف مضاف، نحو: (الهلال اللّيلة)، التقدير: حدوث الهلال الليلة، وعلى هذا يتصور أن يقال: (زيد غدا)، أي: ولادته غدا إذا كان معك ما يدلّ على ذلك.

الثاني: أن يكون الشخص موصوفا، فتخبر عنه بظرف الزمان، فتقول: (أكلّ يوم رجل مضروب لك) ... وكأنه قال: (أكلّ يوم ضرب رجل؟)؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد؛ ولذلك جاز (أنت رجل صالح)، ولا يجوز (أنت رجل)؛ لأنَّ هذا لا فائدة به.

الثالث: أن يكون الكلام مخرجا عن حده، كقول القائل: (في أيّ يوم نحن؟)» ([1]).

(١) تمهيد القواعد:٢/١٠١١.

- **دخول (الفاء) على ما جاء خبرًا عن المبتدأ الموصوف بـ(الذي)**:

من ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (١)، فقد أُدخل (الفاء) في الخبر هاهنا؛ لوَصْفه إيّاه بـ (الَّذِي)، كما تدخل (الفاء) إذا كان المخبَرُ عنه (الَّذِي)، وكان موصولًا بالفعل، أو ما يجري مجرى الفعل من ظرفٍ أو جارّ ومجرورٍ، قال ابن يعيش: «يؤيّد عندك أنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾، فدخولُ (الفاء) في خبرِ (الموت) دليلٌ على اتحادِ الصفة والموصوف، ألا ترى أنّك لو قلت: (إنَّ الرجل فإنَّه مُلاقيك) لم يجز؛ وإنَّما جاز في الآية لأنَّك وصفتَه بقولك: (الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ)» (٢).

- **تنزيل الخبر المتعدد لفظًا منزلة الاسم الواحد**:

يظهر هذا في نحو: (هذا حلو حامض)، فالذي عليه الفارسيّ أنَّ الخبر هو المجموع، لا أنَّ كل واحد منهما خبر على حده؛ لأنَّ المعنى لا يتضح إلا بهما، وعلى هذا فالذي يرتكز عليه الفارسيّ هو المعنى؛ لأَنَّ الْمَقْصُود أنه جمَع الطعمين، أي: (مز)، وَالْمعْنَى: أَنَّ فِيهِ حلاوة وحموضة، ولا يمكن أن يكون الخبر هو لفظ (حلو) بمفرده، ولا لفظ (حامض) بمفرده؛ لأنَّه ليس المقصود، ولا يصح أن يجعل (حامض) خبر مبتدأ محذوف، وأنت تريد هذا المعنى؛ لأنَّ أحدهما تنزل من الآخر منزلة الجزء منه.

قال الفارسيّ: «لا يستقيم أن يجعل (حامض) خبر مبتدأ محذوف، وأنت تريد هذا المعنى؛ لأنَّ الكلام يصير جملتين، وإنَّما يراد في المخبر عنه أنَّه

---

(١) سورة الجمعة، من الآية:/ ٨.

(٢) شرح المفصل:١/٣٣٠.

قد جمع الطعمين في جملة واحدة، كأنَّك قلت: (مزّ)، فإن قلت: أجعل الاسمين موضعهما رفع؛ لوقوعهما موقع اسم مفرد يرتفع بأنَّه خبر مبتدأ، كما يجعل موضع الجملة رفعا إذا وقع موقع الخبر، فإنَّ في ذلك بعدا؛ لأنَّ هذا وإن كان مشبها للجملة في أنّهما اسمان فليس بها، ألا ترى أنّك إذا سميت رجلا: (عاقلة لبيبة)، أعملت فيه العوامل، ولم تجعله بمنزلة أن تسمّيه بـ(زيد منطلق)، وأنت تريد الجملة، فممّا نقول في ذلك أنَّ هذين الاسمين لا يمتنع أن يقعا جميعا خبرا لمبتدأ»(١).

وممن نقل هذا المذهب عن الفارسيّ: ناظر الجيش بقوله: «للناس بحث في مثل: (هذا حلو حامض) هل فيهما ضميران، أو الثاني هو ـ المتحمل للضمير دون الأول؟ ونقل عن الفارسيّ أنَّه ليس إلا ضمير واحد تحمله الثاني؛ لأنَّ الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء منه، وصار الخبر إنَّما هو بتمامها» (٢).

وهو مذهب سيبويه؛ لكونه جامعا الطعمين، قال سيبويه: «أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا، كقولك: (هذا حلوٌ حامضٌ)، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنَّه جمع الطعمين» (٣). وقال ابن السراج: «تقول: (هذا حلو حامض)، أي: قد جمع الطعمين، ومثل هذا لا يجوز أن يكون (حلو) الخبر وحده، ولا (حامض) الخبر وحده حتى تجمعهما» (٤).

وقد نزلهما ابن يعيش منزلة السبك؛ إذ قال: «كما يجوز أن تسبك من

---

(١) الحجة:١/١٩٩.

(٢) تمهيد القواعد:٢/١٠٣٤، ١٠٣٥.

(٣) الكتاب:٢/٨٣.

(٤) الأصول:١/١٥١.

الخبرَيْن خبرًا واحدًا، فتقول: (هذا الطَّعامُ حُلْوًا حامِضًا)، كأنّك أردتَ: (هذا الطعامُ مُزًّا)، فسبكتَ من الحالَيْن معنًى، كما تقول في الخبر: (هذا حُلْوٌ حامضٌ)» (١).

ومن ذلك: الحديث عن خبر المبتدأ (ذَلِكُمُ) عند أبي السعود في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾(٢)، وأنَّ ما بعده أخبار مترادفة، أو أنَّ الجميع منزل منزلة الاسم الواحد، يقول أبو السعود: «قوله تعالى: (ذَلِكُمُ) إشارةٌ إلى المنعوتُ بما ذُكر من جلائل النّعوتِ، وما فيه من معنى البعد؛ للإيذان بعلو شأنِ المُشَارِ إليهِ، وبُعْدِ منزلتِه في العظمة والخطابُ للمشركين المعهودين بطريق الالتفاتِ، وهو مبتدأٌ، وقولُه تعالى: ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ أخبارٌ أربعةٌ مترادفةٌ، أي: ذلك الموصوفُ بتلك الصفاتِ العظيمةِ هو الله المستحِقُّ للعبادة، خاصةً مالكُ أمرِكم لا شريك له أصلاً، خالقُ كلِّ شيءٍ مما كانَ ومما سيكون؛ فلا تكرارَ؛ إذ المعتبرُ في عنوان الموضوعِ إنَّما هو خالقيتُه لما كان فقط كما ينبئ عنه صيغةُ الماضي، وقيل: الخبرُ هو الأولُ، والبواقي أبدالٌ، وقيل: الاسمُ الجليلُ بدلٌ من المبتدأ والبواقي أخبارٌ، وقيل: يقدر لكلَ من الأخبار الثلاثةِ مبتدأٌ، وقيل: يُجعل الكلُّ بمنزلة اسمٍ واحد» (٣).

والقول بأنَّ الجميع بمنزلة الاسم الواحد جار على مذهب من منع تعدد الخبر، قال السمين الحلبيّ: «مَنْ منع تعدُّدَ الخبرِ قَدَّر قبلَ (كُلِّ) خبرٍ

(١) شرح المفصل:٦/٢.

(٢) سورة الأنعام، من الآية:/١٠٢.

(٣) تفسير أبي السعود:١٦٩/٣.

مبتدأ، أو يجعلها كلَّها بمنزلة اسم واحد، كأنَّه قيل: ذلكم الموصوفُ هو الجامعُ بين هذه الصفات» (١).

- **زيادة (كان) بين الجار والمجرور:**

مع أنَّه «لا يزاد من الأفعال بقياس إلا (كان)» (٢) إلا أنهم كرهوا زيادتها بالتحديد بين (على) ومجرورها، وحكموا بالندور (٣)، والشذوذ (٤)، والقلة(٥) على ما ورد، الأمر الذي يدلك على أنَّه ليس موضع زيادة في الأصل؛ وذلك لأنَّهم نزَّلوا الجار والمجرور منزلة الشيء الواحد، وإلا فما وجه حكمهم على الزيادة بين الجار والمجرور بالندور والشذوذ والقلة مع صحة ثبوته عن العرب؟

ومع أنَّ ابن مالك أطلق العنان لزيادة (كان) بين الجار والمجرور مطلقا؛ إذ قال: «شذت زيادتها بين الجار والمجرور» (٦)، إلا أنَّ أبا حيان قصر زيادتها على حرف الجر (على) ومجرورها فقط دون غيرها من حروف الجر؛ إذ قال: «كان ينبغي للمصنف ألا يطلق، فيقول: (بين جار ومجرور) (٧)، بل كان يقول: (بين على ومجرورها)؛ لأنَّه لا تحفظ

---

(١) الدر المصون: ٥/٩١.

(٢) تخليص الشواهد:/٢٥١.

(٣) ينظر: تخليص الشواهد:/٢٥١.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية:٢/٢٠١، والهمع:١/٤٣٨، وفتح الخالق المالك:١/٤٩٢، ومغيث الندا:١/٤٤٣.

(٥) ينظر: إرشاد السالك: ١/٢٠٢.

(٦) شرح الكافية الشافية:١/٤١٢.

(٧) ينظر: التسهيل:/ ٥٥.

زيادتها في غير هذا البيت بين جار ومجرور، وزيادتها بينهما شاذة، لا يقاس عليها» (١).

ومن شواهد ذلك: قول الشاعر:

جِيَادُ بَنِي أبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ (٢).

قال الشيخ خالد:

«جِيَادُ بَنِي أبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

أنشده الفراء، فزاد (كان) بين الجار والمجرور، وهما كالشيء الواحد» [٣].

[٣].

- **(إنَّ) مع اسمها بمنزلة الاسم الواحد:**

لهم عند العطف على المحل عبارتان، وهما: (العطف على محل اسم إنَّ)، كقول ابن هشام: «أن يكون معطوفا على محل اسم (إنَّ) قبل دخولها»(٤)، وقول ابن عقيل: «المشهور أنَّه معطوف على محل اسم إنَّ» (٥)، وقول العيني: «على العطف على محل اسم (إنَّ) بعد مضي

---

(١) التذييل:٤/٢٢٢.

(٢) من الوافر، لم أقف على نسبته؛ وموطن الشاهد قوله: (عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ)؛ إذ جاءت (كان) زائدة بين الجار والمجرور.

ينظر: شرح كتاب سيبويه:١/٢٦٩، والتذييل:٤/٢٢٢، وتخليص الشواهد:/٢٥١، والمقاصد الشافية:٢/٢٠١.

(٣) التصريح:١/٢٥٢.

(٤) تخليص الشواهد:/٣٦٩.

(٥) شرح ابن عقيل:١/٣٧٦.

الخبر تقديرًا»([١]).

و(العطف على محل إنَّ واسمها)، ومن ذلك قول الزمخشري: «مرفوعا عطفا على محل (إنَّ) واسمها» ([٢])، وقال أبو حيان: «بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ (إِنَّ) وَاسْمِهَا» ([٣])، وقال ابن يعيش: «فصل: العطف على محل (إنَّ) واسمها» ([٤])، وقال السيوطي: «عطفا على مَحل (إِنَّ) وَاسْمهَا» ([٥])، وهم أعلام نبلاء.

وإنَّما قالوا: (العطف على محل إنَّ واسمها)؛ لأنَّهم نزلوا (إنَّ مع اسمها) منزلة الشيء الواحد، قال الشهاب: «لهم في العطف على المحل عبارتان، فتارة يقولون: (العطف على محل إنَّ واسمها)، وتارة (على محل اسم إنَّ)، والمراد بالمحل ما كان قبل دخولها، وهو الرفع على الابتداء؛ لأنَّ اسمها لما لم يكن مرفوعا محلا إلا بسبب دخول (إنَّ) جعلت مع اسمها شيئًا واحدًا، كما جعل (لا) التي لنفي الجنس مع اسمها اسمًا واحدًا، وجعلوا العطف على محلها مع اسمها، والتحقيق الأوّل؛ لأنَّ الاسم كان قبلُ مرفوعا بالابتداء، فلما دخلت عليه لم تغير معناه بل أكدته» ([٦]).

---

(١) المقاصد النحوية:٢/٧٥٠.

(٢) الكشاف:١/٦٢٢.

(٣) البحر المحيط: ٩/٤٢٦.

(٤) شرح المفصل:٤/٥٣٩.

(٥) الهمع:٣/٢٣٩.

(٦) حاشية الشهاب:٣/٢٦٥.

- **بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا**:

إذا كان اسم (لا) النافية للجنس مفردًا بني؛ وسبب بنائه أنَّه نزل مع (لا) منزلة الشيء الواحد فركب معها تركيب (خمسة عشر)، قال ابن عقيل متحدثا عن اسم(لا) إذا كان مفردًا: «أن يكون مفردا، والمراد به هنا: ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه البناء على ما كان ينصب به؛ لتركبه مع (لا)، وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كـ (خمسة عشر)» (١).

وهو مذهب سيبويه؛ إذ قال: «هذا باب النفي بـ(لا)، ولا تعمل فيما بعدها، فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها، كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: (خمسة عشر)» (٢)؛ ولا أدل على ذلك من أنَّك إن فصلت بينهما بطل عملها، قال ابن جني: «تَقول: (لَا رجلَ فِي الدَّار)، وَ (لَا غلامَ لَك)، فَإِن فصلت بَينهمَا بَطل عَملهَا» (٣).

وإن وقعت (لا) بين عامل ومعمول، كما إذا دخل عليها الخافض، فإنَّها في بعض الاستعمالات يكون موضعها مع اسمها هو الجر؛ لأنَّهما معا جريا مجرى الاسم الواحد، قال الشيخ خالد: «شذ: (جئت بلا شيء) بالفتح على الإعمال والتركيب؛ ووجهه أنَّ الجار دخل بعد التَّركيب، نحو: (لا خمسة عشر)، وليس حرف الجر معلقًا، بل (لا) وما ركب معها في موضع

---

(١) شرح ابن عقيل: ٨/٢.

(٢) الكتاب: ٢٧٤/٢.

(٣) اللمع:/٤٤.

جر؛ لأنَّهما جريا مجرى الاسم الواحد» (١) .

وممن نبَّه على أنَّ البناء سببه أنَّ (لا) واسمها كالشيء الواحد: مكيّ بقوله: «قَولـه:﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (٢) (لَا) تبرئة، فَهِيَ و(رَيْبَ) كاسم وَاحِد؛ وَلذَلِك بني (رَيْبَ) على الْفَتْح لِأَنَّهُ مَعَ (لَا) كـ (خمسة عشر)، وَهُوَ فِي مَوضِع رفع خبر (ذَلِك)» (٣).

- **رافعُ خبرِ (لا) النافية للجنس**:

من المذاهب الواردة في هذه المسألة: أنَّ خبر (لا) في قولِكَ: (لا رجلَ أفضلُ منك) مرفوعٌ على موضعِ (لا رجلَ)، أي مرفوع بالمبتدأ؛ وذلك لسببين:

السبب الأول: تنزيل (لا) مع اسمهما منزلة الشيء الواحد، فـ (لا رَجُلَ) يُحكم على مَوْضِعِهما معا، لا على أحدهما بالرَّفعِ على الابتداء، و(أفضلُ) هو الخبرُ، و(لا) على هذا كجزءٍ من الكلمةِ، فلا تكونُ عاملةً في الخبر.

السبب الثاني: أن (لا) عامل ضعيف، فلا يقوى على العمل في الخبر بنفسه.

نص على ذلك أبو البقاء بقوله: «أنَّ (لا) واسمها رُكّبا فصارَا كاسم واحدٍ؛ ولذلك بُني، فجرت مجرى (خَمْسَةَ عَشَرَ)، ومعلومٌ أنَّ (خَمْسَةَ عَشَرَ) في موضعِ اسم واحدٍ، كذلك (لا رَجُلَ) فعندَ ذلِكَ يُحكم على مَوْضِعِهما بالرَّفعِ على الابتداء، والمُبتدأ يَحتاج إلى خبرٍ، و(أفضلُ) هو الخبرُ، و(لا) على

(١) التصريح:١/٣٣٨.

(٢) سورة البقرة، من الآية:/٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن:١/٧٤.

هذا كجزءِ من الكلمةِ، فلا تكونُ عاملةً في الخبرِ» (١).

- **وصف اسْم (لَا) قبل الْخَبَر**:

إذا وصفت اسْم (لَا) قبل الْخَبَر، نحو: (لا رجل ظريف عندك) فَفِيهِ من الأوجه: الْفَتْح بِغَيْر تَنْوِين؛ وإنَّما فعلوا ذَلِك؛ لأنَّ الصّفة والموصوف كالشيء الْوَاحِد (٢).

قال الشاطبيّ: « اعلم أنَّه ذكر أنّ النعت إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط جاز فيه مع المنعوت ثلاثة أوجه: الشرط الأولُ: أن يكون مفردًا، والمفرد هنا في مقابلة المضاف وما ضارعه، وهو المطوّلُ، والثاني: أن يكون واليًا المنعوتَ، لم يُفصل بينهما بفاصل، والثالث: أن يكون المنعوتُ مبنيًا لا معربًا، فإذا اجتمعت هذه الشروط المبيّنة في قوله: (ومُفْردًا نعتًا لِمَبْنيّ يَلِي)، جاز فيه الأوجه التي ذكرها في قوله: (فَافْتَحْ، أَو انْصِبنْ، أو ارْفَع، تَعْدِلِ)(٣)؛ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: (لا رَجُلَ ظريف عندك)، فـ(ظريف) قد اجتمع فيهِ أنه مفردٌ والٍ المنعوتٍ، ومنعوته مبنى، فالوجه الأوّلُ الفتح ، يعنى به: البناء مع المنعوت على الفتح؛ وسببُ بنائِه التركيبُ مَعَه، كبناءِ (خمسة عشر)، ونحو: (لا رجلَ ظريفَ)، وسَهل ذلك . وإن كانت ثلاثةُ أشياءَ لا تركّبُ ولا تُبْنَى . كونُ النعتِ والمنعوت كالشيء الواحد»(٤).

---

(١) التبيين:/٣٦٨.

(٢) ينظر: اللباب:١/٢٣٥، وفتح الخالق المالك:١/ ٦١٣.

(٣) ينظر: ألفية ابن مالك:/ ٢٣.

(٤) المقاصد الشافية: ٤٣٨/٢.

- **حذف أحد المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر**:

المفعول الأول والمفعول الثاني مضمونهما معا في الحقيقة هو المفعول به، فهما بمنزلة الشيء الواحد مع الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ قال أبو حيان: «لأنَّهما متلازمان؛ لافتقار كل منهما إلى صاحبه؛ لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل» (١)؛ لهذا كان الحذف ممتنعًا لأنَّهما معا كالاسم الواحد، فهما معا كالاسم الواحد، وافتقار كل منهما إلى صاحبه سواء أكان الحذف اقتصارا وهو الحذف بغير دليل أم كان الحذف اختصارا، وهو الحذف بدليل ؛ لأنَّه إن حذف الأول بقي الخبر بلا مبتدأ، وإن حذف الثاني بقي المبتدأ بلا خبر، وذلك لا يجوز بالإجماع عند ابن هشام؛ إذ قال: «يمنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارا» (٢)، والخطيب الشربينيّ بقوله: «يمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارا»(٣) .

وبالاتفاق عند الدماميني؛ إذ قال: «أمَّا حذف أحدهما اقتصارًا فممنوع باتفاق» (٤)؛ لأنَّك لو حذفت أحدهما كنت كمن حذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، أم كان الحذف اختصارا، وهو الحذف بدليل؛ لافتقار كل واحد منهما إلى صاحبه، ولئلا يلتبس المتعدي منها إلى مفعولين بما يتعدى إلى مفعول واحد؛ قياسا على باب (كان)، وهو ما ذهب إليه ابن

---

(١) التذييل:٦/١٧.

(٢) أوضح المسالك:٢/٦٢.

(٣) فتح الخالق المالك:١/ ٦٤٨.

(٤) تعليق الفرائد:٤/١٣٥.

ملكون(١).

قال ناظر الجيش: «اعلم أنَّ بعض المغاربة، وهو ابن ملكون قد شذ؛ فذهب إلى أنَّه لا يجوز حذف أحد المفعولين اختصارا، كما لا يجوز اقتصارا، وقاس هذا الباب على باب (كان)» (٢).

والذي عليه ابن مالك الجواز؛ إذ قال: «الأصل ألا يقتصر على أحد المفعولين في هذا الباب؛ لأنَّهما مخبر عنه، ومخبر به، فلو حذف الأول بقي الخبر دون مخبر عنه، ولو حذف الثاني بقي المخبر عنه دون خبر، فإن دل على المحذوف منهما دليل جاز الحذف، كقوله تعالى: ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾(٣)، أي: لا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا لهم» (٤).

- **منع حذف الفاعل**:

المختار لدى البصريين في هذه المسألة هو منع حذف الفاعل (٥)، وأنَّ حذفه يُعد من قبيل المحال؛ لأنَّ الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد؛ إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه، يقول المبرد: «محال أن يخلو

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩٨، وتوضيح المقاصد :١/ ٥٦٧، والدر المصون: ٤٨١/٣، وأوضح المسالك: ٢/ ٦٢، والتصريح: ١/ ٣٧٨، وشرح الأشموني:٣٧٤/١، وفتح الخالق المالك:١/ ٦٤٩.

(٢) تمهيد القواعد:١٤٦٣/٣.

(٣) سورة آل عمران، من الآية:/١٨٠.

(٤) شرح الكافية الشافية:٥٥٢/٢.

(٥) ينظر: التصريح:١/ ٤١١.

فعل من فاعل» [١]، وقال أيضا: «لابد لكل فعل من فاعل؛ لأنَّه لا يكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد؛ إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه» [٢].

وحجة البصريين في هذا الشأن أنَّ الفاعل عمدة، وأنَّه مع الفعل كالكلمة الواحدة؛ ولذلك يسكن آخره إذا كان ضمير رفع متصل، كـ (أكرمت)، و(أحسنت)، وأنه محكوم عليه، ولا يستقيم حكم من غير محكوم عليه، قال أبو حيَّان: «إنَّما لم يجز حذف الفاعل؛ لأنَّه إن حذف اقتصارًا لم يكن كلامًا، ولا يفيد؛ لأنه لفظ مفرد، أو اختصارًا لم يجز؛ لأنَّ العرب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد؛ بدليل إسكانهم آخر الفعل له في (ضربت)»[٣].

وعده الشيخ خالد عمدة؛ لأنَّ المسند حكم، ولا بد للحكم من محكوم عليه[٤].

وقال الأشموني: «من أحكام الفاعل: كونه عمدة لا يجوز حذفه؛ لأنَّ الفعل والفاعل كجزأي الكلمة، ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر» (٥).

ومن شروط الحذف لدى ابن هشام عند ذكر شروط الحذف: «ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه» (٦)؛ وعلل الصبان لعدم جواز

---

(١) المقتضب:٤/ ٧٧.

(٢) المقتضب:٤/ ٥٠.

(٣) التذييل:٦/٢١٨.

(٤) ينظر: التصريح: ٢ / ٢٤٩.

(٥) شرح الأشموني: ١/ ٢٨٧.

(٦) المغني: ١/٧٩٢.

جواز حذف الفاعل بأنَّ مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل، فلو جاز حذف الفاعل للزم شبه قيام العرض بنفسه ... (١).

وبعد فواضح تضافر أقوالهم على أنَّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فليس من السهل حذفه.

- **موضع الجار والمجرور إذا أسند إليهما الفعل المبني للمعلوم**:

قضى النحويون على موضع الجار والمجرور إذا أسند الفعل إليهما بأنهما في موضع رفع، وذلك نحو: (ما جاءني من رجل)، و(ما قام من أحد)، وكذلك ما لم يسم فاعله، نحو: (سير بزيد)، و(عجب من جعفر)، و(نظر إلى محمد)، و(انصرف عن زيد)، و(انقطع بالرجل).

قال ابن جنيّ: «إنَّما قضوا في هذه الأشياء في هذه المواضع برفع معانيها، من قبل أنَّها قد كانت مع الفعل المسند إلى فاعله منصوبة المواضع، نحو: (سرت بزيد)، و(عجبت من خالد)، ونحو ذلك، فلما لم يسم الفاعل، وأسند الفعل الذي كان منصوبا مع الفعل قضي برفعه؛ لقيامه مقام الفاعل، فإذا جاز لهم أن يقضوا على موضع الفعل والفاعل في بعض المواضع بأنهما في موضع رفع، وإن كان الفعل مستقلا بفاعله، وذلك قولهم: (حبَّذا زيد)، و(حبَّذا هند)، فأن يقضوا على موضع الجار والمجرور اللذين لا يستغني أحدهما عن صاحبه، ولا يجوز الفصل بينه وبينه بظرف ولا غيره أجدر بالجواز؛ ويدلك على شدة امتزاج حرف الجار بما جره، وأن العرب قد أجرتهما جميعا مجرى الجزء الواحد، قولهم: (مررت بي)، و(المال لي)، فتسكينهم الياء في (بي)، و(لي)، وكونهما على حرف

(١) ينظر: حاشية الصبان:٢/ ٦٣، ٦٤.

واحد يدلك على اعتمادهما على (الباء)، و(اللام) قبلهما، وأنهما غير مُقدَّري الانفصال منهما؛ لقلتهما في العدد، وضعفهما بالسكون»([١]).

- **ورود المشغول عنه متعدد اللفظ دون المعنى**:

حقيقة الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في ملابسه لو لم يعمل في أحدهما لعمل في الاسم المذكور (٢)، أقول: في المشغول عنه شروط ذكرها أبو حيان ([٣]) وغيره من العلماء، وهي باختصار:

١ – اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه، فلو قلت: (أزيدًا جلستَ مكانه؟) لم يجز؛ لأنّ نصب المكان ليس كنصب زيد، فإنَّ (زيدًا) منصوبٌ على المفعولية، ونَصبُ المكان على الظرفية ([٤]).

٢– أن يكون متقدما، فإن تأخر لم يكن من باب الاشتغال، نحو: (ضربته زيدا)، بل إنَّ نصب (زيدا) فعلى أنه بدل من الضمير، وإن رفع فهو مبتدأ وخبره الجملة التي قبله، كما نقول: (زيد ضربته).

٣– قبوله الإضمار، فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر، كـ (حتَّى)، قال أبو حيان: «من شرط المشغول عنه: أن يكون مما يقبل أن يضمر ويتقدم، فلا يصح الشغل عن الحال، والتمييز، والمصدر المؤكد، ومجرور (كاف) التشبيه، و(حتَّى)،

(١) سر صناعة الإعراب: ١٤٢/١.

(٢) تمهيد القواعد:١٦٥٧/٤.

(٣) ينظر: التذييل:٣٦١/٦، والارتشاف:٢١٧٨/٤.

(٤) المقاصد الشافية:٧٢/٣.

وغير ذلك مما امتنع إضماره» (١).

٤- كونه مفتقرا لما بعده، فلا يجوز في نحو: (جَاءَ زيد فأكرمه)؛ لأنَّ الاسم اكتفى بالعامل المتقدم عليه.

٥- كونه صالحا للابتداء به، بأن لا يكون نكرة محضة.

٦- أن يكون المشغول عنه اسمًا واحدًا، فلا يجوز أن تقولَ: (أزيدًا درهمًا أعطيته إيّاه)، ولا (أزيدٌ عمرًا أكرمَهُ)، ولا ما أشبه ذلك (٢)، وعليه فلابد في الاسم المشغول عنه من أن يكون غير متعدد لفظا ومعنى، نحو: (زيدا ضربته)، لكن لا مانع من جواز نحو: (زيدا وعمرا ضربتهما) بأن يكون متعددا عن طريق العطف في اللفظ من دون المعنى على ما ذهب إليه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد؛ لأنَّ العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد حكما، بخلاف نحو: (أزيدًا درهمًا أعطيته إيّاه)، فإنَّ التعدد في اللفظ والمعنى، وهذا لا يصح (٣).

- **حصول العلقة بين العامل والاسم السابق بالاسم الأجنبي الذي أتبع بتابع**:

في جملة الاشتغال عند نصب الاسم المشغول عنه لا بد في صحة الاشتغال من علقة بين العامل والاسم السابق؛ لأنَّنا سنكون أمام جملتين، ولا بد في هذه الحالة من رابط يربط بينهما أو علقة تؤلف بين الجملتين؛ فاللغة كالكائن الحي، كما لو قلنا: (زيدا ضربته)، وكما تحصل هذه العلقة

(١) التذييل:٦/٣٦١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية:٣/٧٢.

(٣) ينظر: منحة الجليل:٢/١٢٨.

بين العامل والاسم السابق بالضمير المتصل بالعامل، وهو قولنا: (ضربته) كذا تحصل باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم، بشرط أن يكون التابع نعتا له، نحو: (زيد ضربت رجلا يحبه)، ومسوغ ذلك حاصل في أنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، قال ابن هشام: « يجوز بالِاتِّفَاقِ (زيد ضربت رجلا يُحِبهُ) رفعت (زيدا) أَو نصبته؛ لِأَنَّ الصّفة والموصوف كالشيء الْوَاحِد» (١)، وقال الشيخ خالد: «المنفصل من العامل باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق، بشرط أن يكون التابع للأجنبي نعتًا له؛ لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد» (٢).

- **حذف المفعول به**:

وذلك في مواضع، منها:

ـ الحذف من الصلة، كقوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾(٣) ، أراد سبحانه تعالى، والله أعلم بمراده: الذي بنوه.

وقال الطبريّ: حذف (الهاء) من صلة الوصول؛ إذ يقول: «اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي (مَا) الَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا يَغِيظُ﴾(٤)، فَقَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّي الْبَصْرَةِ: هِيَ بِمَعْنَى: (الَّذِي)، وَقَالَ: مَعْنَى الْكَلَامِ: هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ الَّذِي يَغِيظُهُ؟ قَالَ: وَحُذِفَتِ (الْهَاءُ) لِأَنَّهَا صِلَةُ (الَّذِي)؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَا جَمِيعًا

(١) مغني اللبيب:/٦٤٩.

(٢) التصريح:١/٤٥٨.

(٣) سورة التوبة، من الآية:/ ١١٠.

(٤) سورة الحج، من الآية:/ ١٥.

اسْمًا وَاحِدًا، كَانَ الْحَذْفُ أَخَفَّ» (١).

قال السيرافيّ: «إنَّما حسن حذفها من الصلة؛ لأنَّ (الذي) والفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد، وكذا كل موصول يكون هو والصلة كالشيء الواحد، فاستطالوا أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فحذفوا منها للتخفيف واحدًا، فلم يكن سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنَّه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل؛ لأنَّه الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأنَّ الفعل لا بد له من فاعل، فحذفوا المفعول؛ لأنَّه كالفضلة في الكلام» (٢).

ـ الحذف من الخبر؛ وذلك نحو قولك: (زيد أكرمت) في معنى: أكرمته

ـ الحذف من الصفة، نحو قولك: (مررت برجل أكرمت)، أي: أكرمته.

على أنَّ الحذف للمفعول في الثلاثة ليس على حد سواء، قال السيرافيّ: «حذف (الهاء) في الصفة دون حذفها في الصلة، وإثباتها أحسن من حذفها؛ وذلك لأنَّ الصفة تشبه الصلة من وجه، وتفارقها من وجه، فأما شبهها: فلأنَّ الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، كما أنَّ الصلة والموصول كاسم واحد، وأما مفارقتها لها: فلأن الموصوف يستغني عن الصفة، والموصول لا يستغني عن الصلة، وأما الخبر فهو الذي قدمنا ذكره أنَّ حذف (الهاء) قبيح فيه؛ لأنَّ الخبر غير المخبر عنه، وليس هو معه كشيء واحد؛ وإنَّما شبهوه بـ(الذي) في الحذف» (٣).

على كل حال الباعث على حذف المفعول به سببه راجع إلى أنَّهم نزلوا

---

(١) تفسير الطبري:١٦/٤٨٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١/٣٨٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه:١/٣٨٣.

هذه الأشياء منزلة الشيء الواحد، وحصل الحذف منها؛ للاستطالة، وللمفعول به دون غيره؛ لكونه فضلة.

- **ما نزل منزلة الشيء الواحد من الظروف**:

من الظروف ما ركب من اسمين، وجعلا بمنزلة الاسم الواحد، كقولهم من ظروف الزمان: (صباح مساء)، ومن ظروف المكان: (بين بين)؛ ومما يدلك على أنهما اسمان في الأصل نزلا منزلة الاسم الواحد قول ابن يعيش: «قالوا: (وقع هذا الأمرُ بَيْنَ بَينَ)، فيبنونهما اسمًا واحدًا، لأنَّ الأصل: بينَ هذا، وبينَ هذا، فلمّا سقطت (الواوُ) تخفيفًا، والنيّةُ نيّةُ العطف بُني؛ لتضمُّنه معنى الحرف، وهو في موضع الحال أيضًا؛ إذ المرادُ بقولهم:(وقع بينَ بينَ)، أي: وَسَطًا» (١).

وقول ابن الجزري: «ركب الظرفان، فجعلا اسمًا واحدًا مبنيًا؛ لتضمنه معنى حرف العطف على حد (خمسة عشر)؛ والمعنى: أنَّه يوقف بين بين» (٢).

والذي عليه أبو حيان أنَّه مسموع؛ إذ قال: «هذا النوع من الظرف المركب مسموع، والمسموع: (صباح مساء)، و(يوم يوم)، و(أزمان أزمان) هذا من ظرف الزمان، ولا يقاس عليه، فيقال: (فلان يأتينا وقت وقت)، ولا (نهار ليل)، ولا (عام عام)، ولا (ساعة ساعة)، وأمَّا المسموع من ظرف المكان فـ (بين بين)، ولا يقاس عليه، يقال: (خلف خلف)، ولا (أمام أمام)، وإذا لم ينقس ذلك في ظروف الزمان مع أنَّها أكثر، فالأحرى ألا يقاس على

(١) شرح المفصل:١٥١/٣.

(٢) شرح طيبة النشر لابن الجزري:/١٠٥.

ظرف المكان؛ إذ ظرف المكان تبع لها في هذا الحكم» (١).

لكن الحريريّ رأى أنَّ هناك فرقا بين ما كان من هذه الظروف مركبا وما كان منها مضافا، غفل عنه ـ في تقديره ـ الخواص؛ إذ قال: «من ذلك: أنهم لا يفرقون بين قولهم: (زيد يأتينا صباح مساء) على الإضافة، و(يأتينا صباح مساء)على التركيب، وبينهما فرق يختلف المعنى فيه، وهو أنَّ المراد به مع الإضافة أنَّه يأتي في الصباح وحده؛ إذ تقدير الكلام: (يأتينا في صباح مساء)، والمراد عند تركيب الاسمين وبنيتهما على الفتح أنه يأتي في الصباح والمساء، وكان الأصل: هو يأتينا صباحا ومساء، فحذفت (الواو) العاطفة، وركب الاسمان، وبنيا على الفتح؛ لأنه أخف الحركات، كما فعل في العدد المركب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)» (٢).

وقد ذكر السيوطيّ أنَّ هذا الفرق لم يقله أحد؛ إذ قال: «زعم الحريري فِي درة الغواص أَنَّه فرق بَين قَوْلك: (يأتينا صباح مسَاء) على الْإِضَافَة، و(صباح مسَاء) على التَّرْكِيب، وَأَن الْخَواص يوهمون فِي ذَلِك، فَلَا يفرقون بَينهمَا، وَأَن الْفرق هُوَ: أَنَّ المُرَاد بِهِ مَعَ الْإِضَافَة إِنَّه يَأْتِي فِي الصَّباح وَحده؛ إِذْ تَقْدِير الْكَلَام: يأتينا فِي صباح مسَاء، وَالْمرَاد بِهِ عِنْد تركيب الاسمين وبنائهما على الْفَتْح: أَن يَأْتِي فِي الصَّباح والمساء؛ لِأَن الأَصْل صباحا وَمَسَاء، فَحذف العاطف، ورد عَلَيْهِ ابْن بري بِأَن هَذَا الْفرق لم يقلهُ أحد»(٣).

---

(١) التذييل:٩/٣٨١.

(٢) درة الغواص:/٢٣٥، ٢٣٦.

(٣) الهمع:٢/١٤٣.

وقد صرح السيرافيّ بِأَنَّ (سير عَلَيْهِ صباح مسَاء)، و(صباح مسَاء)، و(صباحا وَمَسَاء) معناهن وَاحِد؛ وذلك إذ قال: « مثل ذلك: (إنَّه يسار عليه صباح مساء) إنَّما معناه: صباحا ومساء، وليس يريد بقوله: (صباحا ومساء)، صباحا واحدا، ولا مساء واحدا، ولكنه يريد صباح أيامه ومساءها، يقال: (سير عليه صباح مساء)، و(صباحا ومساء)، و(صباح مساء) ومعناهن واحد، وإنَّما بنيت؛ لأنَّ فيها معنى (الواو)، وجعلتهما اسما واحدا؛ لأنهما وقعا لأوقات مجتمعة، كما وقعت (خمسة عشرة) لعدد مجتمع، فجعلت اسما واحدا، وبنيت؛ لأنها تضمنت معنى (الواو)»(١).

ثم قال السيرافيّ: «ليس: (سير عليه صباح مساء) مثل: (ضربت غلام زيد) في أنَّ (سير) لا يكون إلا في الصباح، كما أنَّ (الضرب) لا يقع إلا في الأول ـ وهو الغلام ـ دون الثاني؛ لأنَّك إذا قلت: (ضربت غلام زيد)، أفدت بزيد معنى، وإن لم ترد في قولك: (سير عليه صباح مساء) أنَّ السير وقع فيهما، لم يكن في إتيانك بالمساء فائدة» (٢).

- **تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه**:

من ذلك: قولك: (ما أتاني أحدٌ إلّا أبوك خيرٌ من زيدٍ)، والأصل: (ما أتاني أحد خير من زيد إلا أبوك)، والذي عليه سيبويه وهو اختيارُ أبي العبّاس المبرّد أنّ تُبْدِله ممّا قبلَه؛ لأنّ الاعتبار بتقديم المُبْدَل منه، وهو الاسم، ولا تكترِث للصفة؛ لأنَّها فضلة، قال سيبويه: «إن قلت: (ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد)، و(ما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٍ من زيد)، و(ما

(١) شرح كتاب سيبويه:٢/١٢٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه:٢/١٢٣.

مررتُ بأحد إلا عمرو خيرٍ من زيدٍ) كان الرفع والجر جائزين، وحسُن البدل؛ لأنَّك قد شغلت الرافعَ والجار، ثم أبدلتَه من المرفوع والمجرور، ثم وصفتَ بعد ذلك» (١).

وقال المبرد: «كَانَ سِيبَوَيْه يخْتَار (مَا مَرَرْت بِأحد إِلَّا زيد خير مِنْك)؛ لِأَن الْبَدَل إِنَّمَا هُوَ من الِاسْم لَا من نَعته، والنعت فضلَة يجوز حذفهَا، وَكَانَ الْمَازِني يخْتَار النصب، وَيَقُول إِذا أبدلت من الشَّيْء فقد اطرحته من لَفْظِي، وَإِن كَانَ فِي الْمَعْنى مَوْجُودا فَكيف أَنعَت مَا قد سقط؟ وَالْقِيَاس عِنْدِي قَول سِيبَوَيْه؛ لِأَن الْكَلَام إِنَّمَا يُرَاد لمعناه» (٢).

والمختار لدى المازنيّ هو النصب على الاستثناء، قال الفارسيّ: «إن قلت: (ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ)، و(ما مررتُ بأحدٍ إلا عمرٌو خيرٌ من زيدٍ) كان الرَّفعُ والجَرُّ جائزًا، أي: الرفع في قولك: (إلا أبوك)، والجر في قولك: (إلا عمروٌ)، قال أبو عثمان: النصب عندي الوجه، ويكون (خيرٌ من زيدٍ) صفة» (٣).

ووجه ذلك عند المازنيّ أنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمُه على الصفة بمنزلةِ تقديمه على الموصوف، قال ابن يعيش: «إذا تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه، ففيه مذهبان: أحدهما: مذهبُ سيبويه، وهو اختيارُ أبي العبّاس المبرّد، أن تُبْدِله ممّا قبلَه؛ لأنَّ الاعتبار بتقديم المُبْدَل منه، وهو الاسم، ولا تكترِث للصفة؛ لأنَّها فضلةٌ، والثاني: أن تنصبه على الاستثناء، وهو اختيارُ أبي

(١) الكتاب: ٢/٣٣٦.

(٢) المقتضب: ٤/٣٩٩، ٤٠٠.

(٣) التعليقة: ٢/٦٦.

عثمانَ المازِنيّ؛ وذلك أنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمُه على الصفة بمنزلةِ تقديمه على الموصوف، فكما يلزم النصبُ بتقديمه على المستثنى منه، كذلك يلزم النصبُ بتقديمه على الصفة» (١).

- **ما نزل منزلة الشيء الواحد وهو في موضع الحال**:

مما نزل منزلة الشيء الواحد، وهما في الأصل اسمان جعلا بمنزلة الاسم المفرد قولهم: (بيت بيت)، (كفة كفة)، و(صباح مساء)، وهي أحوال أو ظروف متى كانت مبنية غير مضافة أو مجرورة بحرف جر؛ تشبيها لها بـ(خمسة عشر)، قال ابن جنيّ: «قد شبهت أَشْيَاء من نَحْو هَذَا بـ (خَمْسَة عشرَ) وبابه لفظا؛ وَذَلِكَ قَوْلهم: (هُوَ جاري بيتَ بَيت)، و(لقيته كفةَ كفة)، وَ(هُوَ يأتينا صباحَ مساءَ)، وَ(الْقَوْم فِيهَا شغرَ بغرَ)(٢)، أَي: مُتَفَرّقين، وَ(سقط بينَ بَين)، قَالَ عبيد:

---

(١) شرح المفصل:٧٦/٢.

(٢) قال ابن يعيش: «قالوا: (تَفَرْقوا شَغَرَ بَغَرَ)، أي: في كلِّ وجه لا اجتماعَ معه، وهما اسمان رُكّب أحدهما مع الآخر، فصارا اسمًا واحدًا، وبُنيا لِما تضمّناه من معنى (الواو)، وكان الأصل فيه:(شَغرًا وبَغرًا) فحُذفت (الواو)؛ لإرادة الإيجاز والتخفيفِ، وتضمّنا معناها، والمعنيّ بالتضمّن إرادةُ معنى الحرف مع حذفه، فبُني لذلك بناءَ (خمسة عشرَ)، و(شَغَرَ) مأخوذ من قولهم: (اشتغر في البلاد) إذا أبعد فيها، أو مِن (شَغَرَ الكلبُ)، إذا رفع إحدى رِجْليه ليَبُول، فباعَدَها من الأُخرى. و(بَغَرَ) من (بَغَرَ النجمُ)، أي: سقط، وهاج بالمطر»، شرح المفصل:١٥٣/٣.

نحمي حقيقتنا وَبَعض الْقَوْم يسْقط بَين بَينا ... (١)

وَمثله (تساقطوا أخولَ أخول)، أَي: متبددين، فَهَذَا كُله مَبْنِيّ على الْفَتْح، وَلَا يكون إِلَّا فضلَة ظرفا أَو حَالا» (٢).

وقال ابن يعيش مؤكدا الحالية أو الظرفية في هذه الأسماء المنزلة منزلة الاسم الواحد ما لم تكن مضافة، أو مجرورة بحرف جر: «الإضافةُ جائزةٌ في جميع ما تقدّم من نحوِ: (بيتَ بيتٍ)، و(بينَ بينٍ)، و(كَفَّةَ كَفَّةٍ) يُنسَب أحدهما إلى الآخَر؛ لاتّفاقهما في وقوع الفعل منهما، فإن دخل على جميعِ ذلك حرفُ جرّ، لم يكن إلَّا مضافًا مخفوضًا، وبطلَ البناءُ، نحوَ: (آتيك في كلِّ صباحٍ ومساءٍ)؛ لأنَّه بدخولِ حرف الجرّ خرج عن باب الظروف، وتَمكَّن في الاسميّة، فلم يُبْنَ؛ لأنَّ هذه الأسماء إنَّما تُبنَى إذا كانت حالًا أو ظرفًا»(٣).

ومن ذلك أيضا قولهم: (خازِ بازِ) (٤)، قال ابن يعيش: «فمن قال: (خازَ

---

(١) من مجزوء الكامل، لعبيد بن الأبرص، وموطن الشاهد قوله: (بين بين)؛ فقد استعمل الظرف دون إضافة، أو مجرورة بحرف جر؛ تشبيها لها بـ(خمسة عشر) بتنزيلها منزلة الاسم الواحد.

ينظر: الديوان:/ ١٣٦، واللمع:/١٦٣، وتوجيه اللمع:/٤٣١، وشرح المفصل لابن يعيش:٣/ ١٥٠، والتذييل:٦١/٨، وتمهيد القواعد:٤/٢٠١٤، والهمع:٢٠٨/٢.

(٢) اللمع:/١٦٣.

(٣) شرح المفصل:١٥٣/٣.

(٤) قال ابن سيده: «أما مَعَانِيهَا: (فخازِباز): (عُشْب)، وَهُوَ أَيْضا: (داءٌ يكون فِي الْأَعْنَاق واللّهازم)، و(الخازباز) أَيْضا: (الذُّباب)، وَقَالُوا: (الخازِباء): (السِّنَّوْر)، وَهُوَ أعرف فِيهِ»، المخصص:٢٥٩/٤.

بازَ) بفتح الجزأين، فقد ركَّب الاسمين، وجعلهما اسمًا واحدًا، بناهما على فتح الجزأين؛ تشبيهًا بالمركَّب العدديّ، كـ (خمسةَ عشرَ)» (١).

وقد لاحظ أبو حيان أنَّ هذا النوع من الأسماء يتكلمون عليه في باب العدد من حيث جعل اسمين اسما واحدا مركبا، كـ(خمسة عشر)، والظروف، والحال، قال أبو حيان: «هذا الفصل ليس من أبواب العدد في شيء، إلا أنَّه استطرد إليه من حيث جعل اسمين اسما واحدا مركبا كـ(خمسة عشر)، ومناسب ما فيه من الظروف أن يذكر مع الظروف، وما فيه من الأحوال أن يذكر في باب الحال، وقد تكلم المصنف على شيء من هذه الظروف في باب الظرف في الشرح، وأشار إليه في الفصل في قوله: (وألحق بالممنوع ما لم يضف من مركب الأحيان، كـ(صباح مساء)، و(يوم يوم)(٢)» (٣).

- **المُمِّيز والمميَّز بمنزلة الشيء الواحد**:

المراد من التمييز: رفعُ الإبهام، وإزالةُ اللَّبْس، وذلك نحو أن تُخْبِر بخَبَرٍ، أو تذكُر لفظًا يحتمل وُجوهًا، فيتردّدُ المخاطَبُ فيها، فتُنبِّهه على المراد بالنصّ على أحدِ محتملاته تبيينًا للغرض؛ ولذلك سُمّي تمييزًا وتفسيرًا.

وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد، فالجملةُ قولك: (طاب زيدٌ نفسًا)، و(تصبّب عَرقًا)، و(تفقّأ شَحْمًا)، ألا ترى أنّ الطيبة في قولك: (طاب زيدٌ) مسنَدةٌ إليه، والمرادُ شيءٌ من أشيائه، ويحتمل ذلك أشياء كثيرةً، كـ

(١) شرح المفصل:٣/١٥٢.

(٢) ينظر: التسهيل:/٩١.

(٣) التذييل:٩/٣٨٠، ٣٨١.

(لِسانه)، و(قَلْبه)، و(مَنْزله)، وغيرِ ذلك، وكذلك (التصبّبُ)، و(التفقّؤُ) يكون من أشياءَ كثيرة، فجرت لذلك مجرَى (عِشْرينَ) في احتماله أشياء كثيرة، فكما أنَّ إبانةَ (العشرين) بنكرة جنس، كذلك إبانةُ هذه الجمل بنكرة جنس.

وأمّا المفرد، فنحو قولك: (عندي راقودٌ خَلاّ)، و(رطْلٌ زَيْتًا)، و(مَنَوان سَمْنًا)، فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة، وإنَّما لبيانِ نوعِ الراقود؛ إذ الإبهامُ وقع فيه وحدَه لاحتماله أشياءَ كثيرة، كالخَلّ والخَمْر والعَسَل، وغيرِ ذلك ممّا نوعيٌّ، وكذلك قولك: (عندي رطلٌ زيتًا) التمييزُ فيه لإبهامِ (الرطل)؛ إذ (الرطلُ) مقدارٌ يُوزَن به، ويحتمل أشياء كثيرة من المَوْزُونات، كـ(الزيت)، و(العسل)، و(السمن) (١).

والعلاقة بين المميز والمميز لا تكاد تخفى، فالمميز جاء من أول الأمر؛ ليرفع الإبهام الحاصل والخفاء الوارد في المميز، فهما بمنزلة الشيء الواحد كالصفة والموصوف؛ لذا رأى الشهاب أنَّه لا يصح الفصل بالأجنبي؛ لأنَّهما بمنزلة الشيء الواحد، قال الشهاب الخفاجي: «المميز والمميز والصفة والموصوف كالشيء الواحد، فلا فصل بأجنبيّ» (٢).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٦.

(٢) حاشية الشهاب:٢/٢٠٢.

- **لَا يجوز انْفِصَال الْجَار من الْمَجْرُور، وقيامه بِنَفسِهِ:**

من ذلك: أنَّ تمييز (كَمْ) الاستفهامية منصوب (١)، ولا يجر إلا إذا سبقت (كَمْ) بحرف جر، نحو: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ الكِتَابَ؟)، فإذا لم يسبق بحرف جر فالنصب، قال ابن عقيل: «الاستفهامية يكون مميزها كمميز (عشرين) وأخواته، فيكون مفردا منصوبا، نحو: (كَمْ درهمًا قبضت؟) ويجوز جره بـ (مِنْ) مضمرة إن وليت (كَمْ) حرف جر، نحو: (بكم درهم اشتريت هذا؟)، أي: بكم من درهم، فإن لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه» (٢).

والتمييز المجرور في هذه الحالة مجرور بـ (مِنْ) مقدرة لا يمكن إظهاره؛ لأنَّ حرف الجر السابق على (كَمْ) عوض عنها، ولا يمكن الجمع بين العوض والمعوض عنه، قال أبوحيان:

«لا يلزم أن يقع العوض موقع المعوض منه، ألا ترى أنَّ (التاء) في

---

(١) في نصب تمييز (كَمْ) الاستفهامية خلاف، وهو على ثلاثة مذاهب:
أحدها: أنَّه لازمٌ، ولا يجوز جرّه مطلَقًا، وهو مذهب بعض النّحويّين.
والثّاني: أنَّه ليس بلازم، بل يجوز جرّه مطلَقًا؛ حملاً على الخبريّة، وإليه ذهب الفرّاء، والزّجّاج، والفارسيّ.
والثّالث: أنَّه يجوز جرّه بـ (مِنْ) مضمَرةً جوازًا إنْ جرّت (كَمْ) بحرف، نحو: (بكم درهم اشتريت ثوبك؟)؛ هذا هو المشهور، ولم يذكر سيبويه جرّه إلاّ إذا دخل على (كَمْ) حرفُ جرٍّ؛ ليكون حرف الجرّ الدّاخل على (كَمْ) عوضًا من اللّفظ بـ (مِنْ) المضمَرة؛ وهو مذهب الخليل، وسيبويه، وجماعة؛ وذهب الزّجّاج إلى أنَّ جرّ التّمييز إنَّما هو بإضافة (كَمْ) إليه.
ينظر: الكتاب: ١٥٩/٢، ١٦٠، والمقتضب: ٥٦/٣، وشرح الرّضيّ: ٩٦/٢، والارتشاف: ٧٧٨/٢، والتذييل: ١٤/١٠، وتمهيد القواعد: ٢٤٨٣/٥.
(٢) شرح ابن عقيل: ٨٣/٤.

(زنادقة) عوض من(الياء) في (زَناديق)، ولم تقع موقعها» (١).

وفي الوقت نفسه لا يمكن جعل حرف الجر السابق على (كَمْ) جارّا لما بعدها؛ لأنَّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، ولا يجوز انفصال الجار من المجرور، بخلاف انْفِصَال الرافع من الْمَرْفُوع، والناصب من الْمَنْصُوب، قال ابن الوراق: «إِن قَالَ قَائِل: فَلم جَازَ أَن يعْمل فِيهَا مَا تجر من بَين سَائِر العوامل؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَنَّ الْجَار وَالْمَجْرُور كالشيء الْوَاحِد، فَلَا يجوز انْفِصَال الْجَار من الْمَجْرُور وقيامه بِنَفسِهِ، كَمَا يجوز انْفِصَال الرافع من الْمَرْفُوع، والناصب من الْمَنْصُوب، فَصَارَ تَقْدِيم الْجَارّ عَلَيْهِ ضَرُورَة، وَلم يجز تَقْدِيم ذَلِك فِي الرافع والناصب؛ إِذْ لَيْسَ مُضْطَرّا فِيهِ إِلَى ذَلِك، وَاعْلَم أَنَّك إِذا قدرت دُخُول الْجَارّ عَلَيْهَا بِحَال الِاسْتِفْهَام قدرت الِاسْتِفْهَام على حرف الْجَرّ، كَقَوْلِك: (على كَمْ جذعًا بَيْتك مَبْنِيّ؟)؛ وَإِنَّمَا وَجب التَّقْدِير على مَا ذكرنَا، لِئَلَّا يتَقَدَّم الْعَامِل على حرف الِاسْتِفْهَام»(٢).

- **عمل المضاف إليه في المضاف**:

لا يحسن أن يكون العامل في المضاف إليه هو المضاف؛ لأنهما كاسم واحد، ولا يعمل الشيء في نفسه، قال السيرافيّ: «اعلم أنَّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف؛ لأنَّها من تمام الموصوف، كالصلة من الموصول. وكذلك لا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف؛ لأنَّه من تمام المضاف»(٣).

---

(١) التذييل: ١٠/١٤.

(٢) علل النحو:/٤٠٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ١/٤٧٠.

وقد تناول ذلك ابن قتيبة في معرض حديثه عن قول الله تعالى:﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾(١)؛ إذ رأى أنَّ العامل في (يَوْم): فعل دلّ عَلَيْهِ الْكَلَام، قال ابن قتيبة: «قَوْله: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾، الْعَامِل فِي (يَوْمَ): فعل دلّ عَلَيْهِ الْكَلَام، كَأَنَّهُ قَالَ: (لَا يظْلمُونَ يَوْم ندعوا)، وَدلّ عَلَيْهِ قَوْله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، وَلَا يحسن أَن يعْمل فِيهِ (نَدْعُو)؛ لِأَنَّ يَوْمًا مُضَاف إِلَيْهِ، وَلَا يعْمل الْمُضَاف إِلَيْهِ فِي الْمُضَاف؛ لِأَنَّهُمَا كاسم وَاحِد، وَلَا يعْمل الشَّيْء فِي نَفسه» (٢).

- **بناء (يوم) مع (إذ):**

كقراءة: (وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ)(٣) ببناء (يوم) على الفتح(٤)؛ وذلك لإضافته إلى (إذ) إضافة غير محضة تنزيلا لهما منزلة الاسم الْوَاحِد، قال ابن زنجلة: « كَأَنَّهُ قَالَ: (آمنون يَوْمئِذٍ من فزع)، وَمن لم ينون وَفتح (الْمِيم) فَإِنَّهُ جعل (يَوْم) مَعَ (إِذْ) كالاسم الْوَاحِد، فَبنى الْكَلَام وَجعل الاسمين اسْما وَاحِدًا، كَقَوْلِك: (خَمْسَة عشر)؛ وحجته فِي ذَلِك أَنَّ إِضَافَة (يَوْم) إِلَى (إِذْ) غير مَحْضَة؛ لِأَنَّ الْحُرُوف لَا يُضَاف إِلَيْهَا وَلَا إِلَى الْأَفْعَال، لَا يُقَال: (هَذَا غُلَام يقوم)، وَلَا يُقَال: (هَذا غُلَام إِذْ)، وَإِنَّمَا تَقول: (هَذَا غُلَام زيد)، فَأَما من كسر فقد أَضَاف (الْيَوْم) وَهُوَ مُعرب فِي نَفسه، فَأَعْطَاهُ حَقه من الْإِعْرَاب، كَمَا كَانَ يجب لَهُ فِي غير هَذَا الْموضع، وَلم

(١) سورة الإسراء، من الآية:/٧١.

(٢) مشكل إعراب القرآن:١/٤٣٣.

(٣) سورة النمل، من الآية:/٨٩.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات:١/ ٤٨٧، وحجة القراءات:١/٥٤٠، والنشر: ٢/٢٤٠.

يلْتَفت إِلَى مَا بعده» (١).

والذي عليه ابن الأنباريّ أنَّ علة البناء راجعة إلى الإضافة إلى اسم غير متمكن؛ إذ قال: «قال تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾(٢)، فبنى (يومَ) في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح، وهي قراءة نافع، وأبي جعفر؛ لأنه أضيف إلى (إذ) وهو اسم غير متمكن» (٣).

وقال ابن مالك: «المضاف إلى (إذ) قد يبنى، كقراءة نافع: (وهم مِن فَزَعِ يومئذٍ آمنونَ)، ولا علة لبنائِه إلا إضافته إلى مبني» (٤).

- **إضافة الظرف المبهم إلى المبني**:

في إضافة الظرف المبهم إلى الجملة وجهان:

الأول: الإعراب؛ لأنَّه الأصلُ، والقياس (٥)، قال ابن الناظم: «ما يضاف إلى الجملة جوازًا، كـ (حين)، و(وقت)، و(يوم)، فالقياس بقاء إعرابه؛ لأنَّ عروض شبه الحرف لا أثر له في الغالب» (٦).

الثاني: البناء؛ للتناسب، وقيل: لأنَّه الأكثر(٧)، وقد كان البناء على (الفتح)، ولم يكن (الكسر)، أو (الضم)؛ لأنَّهما ثقيلان، وهذا هو الغالب،

---

(١) حجة القراءات لابن زنجلة:/٥٤١.

(٢) سورة النمل، من الآية:/٨٩.

(٣) الإنصاف:١/ ٢٣٥.

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٢٠٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٨٨، وتوضيح المقاصد:٢/٨٠٦، والتصريح: ١/٧٠٥.

(٦) شرح ابن الناظم:/ ٢٨١.

(٧) ينظر: البديع:١/١٥٩.

ويجوز البناء مع المضارع إلا أنَّ الإعراب أحسن، قال ابن الوراق: «اعْلَم أَنَّ ظرف الزَّمَان إِذا أضفته إِلَى الْفِعْل الْمَاضِي، جَازَ لَك فِيهِ وَجْهَان: الْإِعْرَاب، وَالْبناء، كَقَوْلِك: (أعجبني يَوْم قُمْت)، فَترفع (الْيَوْم) بِفِعْلِهِ، وَيجوز أَن تفتحه، وَيكون مَوْضِعه رفعا، وَإِنَّمَا جَازَ بِنَاؤُه؛ لِأَنَّهُ أضيف إِلَى فعل مَبْنِيّ، فأجري مجْرَاه، واختير فَتحه؛ لِأَنَّ (الْكسر)، وَ(الضَّم) بعد (الْوَاو) مستثقلان، فعدلوا بِهِ إِلَى (الْفَتْح)، وَمن ذَلِك قَول الشَّاعِر:

على حينَ عاتبْتُ المشيب على الصِّبا ... وقلْتُ: ألمَّا تَصْحُ والشيبُ وازعُ؟ (١).

وَأما من أعرب: فَلِأَن الظّرْف مُتَمَكن فِي نَفسه، وَهَذِه الْإِضَافَة اسْتحقَّهَا لما ذَكرْنَاهُ، فَوَجَبَ أَن يبْقى على حَال تمكنه؛ لِأَنَّ مَا اسْتَحَقَّه من الْإِضَافَة لعِلَّة أوجبت لَهُ ذَلِك، وَقد يجوز أَن يبْنى مَعَ الْمُضَارع أَيْضا، كَقَوْلِك: (أعجبني يَوْم تقوم)، إِلَّا أَنَّ الْإِعْرَاب مَعَ الْمُضَارع أحسن لما ذَكرْنَاهُ، وَأما جَوَاز الْبناء: فَلِأَنَّ ظروف الزَّمَان قد خَالَفت جَمِيع الْأَسْمَاء بإضافتها إِلَى الْجمل، وَخُرُوج الشَّيْء عَن نَظَائِره نقص لَهُ، فَوَجَبَ لهَذَا النَّقْص أَن تبنى»(٢).

لكن علة البناء عند الخليل راجعة إلى أنَّه نزَّل المضاف والمضاف إليه منزلة الاسم الواحد، قال سيبويه: «زعموا أنَّ ناسا من العرب ينصبون هذا

---

(١) من الطويل، للنابغة، وموطن الشاهد قوله: (على حينَ عاتبْتُ)؛ وذلك لبناء (حينَ) على (الفتح) لمَّا أضافه إلى مبني غير معرب.

ينظر: الديوان:/٥٣، والكتاب: ٢/ ٣٣٠، وسر صناعة الإعراب:١٦٦/٢، والمنصف:٥٨/١، وشرح الكافية الشافية:١٤٨٠/٣، وتوضيح المقاصد:٨٠٧/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢٤٠/١، والتصريح: ٧٠٥/١.

(٢) علل النحو:/٤٤٥.

الـذي فـي موضـع الرفـع، فقـال الخليـل رحمـه الله: هـذا كنصـب بعضـهم (يومئذ) في كل موضع، فكذلك: (غير أن نطقت) (١)، وكما قال النَّابغة:

على حينَ عاتبْتُ المشيب على الصِّبا ... وقلْتُ: ألمَّا تَصْحُ والشيبُ وازعُ!

كأنه جعل (حينَ)، و(عاتبْتُ) اسما واحدا» (٢).

- **بناء الظرف (بين بين) على الفتح**:

الأصل في (بين بين): (بين هؤلاء، وبين هؤلاء) (٣)، أو (بين كذا، وبين كذا) (٤)، أو (بين هذا، وبين هذا) (٥)، فحذفت (وَاو الْعَطف) المعترضة بَينهمَا، وَضم أحد الاسمين إِلَى الآخر، قال الفيوميّ: «(هَذَا بَيْنَ بَيْنَ) هُمَا اسْمَانِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا، وَبُنِيَا عَلَى الْفَتْحِ، كَـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، وَالتَّقْدِيرُ: (بَيْنَ كَذَا وَبَيْنَ كَذَا)» (٦).

وإِنَّمَا كَانَ البناء على الفتح بعد تنزيلهما منزلة الشيء الواحد؛ لأَنَّ (الفتحة) أخف الحركات، قال الحريريّ: «كَانَ الأَصْل فِي هَذَا الْكَلَام أَن يُضَاف (بَين)؛ فَلَمَّا قطع عَن الْإِضَافَة، وَضم أحد الاسمين إِلَى الآخر، وحذفت (وَاو الْعَطف) المعترضة بَينهمَا بنيا، كَمَا بنى الْعدَد الْمركب، نَحْو:

---

(١) في قول الشاعر:

لم يمنعِ الشَّرْبَ منها غيرَ أنْ نطقتْ ... حمامةُ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ.

(٢) الكتاب:٢/٣٣٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٤٢.

(٤) ينظر: الكناش:١/٢٨٠، والمصباح المنير:/٧٠.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٢٢، والمخصص: ٤/ ٢٦٠، وتوجيه اللمع:/ ٤٣٣، وشرح المفصل: ٣/١٥١.

(٦) المصباح المنير:١/٧٠.

(أحد عشر) ونظائره، واختيرت لَهُ عِنْد بنائِهِ (الفتحة)؛ لِأَنَّهَا أخف الحركات، وَلَيْسَت هَذِه الفتحة الَّتِي فِي قَوْلك: (بَين بَين) من جنس (الفتحة) الَّتِي فِي لَفظة (بَين) عِنْد الْإِضَافَة؛ لِأَن هَذِه فَتْحة إِعْرَاب» (١) .

- **بناء (مِثْلَ) على الفتح**:

من الأوجه الإعرابية الواردة في كلمة (مِثْلَ) من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (٢): أنَّه يصح النصب والبناء على الفتح؛ أمَّا البناء على الفتح ففيه توجيهان:

الأول: أنَّه مبني على الْفَتْح؛ لإضافته الى غير مُتَمَكن، وَهُوَ (أَنكُمْ)، وَ(مَا) زَائِدَة؛ للتوكيد.

الثاني: أنَّه مَبْنِيّ على الْفَتْح؛ لكَون (مِثْلَ) و(مَا) اسْما وَاحِدًا، فَلَمَّا جعلا شَيْئا وَاحِدًا بني (مثل) على الْفَتْح.

قال مكيّ: « قَوْله: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ من نصب (مثلا) بناه على الْفَتْح؛ لإضافته الى غير مُتَمَكن، وَهُوَ (أَنَّكُمْ)، وَ(مَا) زَائِدَة؛ للتوكيد، وَقيل: هُوَ مَبْنِيّ على الْفَتْح؛ لكَون (مِثْلَ)، وَ(مَا) اسْما وَاحِدًا، فَلَمَّا جعلا شَيْئا وَاحِدًا بني (مِثْلَ) على الْفَتْح، وَهُوَ قَول الْمَازِنِيّ(٣)، وَقيل: إنَّ (مِثْلَا) مَنْصُوب على الْحَال من نكرَة، وَهُوَ (لَحَقٌّ)، وَهُوَ قَول الْجرْمِيّ(٤)، وَقيل:

---

(١) درة الغواص:/ ٧٥.

(٢) سورة الذاريات، من الآية:/٢٣.

(٣) ينظر: الأصول:١/ ٢٧٥، والخصائص:٢/ ١٨٤، وتفسير القرطبي:١٧/ ٤٤، وفتح القدير:٥/ ١٠٢.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز:٥/ ١٧٦، والبحر المحيط :٩/ ٥٥٤.

هُوَ حَال من الْمُضمر الْمَرْفُوع فِي قَوْله: (لَحَقٌّ)، وَ(مَا) زَائِدَة، وَ(مِثْلَ) مُضَاف الى (أَنَّكُمْ)، وَلم ينْصَرف»[1].

- **النصب بعد (لَدُنْ)**:

قال سيبويه: «(لَدُنْ) لا تنصب إلاَّ في (غدوة)» (٢)، وقال ابن الناظم: «(لَدُنْ) اسم لأول الغاية: زمانًا أو مكانًا، ولا يستعمل إلا ظرفًا، أو مجرورًا بـ (مِنْ) وهو الغالب فيه، ويلزم الإضافة إلى ما يفسره» (٣).

وفي وقوع (غدوة) بعد(لَدُنْ) حالان: الجر والنصب، أما الجر فبالإضافة، قال ابن جني: «منهم: من يلزم القياس فيها، فيجر بها، فيقول: (لَدُنْ غُدوةٍ)، ومن فعل ذلك فلا سؤال عليه» (٤)، وأمَّا النصب فعلى التَّمييز، أو على أنَّها خبرٌ لـ (كان) المُقدَّرة معَ اسمها، والتقديرُ: (لَدُنْ كان الوقتُ غُدوةً)، ولا مانع من الرفع من جهة أنَّ (غُدْوَة) فاعلٌ لفعل محذوف، والتقديرُ (لَدُنْ كانت غدوةٌ)، أي: (وُجِدتْ)، فـ (كان) هنا تامّة (٥).

ووجه النصب عند ابن جنيّ أنهم: شبهوا (النون) في (لَدُنْ) بالتنوين في (ضارب)؛ إذ قال: «مما يسأل عنه من باب (النون) قول العرب فيما حكاه سيبويه: (لَدُنْ غدوة) (٦)، فيقال: لم نصبت (غدوة) ولم تجر بإضافة

---

(١) مشكل إعراب القرآن:٢/٦٨٧.

(٢) الكتاب:٣/١١٩.

(٣) شرح ابن الناظم:/٢٨٤.

(٤) سر صناعة الإعراب:٢/١٩٥.

(٥) قال السيوطي: «حكى الْكُوفِيُّونَ رفع (غدْوَة) بعْدهَا، وَخرج على إِضْمَار(كَانَ)، أَي: لدن كَانَت غدْوَة»، الهمع:٢/٢٢١.

(٦) الكتاب: ١/٥١.

(لَـدُنْ) إليهـا؟ والجـواب: أنَّهـم شـبهوا (النُّـون) فـي (لَـدُنْ) بـالتنوين فـي (ضـارب)، فنصـبوا (غـدوة)؛ تشـبيها بـالمميز، نحـو: (عنـدي راقـودٌ خـلا)، و(جبـةٌ صوفًا)، والمفعول فـي نحـو:(هذا ضـاربٌ زيـدًا وقاتـلٌ بكـرًا)؛ ووجـه الشبه بينهما: اختلاف حركة (الدال) قبل (النون)؛ وذلك لأنَّه يقال: (لَدُنْ)، و(لَـدَنْ) بضـم الـدال وفتحهـا، فلمـا اختلفـت الحركتـان قبـل النـون شـابهت (النون) التنوين، وشابهت الحركتان قبلها باختلافهما حركات الإعراب فـي نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا)، و(رأيت ضاربًا زيدًا)؛ ولأنَّهم قد حذفوا (النـون)، فقالوا: (لَدُ غُدوة)، كما يحذف التنوين تـارة، ويثبت أخرى، فلمـا أشـبهت (النون) التنوين من حيث ذكرنا انتصبت (غدوةٌ)؛ تشبيهًا بالمفعول، وكما جاز أن تشبه (النون) بالتنوين فتنصب (غدوةٌ)؛ تشبيهًا بالمفعول، كذلك شـبه بعضـهم (غدوةً) بالفاعل، فرفعهـا، فقـال: (لَـدُنْ غُـدوةٌ)، كمـا تقـول: (أقائم زيد؟)» (١).

أمـا عنـد ابـن الـوراق فاختيـار النصـب راجـع إلـى أنـه أخـف مـن جهـة أنَّـه فضلة، والفضلة أخف عليهم من الشيء اللازم، بخلاف الجار والمجرور، فهمـا كلمتـان كالشـيء الواحـد، وفـي الوقـت نفسـه الجـر أثقـل عليـه مـن النصب؛ وذلك إذ قال: « (لَدُنْ) وَهِي ظرف بِمَنْزِلَة (عِنْد)، وَ(النُّون) من نفس الْكَلِمَة، فَكَانَ حَقّهَا أَن تخْفض مَا بعْدهَا، إِلَّا أَنَّ بعض الْعَرَب يحذف (النُّون)؛ تَخْفِيفًا، ثمَّ يردهَا بَعضهم، فَيقدر (النُّون) فِيهَا أَنَّهَا زَائِدَة؛ فَلهَذَا جَازَ أَن ينصب بهَا (غدْوَة)، وَيجوز أَن يكون فعلوا ذَلِك؛ لِكَثْرَة اسْتِعْمَال (لَدُنْ) مَعَ (غدْوَة)، أَو قدرُوا مَا ذَكرْنَاهُ، فنصبوا (غدْوَة) بذلك التَّقْدِير، فيخف اللَّفْظ، وَخِفته من وَجْهَيْن:

(١) سر صناعة الإعراب:٢/١٩٥.

أَحدهمَا: أَنَّ النصب أخف من الْجَرّ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْجَار وَالْمَجْرُور كالشيء الْوَاحِد، والمنصوب كالفضلة، وَمَا هُوَ فضلَة أخف من اللَّازِم، فَلهَذَا عدل بـ (لدن) مَا ذَكَرْنَاهُ» (١)، ولا شك أنَّ كلمتين بمنزلة كلمة واحدة ليستا ككلمة واحدة.

- **تنزيل (حَبَّ) مع (ذا) منزلة الاسم الواحد:**

للعلماء في (حَبَّذَا) أقوال منها:

الأول: قول من لم يدع التركيب، وهو أنَّ (حَبَّذَا) مركبة من (حبّ) فعل، و(ذا) فاعلها، وهذا قول جماعة من العلماء منهم: ابن درستويه، وابن كيسان، والفارسيّ، وابن برهان، وابن خروف، ونسب إلى الخليل، وسيبويه(٢).

الثاني: أنَّهما تركَّبا وصارا بالتَّركيب اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، وهو قول المبرد، وابن السراج، والسيرافيّ، ونسب هذا إلى الخليل، وسيبويه (٣).

قال أبو حيَّان: «اختلف النُّحاة في الإعراب في (حَبَّذَا)، فذهب ابن درستويه، وابن كيسان، والفارسيّ في البغداديات، وابن برهان، وابن خروف، إلى أنَّ (ذا) فاعل، ونسب إلى الخليل وسيبويه، وهذا قول من لم يدع التركيب، وأفرد؛ لأنَّه كالمثل، أو أريد به جنس شائع، أو على حذف،

---

(١) علل النحو:/٥١٥.

(٢) ينظر: المسائل المشكلة:/ ٦٦، وشرح اللمع لابن برهان:٢/٤٢٠، وشرح الجمل لابن خروف: ٢/ ٥٩٩، وشرح التحفة الوردية:/ ٢٧١، والتصريح:٢/ ٨٨.

(٣) ينظر: الكتاب :٢/ ١٨٠، والمقتضب: ٢/ ١٤٥، والأصول :١/١١٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٨، والملخص في ضبط قوانين العربية: ١/ ٤٤٩.

أي: (حَبَّذا أمر زيد)، وذهب المبرد، وابن السراج، والسيرافيّ، والأكثرون إلى أنهما تركَّبا وصارا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، ونسب هذا إلى الخليل وسيبويه» (١).

الثالث: ذهب الأخفش، وخطاب الماردي إلى أنَّ (حبَّ) و(ذا) تركبا، وصار فعلاً، والمخصوص هو الفاعل (٢).

ـ وهذا القول ضعيف من ثلاثة أمور:

الأول: أنَّه مبني على مجرد دعوى، لا دليل عليها.

الثاني: تغليب أضعف الجزأين على أقواهما.

الثالث: لزوم عدم النظير؛ فلم يركب فعل من فعل واسم (٣).

قال ابن مالك: «هو قول في غاية من الضعف؛ لأنَّه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين على أقوالهم، ومن ادعاء تركيب فعل واسم، ولا نظير لذلك، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم، كـ (برق نحره)، و(تأبط شرًا)» (٤).

والقول بالتركيب هو الأولى، وقد اختاره الشاطبي؛ إذ قال: «(حَبَّذَا) أصلها الفعلُ والفاعل، لكن صُيِّرا بالتركيب اسمًا واحدًا مبتدأً خبرُه ما بعده، وليست

---

(١) الارتشاف:٤/٢٠٥٩.

(٢) ينظر: الارتشاف:٤/٢٠٥٩، ٢٠٦٠، والمساعد:٢ /١٤٢، وخطاب الماردي ومنهجه في النحو:/ ١٣٤

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/١١١٧، وشرح ابن الناظم:/٣٣٨، واللمحة:١/٤١٨، والمساعد:٢/١٤٢

(٤) شرح التسهيل: ٣ / ٢٦.

(حَبَّ) بباقيةٍ على ما كانت عليه من الفِعْلية، وهو رأي المبّرد، وابن السَّراج، والسَّيرافيّ، وابن جِنّيّ، والزجَّاجيّ، وجمهور المتأخرين، كالشَّلَوْبين، وتلامذته» (١).

والغرض من هذا التركيب هو تخفيف اللفظ، قال ابن الوراق: «إِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أحْوج أَن يَجْعَل (حب) مَعَ (ذَا) اسْما وَاحِدًا؟ قيل: يجوز أَن يكون الْغَرَض تَخْفيف اللَّفْظ؛ لأَنَّهم إِذا قدروها بِمَنْزِلَة شَيْء استغنوا عَن تَثْنِيَة (ذَا) وتأنيثه، فَلهَذَا جعلا شَيْئا وَاحِدًا» (٢).

ورده المبرد إلى الإبهام الحاصل في (ذا) الذي يقع على كل شيء، قال المبرد: «أَما (حَبَّذَا) فَإِنَّمَا كَانَت فِي الأَصْل (حبذا الشَّيْء)؛ لِأَنَّ (ذَا) اسْم مُبْهَم يَقع على كل شَيْء، فَإِنَّمَا هُوَ (حبَّ هَذَا) مثل قَوْلك: (كرم هَذَا)، ثمَّ جعلت (حب) وَ(ذَا) اسْمًا وَاحِدًا، فَصَارَ مُبْتَدأ، وَلزِمَ طَرِيقَة وَاحِدَة على مَا وصفت لَك فِي (نِعْمَ)، فَتَقول: (حبَّذا عبد الله)، و(حبَّذا أمة الله)، وَلَا يجوز (حبَّذه)؛ لِأَنَّهَما جعلا اسْما وَاحِدًا فِي معنى الْمَدْح، فانتقلا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ قبل التَّسْمِيَة، كَمَا يكون ذَلِك فِي الْأَمْثَال»(٣).

وممن اختار القول بالاسمية ابن عصفور؛ إذ قال: «الذاهبون إلى أنَّه اسم استدلوا على ذلك بأنَّ تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم؛ لأنَّ الاسماء أصل الأفعال والأصول أبدًا تغلب على الفروع إذا اجتمعت، وأيضًا فإنَّه قد وجد من الأسماء ما هو مركب، نحو: (بعلبك)، و(رام هرمز)، و(خمس عشرة)، وأمثال ذلك كثير، ولم يوجد من الأفعال ما

(١) المقاصد الشافية:٤/٥٥٢.

(٢) علل النحو:/٢٩٦

(٣) المقتضب:٢/١٤٥.

هو مركب، وأيضًا فإنَّ العرب قد تدخل عليه حرف النداء كثيرًا ... وهذا هو أصح هذه المذاهب في (حبَّذا)» (١).

- **العامل في الصفة**:

الذي عليه أبو الحسن أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، فكونه صفة لمرفوع، أوجب له الرفع، وكونه صفة لمنصوب، أوجب له النصب، وكونه صفة لمجرورٍ، أوجب له الجر (٢).

والذي عليه سيبويه وأكثر البصريين أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف (٣). ووجه ذلك عند ابن الخشاب أنَّهما كالاسم الواحد؛ وذلك إذ قال: «عند سيبويه: العامل في الموصوف هو العامل في صفته؛ إذ كانا كالاسم الواحد» (٤).

قال سيبويه: «أما النَّعت الذي جرى على المنعوت فقولك: (مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ)، فصار النعتُ مّجرورًا مثلَ المنعوت؛ لأنَّهما كالاسم الواحد، وإنَّما صارا كالاسم الواحد من قِبَلِ أنَّك لم تُرِدِ الواحدَ من الرجال الَّذين كل واحدٍ منهم رجُلٌ، ولكنَّك أردت الواحدَ من الرجال الَّذين كلُّ واحد منهم رجُلٌ ظريفٌ، فهو نكرةٌ؛ وإنَّما كان نكرةً لأنَّه من أُمّةٍ كلُّها له مثلُ اسمه، وذلك

(١) شرح الجمل: ١/٦١٠، ٦١١.

(٢) ينظر: المرتجل:/١١٥، وأسرار العربية:/٢١٥، والمقاصد الشافية:٤/٦٨٥.

(٣) ينظر: أسرار العربية:/٢١٥.

(٤) المرتجل:/١١٥.

أَنَّ الرجالَ كلٌّ واحدٍ منهم رجلٌ، والرِّجالُ الظرفاءُ كلٌّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فاسمُه يَخلِطه بأُمّته حتَّى لا يُعْرَفَ منها» (١).

- **تقديم النعت على غيره من التوابع**:

قدم صاحب الآجرومية النعت على غيره من التوابع، كالعطف، والتوكيد، والبدل؛ وذلك إذ قال:

«المرفوعاتُ سبعة، وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، والمبتدأ، وخبره، واسم (كان) وأخواتها، وخبر (إنَّ) وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النَّعتُ، والعطفُ، والتوكيد، والبَدَل» (٢).

وقال أيضا: «المنصوبات: خمسة عَشَرَ، وهي: المفعول به، والمَصدَر، وظَرْفُ الزمان، وظرفُ المكان، والحالُ، والتمييزُ، والمُستَثنَى، واِسم (لا)، والمُنادَى، والمفعولُ من أجلِهِ، والمفعول مَعَهُ، وخَبَرُ(كان) وأخواتها، واِسم (إنَّ) وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل» (٣).

وعلل الشيخ النجديّ هذا التقديم بأن النعت والمنعوت، كالشيء الواحد؛ وذلك إذ قال: «قدم النعت؛ لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، نحو: (جاء زيد الكاتب)، ثم ثنى بالعطف، وهو نوعان، فذكر عطف النسق، نحو: (جاء زيد وعمرو)، وثلث بالتوكيد، نحو: (جاء زيد نفسه)، وربع

(١) الكتاب:١/ ٤٢١، ٤٢٢.
(٢) متن الآجرومية :/١١.
(٣) متن الآجرومية:/١٦.

بالبدل، نحو: (جاء زيد أخوك)» (١).

- **تبعية النعت لمنعوته**:

تضافرت أقوال العلماء على أنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد (٢)؛ ومما يدلك على أنَّ النعت والمنعوت بمنزلة الشيء الواحد مطابقته له في واحد من الإعراب، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التَّعريف والتنكير، وكذا التذكير والتأنيث.

وممن نزل النعت والمنعوت هذه المنزلة: ابن الصائغ؛ إذ قال: «النّعتُ تابعٌ للمنعوت في عشرة أشياء: في رفعه، ونصبه، وجرّه، وتعريفه، وتنكيره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، ولا يختلف شيءٌ من ذلك من قبَل أنَّ النّعت والمنعوت كالشّيء الواحد» (٣).

وهذا كله جار على التفصيل بين النّعت الحقيقيّ الذي يتبع منعوته في كلّ شيء، أي: إنَّه يتبعه في أربعة من عشرة، والنّعت السّببي الذي يتبع منعوته في اثنين من خمسة.

وممن أوجب هذه التبعية فيما ذكر؛ لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد: ابن يعيش؛ إذ قال: «إنَّ الصفة تابعةٌ للموصوف في أحواله، وجملتُها عشرةُ أشياءَ: رفعُه، ونصبه، وخفضه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتنكيره، وتعريفه، وتذكيره، وتأنيثه، إن كان الاسمُ الأوَّلُ الموصوف مرفوعًا فنعتُه

(١) حاشية الآجرومية:/٥٩.

(٢) ينظر: الأصول:٣٣/٢، واللباب:٢٣٥/١، والبسيط:١٠٧٨/٢، ومغني اللبيب:/٦٤٩.

(٣) اللمحة:٢/ ٧٢٨.

مرفوعٌ، وإن كان منصوبًا فنعتُه منصوبٌ، وإن كان مخفوضًا فنعتُه مخفوضٌ، وكذلك سائرُ الأحوال، تقول: (هذا رجلٌ عاقلٌ)، و(رأيت رجلًا عاقلًا)، و(مررت برجلٍ عاقلٍ)، فقد ترى كيف تبعتِ الصفةُ الموصوف في إعرابه، وإفراده، وتذكيره، وتنكيره، ولو قلت: (هذا رجلٌ الظريف)، أو(هذا زيدٌ ظريفٌ) على أن تجعل (ظريفًا) نعتًا لِمَا قبله لم يجز؛ لمخالَفته إيّاه في التعريف، فإن جعلتَه بَدَلًا جاز؛ وإنَّما وجب للنعت أن يكون تابعًا للمنعوت فيما ذكرناه من قِبَل أنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحَق الاسم يلحق النعتَ، وإنَّما قلنا: إنّهما كالشيء الواحد من قِبَل أنّ النعت يُخْرِج المنعوتَ من نوع إلى نوع أخصَّ منه، فالنعتُ والمنعوت بمنزلةِ نوع أخصَّ من نوع المنعوت وحده، فالنعتُ والمنعوت بمنزلة إنسان، والمنعوتُ وحدَه بمنزلة حَيَوان، فكما أنَّ إنسانًا أخصَّ من حيوان، كذلك النعتُ والمنعوت أخصُّ من المنعوت وحده» (١).

وقال ابن بابشاذ: «النعت من بعد ذلك تابع للمنعوت في عشرة أشياء: في رفعه، ونصبه، وجره، وتوحيده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، وتعريفه، وتنكيره، لا يختلف في شيء من ذلك؛ لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فلذلك تقول: (مررت برجل طويل) فقد اجتمع التنكير، والتذكير، والإعراب، والإفراد، ولو ثنيت لقلت: (برجلين طويلين)، ولو جمعت لقلت: (برجال طوال)، فقد تبعه في التثنية والجمع، ولو عرَّفت وقلت: (مررت بالرجال الطوال) لتبعه في التعريف، ولو قلت: (مررت بالمرأة الطويلة) لتبعها في التأنيث، وكذلك تثنيتها، وجمعها، وكذلك كله؛ لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فلا يجوز أن تقول على جهة

(١) شرح المفصل: ٢/٢٤٤.

النعت: (مررت بالرجل طويل)، ولا (برجلٍ الطويل)، فقس على ذلك» (١) .

- **وجه امتناع نعت النكرة بالمعرفة، والمعرفة بالنكرة**:

لم تُنعت النكرةُ بالمعرفة، ولا المعرفةُ بالنكرة؛ لأنَّ النعت والمنعوت في المعنى كالشِيء الواحد، والشِيء الواحد لا يكون معرفةً نكرةً في حال، يقول الشاطبيّ: «إنَّما لم تُنعت النكرةُ بالمعرفة، ولا المعرفةُ بالنكرة من جهة أن النعت والمنعوت في المعنى كالشِيء الواحد، والشِيء الواحد لا يكون معرفةً نكرةً في حال، وإلى هذا المعنى أشار سيبويه بقوله: (زيدٌ الأحمرُ) عند من لا يعرفه، كـ(زيدٍ) عند من يعرفه (٢)، يريد: أن (زيدًا الأحمرَ) عند من لا يعرفه وحده بمنزلة (زيد) وحده عند من يعرفه، وهذا ظاهر» (٣).

وذكر الفارسيُّ أنَّه لا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة؛ لأنَّ الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى، والنكرة تدل على العموم والشياع، والمعرفة مخصوص إذ قال: «الصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره، فصفة المعرفة معرفة، وصفة النكرة نكرة، ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة؛ لأنَّ الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى، والنكرة تدل على العموم والشياع، والمعرفة مخصوص، فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحدًا والواحد جميعًا، لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه، وما هو

(١) شرح المقدمة المحسبة:٢ /٤١٥.

(٢) ينظر: الكتاب:١/ ٣٨٤.

(٣) المقاصد الشافية:٤/٦١٨.

وفقه»([1]).

- **ذكر الوصف مع الموصوف يخرجه من العموم إلى الخصوص**:

يتضح هذا من قولهم: (مررت بزيد الطويل) فمجموع (زيد الطويل) أخص من (زيدٍ) وحده، ومن (الطويل) وحده؛ فالصفة والموصوف كالشيء الواحد، قال ابن السراج: «اعلم أنَّ صفة المعرفة لا تكون إلا معرفةً، كما أنَّ صفة النكرةِ لا تكون إلا نكرةً، ولا يجوز أن تكون الصفةُ أخصّ من الموصوفِ، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (مررتُ بزيدٍ الطويلِ)، فـ(الطويلُ) أعم من زيد وحده، والأشياء الطوال كثيرة، و(زيدٌ) وحدُه أخص من (الطويل) وحده، فإن قال قائل: فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعامِ أن تخرجه إلى العموم؟ قيلَ له: هذا كانَ يكونُ واجبًا لو ذكرَ الوصف وحدهُ، فقلت: (مررتُ بالطويلِ) لكانَ لَعمري أعم من (زيدٍ)، ولكنَّك إذا قلت: (بزيدِ الطويلِ) كان مجموع ذلك أحسن من (زيدٍ) وحده ومن (الطويل) وحده؛ ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد» ([2]).

- **الصفات لا توصف**:

من ذلك: أنَّه لا يصح أن تجعل (النبيل) نعتا صريحا للكاتب في نحو قولك: (مررت بالكاتب النبيل) وإنَّما هو نعت لمن نعت بالكاتب، كأنَّك قلت: (مررت بالرجل الكاتب النبيل)، قال ابن بابشاذ: «أما الصفات فلم توصف؛ لأنَّ الصفات مشتقات من الأفعال، ومتحملات للضمائر، فكما أنَّ الأفعال لا توصف، فكذلك لا توصف الصفات، فإذا قلت: (مررت بالكاتب النبيل)

(١) الإيضاح:/٢٧٥.

(٢) الأصول:٢/٣٣.

فليس (النبيل) نعتًا للكاتب، وإنَّما هو نعت لمن نعت بالكاتب، كأنَّك قلت: (مررت بالرجل الكتاب النبيل)، فإنَّ شئت جعلت (النبيل) صفة للموصوف المحذوف، فيكون صفة بعد صفة، وإن شئت أنزلت (الكاتب) منزلة الاسم المحذوف، ووصفته؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإذا فعلت ذلك لم تكن واصفًا لنفس الصفة، وإنَّما أنت واصف الموصوف مع صفته»(١).

- **امتناع إضافة الصفة إلى الموصوف**:

إنَّما منعوا إضافة أحدهما إلى الآخر، أعني: الصفة والموصوف؛ لأنَّهما بمنزلة الشيء الواحد والشيء لا يضاف إلى نفسه، قال ابن يعيش: «الصفة والموصوف شيءٌ واحدٌ؛ لأنهما لعَين واحدة، فلهذا قلت: (جاءني زيدٌ العاقلُ)، فـ (العاقلُ) هو (زيدٌ)، و(زيدٌ) هو العاقلُ، ألا ترى أنَّك إذا سُئلتَ عن كل واحد منهما، جاز أن تُفسره بالآخر، فتقول في جوابِ مَن العاقلُ؟: (زيدٌ)، وفي جوابِ (مَنْ زيدُ؟): (العاقلُ)، فإذا كانت الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدًا، لم يجز إضافةُ أحدهما إلى الآخر، فلا تقول: (هذا زيدُ العاقِلِ)، و(هذا عاقلُ زيدٍ) بالإضافة، وأحدُهما هو الآخرُ» (٢).

- **حذف العائد من الصفة**:

وجه جواز حذف العائد من الصفة متى علم هو: كونها والموصوف كالشيء الواحد، وفي الوقت نفسه شبه الصفة بالصلة وإن كان الحذف من الصلة أحسن، قال السيرافيّ: «حذف (الهاء) في الصفة دون حذفها

(١) شرح المقدمة المحسبة:٢/ ٤١٦.

(٢) شرح المفصل:١٦٨/٢.

في الصلة، وإثباتها أحسن من حذفها؛ وذلك لأنَّ الصفة تشبه الصلة من وجه، وتفارقها من وجه، فأما شبهها: فلأنَّ الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، كما أنَّ الصلة والموصول كاسم واحد. وأمَّا مفارقتها لها: فلأنَّ الموصوف يستغني عن الصفة، والموصول لا يستغني عن الصلة» (١).

وقد زاد ابن يعيش علة أخرى، وهي التَّخفيف؛ مستدلا على ذلك بالسَّماع نثرا ونظما، بالإضافة إلى شبه الصفة بالصلة من حيث كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، قال ابن يعيش: «العائدُ قد يحذف تخفيفًا؛ للعلم به، وموضعُ حذفه الصلة للطول، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ، وقد يحذف من الصفة من نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: (الناس رجلان؛ رجلٌ أكرمتُ، ورجلٌ أهنتُ)، والمراد: (أكرمتُه)، و(أهنتُه)، وأنشد:

فما أدْرِي أغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ... وطُولُ العَهْدِ أمْ مالٌ أصَابُوا؟ (٢)

أراد: (أصابوه)، فحذف (الهاء) وهو يريدها (٣)، وقد يحذف من الخبر أيضًا، وهو قليل، قال الشاعر:

قد أصبحت أُمُّ الخِيار تَدَّعِي ... عليّ ذَنبًا كُلُّهُ لم أصْنَعِ (٤)

---

(١) شرح كتاب سيبويه:١/٣٨٢.

(٢) من الوافر، نسب إلى جرير، وقيل: لحارث بن كلدة، وموطن الشاهد قوله:(مالٌ أَصَابُوا)؛ إذ حذف (الهاء) من (أصابوا)، الواقعة نعتا لـ (مال)، والتقدير:(مال أصابوه).

ينظر: الكتاب:١/ ٨٨، ١٣٠، وشرح كتاب سيبويه: ١/ ٤٧٣، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٤١، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٩٧.

(٣) ينظر: الكتاب:١/ ٨٧، ٨٨.

(٤) من الرجز المشطور، لأبي النجم العجلي، موطن الشاهد قوله:(كلّه لم أصنع)؛ إذ حذف الضمير الرابط العائد على المبتدأ من جملة الخبر.

ينظر: الديوان:/ ٢٥٦، والكتاب: ١/ ٨٥، وشرح أبيات سيبويه:١/ ١٣، والخصائص :١/ ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية :١/ ٣٤٦، ومغني اللبيب:١/ ٢٦٥.

أراد: (أَصْنَعُهُ)، والكثير حذفُه من الصلة؛ للطول، ثمّ حذفُه من الصفة في الحُسْن بعد الأول، تُشبَّه الصفة بالصلة من حيث كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وهو في الخبر قليل» ([1]).

- **حذف (التنوين) من الموصوف العلم، أو الكنية، أو اللقب**:

ـ حذف (التنوين) من الموصوف العلم إذا وصف بابن مضافًا إلى علم مثله، نحو قولك: (رأيت زيدَ بنَ عمرو).

ـ حذف (التنوين) من الموصوف العلم إذا وصف بابن مضافًا إلى الكنية، نحو: (هذا زيدُ بنُ أبي بكر).

ـ حذف (التنوين) من الموصوف العلم إذا وصف بابن مضافًا إلى اللقب، نحو: (مررت بزيدِ بنِ بطة).

ـ حذف (التنوين) من الموصوف الكنية إذا وصف بابن مضافًا إلى كنية، نحو: (لقيت أبا بكر بنَ أبي محمد).

ـ حذف (التنوين) من الموصوف الكنية إذا وصف بابن مضافًا إلى العلم، نحو: (مررت بأبي بكر بنِ زيد).

ـ حذف (التنوين) من الموصوف الكنية إذا وصف بابن مضافًا إلى اللقب، نحو: (هذا أبو بكر بنُ بطة).

ـ حذف (التنوين) من الموصوف اللقب إذا وصف بابن مضافًا إلى اللقب مثله، نحو: (هذا كرزُ بن بطة).

ـ حذف (التنوين) من الموصوف اللقب إذا وصف بابن مضافًا إلى العلم،

(١) شرح المفصل: ٤/ ١١٧، ١١٨.

نحو: (رأيت كرزَ بنَ زيد).

ـ حذف (التنوين) من الموصوف اللقب إذا وصف بابن مضافًا إلى الكنية، نحو: (مررت بكرزِ بنِ أبي بكر).

قال ابن جنيّ: « فالموصوف العلم إذا وصف بابن مضافًا إلى علم مثله، نحو قولك: (رأيت زيدَ بنَ عمرو)، والكنية، نحو: (هذا زيدُ بنُ أبي بكر)، واللقب، نحو: (مررت بزيدِ بنِ بطة)، والموصوف الكنية إذا وصف بابن مضافًا إلى كنية، نحو: (لقيت أبا بكر بنَ أبي محمد)، والعلم، نحو: (مررت بأبي بكر بنِ زيد)، واللقب، نحو: (هذا أبو بكر بنُ بطة)، والموصوف اللقب إذا وصف بابن مضافًا إلى اللقب مثله، نحو: (هذا كرزُ بن بطة)، والعلم، نحو: (رأيت كرزَ بنَ زيد)، والكنية، نحو: (مررت بكرزِ بنِ أبي بكر)، وكل موضع حذفت منه (التنوين) في هذه المسائل التسع وما شكلها؛ لكثرة الاستعمال؛ ولأنك جعلت الاسمين كالاسم الواحد، فـ (الألف) في (ابن) محذوفة من الخط؛ وذلك أنَّك لا تقدر الوقف على الأول والابتداء بالثاني؛ لأنَّك قد جعلتهما بكثرة استعمالها، وبأنَّ كل إنسان لابد أن يكون له (أب)، أو (أم)، أو كنية تجري وصفا عليه، وأنَّ اللقب إذا جرى ووقع كان في الشهرة، وكثرة استعماله جاريا مجرى العلم، والكنية كالاسمين اللذين جعلا كاسم واحد» (١).

- **امتناع حذف الصفة، أو الموصوف**:

الموصوف والصفة بمنزلة الشيء الواحد؛ لذا امتنع الحذف لأحدهما، اللهم إلا إذا ظهر أمرهُ، وقَوِيَتِ الدلالةُ عليه؛ لما في ذلك من نقض للغرض،

(١) سر صناعة الإعراب:٢/١٨٢.

وتراجع عما اعتزموه، قال ابن يعيش: «اعلم أنَّ الصفة والموصوف لمّا كانا كالشيء الواحد من حيثُ كان البيانُ والإيضاحُ إنَّما يحصل من مجموعهما، كان القياس ألا يُحذف واحدٌ منهما؛ لأنَّ حذفَ أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجُعٌ عمّا اعتزموه، فالموصوفُ القياسُ يأبَى حذفَه؛ لِما ذكرناه، ولأنَّه ربّما وقع بحذفه لبسٌ، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (مررت بطويل) لم يُعلم من ظاهرِ اللفظ أنَّ الممرور به إنسانٌ، أو رُمْحٌ، أو ثَوْبٌ، ونحوُ ذلك ممّا قد يوصَف بالطُول، إلَّا أنَّهم قد حذفوه إذا ظهر أمرهُ، وقَويتِ الدلالةُ عليه، إمّا بحالٍ، أو لفظٍ، وأكثرُ ما جاء في الشعر؛ لأنَّه موضعُ ضرورة، وكلما استبهم كان حذفُه أبعدَ في القياس» (١).

- **تبعيَّة ضمير الفصل**:

عند أهل الكوفة ضمير الفصل له محل من الإعراب، وقد وقع خلاف بينهم من جهة التبيعة؛ فمنهم من يرى أنَّه تابع لما قبله، ومنهم من يرى أنَّه تابع لما بعده، يقول العلويّ: «قد حكي عن بعض أهل الكوفة أنَّه يجوز أن يكون تابعًا لما قبله، وعن بعضهم جواز كونه مطابقًا لما بعده، وكلا الأمرين جائز، خلا أنَّ جعله تابعًا لما قبله أحق» (٢).

والذي عليه الكسائيّ أنَّ محل ضمير (العماد) بحسب ما بعده، قال ابن هشام: «قال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائيّ: محله بحسب ما بعده»(٣).

---

(١) شرح المفصل: ٢٥٣/٢.

(٢) الأزهار الصافية:٤٩/٢.

(٣) المغني:٦٤٥/١.

واحتج على ذلك بأنَّه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد؛ ولذا تدخل عليه (لام الابتداء) (١) في نحو: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾ (٢).

وقد رد ابن الأنباري مذهب الكسائيّ؛ لأنَّه «لا تعلق له بما بعده؛ لأنَّه كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد؟» (٣).

والذي عليه الفراء أنَّ محل ضمير (العماد) بحسب ما قبله؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي (ظن) نصب، وبين معمولي (كان) رفع، قال السيوطيّ: «قال الفراء: كمحل ما قبله؛ ففي: (زيد هو القائم) محله رفع عندهما، وفي: (ظننت زيدًا هو القائم) محله نصب عندهما، وفي (كان زيد هو القائم) محله عند الكسائيّ نصب، وعند الفراء رفع، وفي (إنَّ زيدًا هو القائم) بالعكس» (٤).

واستدل على أنَّ محل ضمير العماد بحسب ما قبله بأنَّه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة الشيء الواحد وهو النفس إذا كانت توكيدًا، وكما أنَّك إذا قلت: (جاءني زيد نفسه) كان نفسه تابعًا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد إذا قلت: (زيد هو العاقل) يجب أن يكون تابعًا في إعرابه (٥).

واختار ابن الحاجب هذا المذهب؛ إذ قال: «موضعها على حسب ما قبلها توكيدًا، فإن كان مرفوعًا فهو واضح، وإن كان منصوبًا كان اللفظ المرفوع واقعا موقع المنصوب، ولا يبعد أن يؤكد المنصوب بالضمائر المرفوعة؛

---

(١) ينظر: شرح الرضي:٢/٤٦٣.

(٢) سورة هود، من الآية:/٨٧.

(٣) الإنصاف:٢/٥٨٠.

(٤) الهمع:١/ ٢٧٥، ٢٧٦.

(٥) ينظر: الإنصاف:٢/٥٧٩.

بدليل: (ضربتني أنا)، و(ضربتنا نحن)» (١).

والملاحظ أنَّ المذهبين: مذهب الكسائيّ ومذهب الفراء ارتكز في الاستدلال على صحة مذهبهما على تنزيل ضمير الفصل منزلة الشيء الواحد، سواء أكان ذلك مما بعده على ما ذهب إليه الكسائيّ، أو ممَّا قبله على ما ذهب إليه الفراء.

- **العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ**:

جمهور البصريين ومعهم الفراء يذهبون إلى أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة حرف الجر، فلا يجوز نحو: (مررت بك وزيدٍ) (٢).

- واحتجوا لمذهبهم بأدلة منها:

ـ أنَّ الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنَّك قد عطفت الاسم على الحرف الجارّ، من قِبل أنَّ الضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

ـ أنَّ ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه، كالتنوين.

ـ أنَّ حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير

(١) الإيضاح في شرح المفصل:١/٤٧١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء :١/ ٢٥٢، ٢٩٠، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٢٦، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٨١٨.

الجر لا يصلح حلوله محل المعطوف، فامتنع العطف عليه (١).

ويرى الكوفيون ما عدا الفراء جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار؛ وذلك لوروده في التنزيل، وكلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾(٢) بالجر (٣)، وقوله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ (٤)، وغيرها من الآيات الكريمة، والشواهد الشعرية التي تقوي مذهبهم (٥).

- **الاستغناء عن العطف بتنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد**:

من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (٦)، قال النحاس: «(السُّجُودِ): نعت» (٧).

وقد ترك العطف بينهما بعد أن عطف في قوله تعالى: ﴿أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾(٨)، وقوله تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٥، وشرح التسهيل:٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية:١٢٤٧/٣، وائتلاف النصرة:/٦٣، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين:/٤٧٩.

(٢) سورة النساء، من الآية:/١.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات:/ ٢٢٦، وحجة القراءات:/ ١٩٠، والنشر:٢/ ٢٤٧، والإتحاف:/ ٢٣٦.

(٤) سورة النساء، من الآية:/ ١٢٧.

(٥) ينظر: توجيه اللمع:/٢٩٤، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٥٣، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٩٩، وائتلاف النصرة :/٦٢، ٦٣، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين:/ ٤٧٩.

(٦) سورة البقرة، من الآية :/ ١٢٥، وسورة الحج، من الآية:/ ٢٦.

(٧) إعراب القرآن:٧٧/١.

(٨) سورة البقرة، من الآية :/ ١٢٥.

لِلطَّـائِفِينَ وَالْقَـائِمِينَ وَالرُّكَّـعِ السُّـجُودِ﴾ (١)، ووجـه ذلـك عنـد الألوسـي أنَّ (الركـوع)، و(السـجود) أعظـم ركنـي الصـلاة، وكثيـرا مـا يكنَّـى عـن الصـلاة بهما؛ فلذا ترك العطف بينهما؛ إذ قال: «﴿وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ وهم المصلون جمع (راكـع)، و(ساجد)، وخصَّ الركوع والسجود بالذكر من جميع أحوال المصلي؛ لأنَّهما أقرب أحواله إليه تعالى، وهما الركنان الأعظمان، وكثيرا ما يكنَّى عن الصلاة بهما؛ ولذا ترك العطف بينهما» (٢).

أمـا السـهيلي فقد كـان علـى رأس الأوجـه التـي أشـار إليهـا: أنَّهمـا بمنزلـة الاسم الواحد، والشيء لا يعطف على نفسه؛ إذ قال: « وصف (الرُّكَّـعِ) بالسـجود، ولـم يعطـف بـ(الواو) كمـا عطـف مـا قبلـه، لأنَّ (الرُّكَّـعِ): هـم (السُّجُودِ)، والشيء لا يعطف بـ(الواو) على نفسه، ولفائدة أخرى: وهو أنَّ (السُّجُودِ) فـي الأغلـب عبارة عن المصدر، والمراد بـه هاهنـا الجمـع، فلـو عطفت بـ(الواو) لتوهم أنَّه يريد السجود الذي هو المصدر دون الاسم الذي هو النعت، وفائدة ثالثة: وهو أنَّ الراكع إن لم يسجد فليس براكـع فـي حكـم الشـريعة، فلـو عطفـت بـ(الواو) لتـوهم أنَّ الركـوع حكـم يجـري علـى حياله»(٣).

وممن نبَّه على ما ذكره السهيلي: العلائـي، وأنَّ (السُّجُود): هم (الرُّكَّـع)، والشيء لا يعطف على نفسه، قال العلائـي: «قَالَ: وَلم يعْطف (السُّجُود) بِـ(الْوَاو)؛ لأَنَّهم هم (الرُّكَّـع)، وَالشَّـيْء لَا يعْطف على نَفسه؛ وَلِأَنَّ من لم يسْجد فِي الصَّلَاة لَا يعْتد بركوعه، وَأَيْضًا فلئلا يظنّ أَنَّ المُرَاد بِالسُّجُود

(١) سورة الحج، من الآية:/ ٢٦.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:١/ ٣٧٩.

(٣) نتائج الفكر:/٢١٥.

الْمصدر دون النَّعْت الَّذِي هُوَ جمع» (١).

لذا قال الدعاس: «(وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ): اسمان معطوفان عاملهما معاملة الاسم الواحد؛ لأنَّهما من الصلاة وهي واحدة، فحذف حرف العطف» (٢).

- **البدل والمبدل منه كالشيء الواحد**:

من أمثلة ذلك: أنَّ الأصل في المشغول عنه في باب الاشتغال ألا يكون متعددًا، نحو: (زيدًا ضربته)، لكن يجوز أن تقول: (هذا زيدا اضربه) على أن يكون (زيدًا) بدلا؛ لأنَّ البدل والمبدل منه نزلا منزلة الاسم الواحد، نصَّ على ذلك السيرافيّ؛ إذ قال: «تقول: (هذا الرجل فاضربه)، إذا جعلته وصفا، يعني: إذا جعلت (الرجل) وصفا لهذا، وكذلك (هذا زيدًا فاضربه) إذا جعلت (زيدا) بدلا من(هذا)، أو عطف بيان، وهو كالنعت؛ وإنَّما نصبته لأنَّ الوصف والموصوف، والبدل والمبدل منه كاسم واحد» (٣).

ومما يدل على أنَّهما بمنزلة الشيء الواحد: وقوعهما مبتدأ وخبرا، وفاعلا ومفعولا، وظرفًا، فتقول: (زيد عينه مصابة)، و(المصاب زيد عينه)، و(جاءني زيد خبره)، و(أصبت زيدًا عينه).

- **تنزيل الاسمين منزلة الاسْم الوَاحِد عند النداء**:

من ذلك: ما جاء في نداء الحسن والحسين (رضي الله عنهما): (يا حسنانُ)، و(ياحسينانُ) بتنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد، قال الأزهريّ: « فِي حَدِيث أبي هُرَيْرَة: كُنَّا عِنْد النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي لَيْلَة

(١) الفصول المفيدة:/١١٨.

(٢) إعراب القرآن الكريم:١/٥٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه:/٤٩.

ظلماء حِنْدِسٍ، وَعِنْده الحَسنُ والحُسيْن، فَسمع تَوَلْوُل فَاطِمَة، وَهِي تناديهما: (يَا حَسَنَانُ)، (يَا حُسَيْنَانُ)، فَقَالَ: (الْحَقَا بأمّكما)(١)، قَالَ أَبُو مَنْصُور: غَلَّبت اسْم أَحدهمَا على الآخر، كَمَا قَالُوا: (العُمَرَانُ)، وَيحْتَمل أَن يكون كَقَوْلِهِم: (الجَلَمَانُ) للجَلَم، و(القَلَمانُ) للمِقْلام، وَهُوَ المِقراض(٢)، هَكَذَا روى سَلَمَة عَن الفرّاء بِضَم (النُّون) فيهمَا جَمِيعًا، كَأَنَّهُ جعل الاسمين اسْما وَاحِدًا، فَأَعْطَاهُمَا حَظّ الِاسْم الْوَاحِد من الْإِعْرَاب» (٣).

- **وصف الاسم المنادى المفرد العَلَم بِـ (ابن) أو (ابنةٍ):**

يصح الفتح في الاسم المنادي ـ وهو مفرد معرفة ـ متى وصف بـ (ابن) أو (ابنة)، وإن كان القياس (الضم) (٤)؛ وذلك لأنَّهم جعلوه مع (ابن)، أو (ابنة) كالشيء الواحد، كقول القائل:

يَا طَلْحَة بن عبيد الله قد وَجَبت ... لَك الْجنان وبوئت المها العينا (٥).

وقول الآخر:

يَا حَكَمُ بنَ المُنْذِر بْنِ الجارودْ أنتَ الجوادُ ابنُ الْجَوَادِ المحمودْ (٦).

---

(١) ينظر: الفائق في غريب الحديث: ٢/ ٣٧٨، والنهاية في غريب الحديث:٣٨٧/١.

(٢) ينظر: تاج العروس:٢٩١/٣٣.

(٣) تهذيب اللغة:١٨٤/٤.

(٤) الأصول لابن السراج:٣٤٦/١.

(٥) من البسيط، لسيدنا أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)، وموطن الشاهد قوله رضي الله عنه: (يا طلحة)؛ إذ فتح المنادى إتباعًا.

ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام:/ ١٤٨، وتمهيد القواعد: ٣٥٤٩/٧.

(٦) من الرجز، لرؤبة، أو لراجز من بني الحرماز، وموطن الشاهد قوله: (يا حكم)؛ إذ فتح ميمَ (حَكَم) مع أنّه منادى مفردٌ معرفةٌ؛ وذلك لأنَّهم جعلوه من (ابن) كالاسم الواحد.

ينظر: ملحقات ديوان رؤبة:/ ١٧٢، والكتاب: ٢/ ٢٠٣، وشرح ابن الناظم:/٤٠٤، ولسان العرب:١٥٨/١٠، واللمحة:٦٠٦/٢، والمقاصد الشافية: ٢٧٥/٥، والتصريح:٢١٧/٢.

وممن نص على ذلك: ابن جنيّ؛ إذ ذكر أنَّ الباعث على تنزيل المنادى مع ما بعده منزلة الشيء الواحد هو شدة امتزاج الصفة بالموصوف قائلا: «فتحهم ميم (حكمَ) مع أنَّه منادى مفرد معرفة إنَّما هو لأنَّه قد جعلوه مع ابن كالشيء الواحد، فلما فتحوا نون (ابن) فتحوا أيضا ميم (حكمَ)؛ لأنهم إذا أضافوا ابنًا فكأنهم قد أضافوا حكمًا، وهذا أحد ما يدل عندنا على شدة امتزاج الصفة بالموصوف» (١).

أما ابن يعيش فقد ذكر أن الباعث على تنزيل المنادى مع ما بعده منزلة الشيء الواحد هو كثرة الاستعمال، قال ابن يعيش: «إذ وُصف الاسم المنادى المفردُ العَلَمُ بِـ (ابن) أو(ابنةٍ) كان حكمُهما كحكم غيرهما من الأسماء المضافة إذا وُصف بها من استحقاقِ الإعراب بالنصب، نحوِ: (يا زيدُ ابنَ أخينا) بضمِّ الأوّل؛ لأنه منادّى مفردٌ عَلَمٌ، وبنصبِ الصفة؛ لأنها مضافةٌ، كما قلتَ: (يا زيدُ ذا الجُمّة). وإن وصفتَ بهما عَلَمًا مضافَيْن إلى علم أو كُنيةٍ أو لقبٍ، نحوَ: (يا زيدَ بنَ عمرو)، و(يا جعفرَ بنَ أبي خالد)، و(يا زيدَ بن بَطَّةَ) كانت الصفة منصوبةً على كل حال، وجاز في المنادى وجهان: أحدُهما: الإتباعُ، وهو أن تقول: (يا زيدَ بنَ عمرو)، فتُتْبع حركةَ (الدال) فتحةَ (النون)، وحَقها (الضمُّ)، وهو غريبٌ؛ لأنَّ حق الصفة أن تتبع الموصوفَ في الإعراب، وها هنا قد تبع الموصوفُ الصفةَ؛ والعلّة في ذلك أنّك جعلتَهما لكثرةِ الاستعمال كالاسم الواحد؛ إذ كلُّ إنسان مَعْزُوٌّ إلى أبيه عَلَمًا كان أو كنية أو لقبًا، فيوصَف بذلك، فجُعلا كالاسمَيْن اللذَيْن رُكّب أحدُهما مع الآخر» (٢).

---

(١) سر صناعة الإعراب:٢/١٨٣.

(٢) شرح المفصل:١/٣٣١.

- **نداء ما فيه الألف واللام الموصوف**:

لا يجوز الجمع بين (يا) والمعرف بأل إلا في لفظ الجلالة، وما سمي به من الجمل المصدرة بـ(أل)، وهي الجمل المحكية، نحو: (يا أله)، و(يا المنطق زيد)، وفي ضرورة الشعر، كما في قول الشاعر:

فَيَا الغُلَامَان اللذَانِ فَرَّا ... إيَّاكُمَا أَن تَكْسِبَانَا شَرًّا (١).

وأجاز الكوفيون، والبغداديون، وابن مالك (٢) نداء ما فيه (أل) مطلقًا؛ ووجه قبوله على قلة عند ابن يعيش: أنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، قال ابن يعيش: «كأن الذي حسّنه قليلاً وصفُه بـ (اللذان)، والصفةُ والموصوفُ كالشيء الواحد، فصار حرفُ النداء كأنَّه بَاشَرَ (اللذان)» (٣).

- **تنزيلهم المنادى المقترن بـ (أل) مع (أي) منزلة الشيء الواحد**:

نصَّ العلماء على أنَّ (الإنسان) و(أي) من قولنا: (أيها الإنسان) بمنزلة الاسم الواحد؛ ذلك لشدة (أي) في الإبهام، وحاجتها الماسة إلى الصفة، قال ابن السراج: «تقول:(يا أيها الرجل أقبل)، فيكون (أي) و(رجل) كاسم واحد، فـ (أي) مدعو، و(الرجل) نعت له، ولا يجوز أن يفارقه نعته؛ لأنَّ

---

(١) من الرجز، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (الغلامان)؛ فإنَّه جمع فيه بين حرف النداء وبين (الألف واللام).

ينظر: المقتضب:٢٤٣/٤، وشرح كتاب سيبويه:١٨٥/١، وأسرار العربية:/١٧٤، واللباب:٣٣٥/١، واللمحة:٦٠٨/٢، والمقاصد الشافية: ٢٨٧/٥، والهمع:٤٦/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:٣٩٨/٣، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٤، وتمهيد القواعد:٣٥٥٧/٧، وحاشية الصبان:٣/ ٢١٥.

(٣) شرح المفصل:٣٤٥/١.

(أيا) اسم مبهم ولا يستعمل إلا بصلة، إلا في الجزاء والاستفهام، فلما لم يوصل أُلزم الصفة؛ لتبينه، كما كانت تبينه الصلة» (١).

وقال ابن مالك: «إذا قلت: (أيها الرجل)، فـ(أي) و(الرجل) كاسم واحد، و(أي) مدعو، و(الرجل) نعت له ملازم؛ لأنَّ (أيا) مبهم لا يستعمل بغير صلة إلا في الجزاء أو الاستفهام، فلما لم يوصل ألزم الصفة؛ لتبينه كما تبينه الصلة، و(ها): حرف تنبيه، فإذا قلت: (أيها الرجل) لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع؛ لأنَّه المنادى حقيقة، و(أي) متوصل به إليه، وإن قصد مؤنث زيدت (التاء)، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾(٢)» (٣).

- **تكرار لفظ المنادى مضافاً**:

إِذا ذكرت مُنَادِيا مُضَافا وكررت الْمُضَاف إِلَيْهِ فَلَا إِشْكَال، نَحْو: (يَا تيم عدي عدي)، وَهُوَ توكيد مَحْض، وَإِن كررت الْمُضَاف وَحده، نَحْو: (يَا تيم تيم عدي)، ففيه تفصيل، أمَّا الثاني: فليس فيه إلا النَّصب (٤)، وأمَّا الأول: ففيه من الأوجه: أنَّه مفتوح، وفتحه بناء؛ لأنَّ الاسمين نزلا منزلة الاسم الواحد، ورُكِّبا تركيب (خمسةَ عشرَ)، فجعلا بذلك اسما واحدا.

قال المرادي موضحًا المسألة: «إذا تكرر لفظ المنادى مضافًا، نحو:

(١) الأصول:١/٣٣٧.

(٢) سورة الفجر، الآية:/ ٢٧.

(٣) شرح الكافية الشافية:٣/ ١٣١٨.

(٤) ينظر: الكناش:١/١٦٦.

يَا تيمُ تَيْمَ عدِيٍّ لَا أبَا لَكُمُ ... (١)

فلا بد من نصب الثاني، وأما الأول ففيه وجهان: ضمه، وفتحه، فإن ضم فإنَّه منادى مفرد معرفة، ونصب الثاني حينئذ؛ لأنَّه منادى مضاف(٢)، أو توكيد، أو عطف بيان، أو بدل، أو إضمار (أعني) ذكر ذلك المصنف (٣)، ونُوزع في التوكيد، وأجاز السيرافيّ أن ينصب على النعت، وتأول فيه الاشتقاق (٤)، وإن فتح الأول، ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني: مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه.

فإن قلت: فما وجه نصب الثاني إذا جُعل مقحما؟ قلت: قال بعضهم: إنَّ نصبه على التوكيد.

الثاني: أنَّ الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه من خمسة أوجه كما سبق، الثالث: أن الاسمين رُكِّبا تركيب (خمسةَ عشرَ)، وجعلا اسما واحدا، وفتحتهما فتحة بناء،

---

(١) صدر بيت من البسيط، لجرير، وعجزه: لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ، وموطن الشاهد قوله: (يا تيم تيم عديّ)؛ فقد بني الأول على (الفتح)؛ لأنَّ الاسمين نزلا منزلة الاسم الواحد، ورُكِّبا تركيب (خمسةَ عشرَ).

ينظر: الديوان:/ ٢١٩، والكتاب:٥٣/١، وشرح كتاب سيبويه: ١/ ٣١٦، وشرح أبيات الجمل لابن سيده:/ ٢٩٠، والارتشاف: ٢٢٠٤/٤، والتذييل: ٢٦٣/٥، وإرشاد السالك:٢/ ٦٧٩، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٥٧٧.

(٢) وهو الأحسن في الإعراب عند ابن سيده؛ إذ قال: «الأحسن في الإعراب: رفع (تيم) الأول؛ لأنَّه معرفة مفرد، ونصب الثاني؛ لأنَّه مضاف»، شرح أبيات الجمل:/٢٩٣، ٢٩٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٤٠٥، وشرح الكافية الشافية:١٣٢١/٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٣١٦/١.

ومجموعهما منادى مضاف» (١).

- **نداء المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، وهو (أم) أو (عم):**

الأصل إذا أضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم أنَّه يجب إثبات (الياء)، حكمه في هذا حكم غير المنادى، اللهم إلا في (ابن أم)، و(ابن عم)، فتحذف (الياء) منهما؛ للتخفيف، وكثرة الاستعمال، قال ابن الناظم: «كان الأصل في (ابن الأم)، و(ابن العم) أن يقال فيهما: (يا ابن أمي)، و(يا ابن عمي)، إلا أنَّهما كثر استعمالهما في النداء، فخصا بالتخفيف بحذف (الياء) وإبقاء (الكسرة) دليلا عليها في قول من قال: (يا ابن أم)، و(ابن عم)» (٢).

وهذا الحكم خاص بهما، قال الشاطبي: «العرب استثنت من هذا الحكم اسمًا واحدا، وهو (الابن) إذا أضيف إلى (الأم)، أو (العم)، نحو: (يا ابن أمي)، و(يا ابن عمي)» (٣).

وفيهما من أوجه الاستعمال بعد حذف (الياء): (الفتح)، و(الكسر)، قال ابن مالك:

وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَر ... فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَر (٤).

أما من كسر (الميم) فقد أضاف، وأما وجه الفتح فعلى تنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد، وعلى ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ

(١) توضيح المقاصد:٢/١٠٨٠، ١٠٨١.
(٢) شرح ابن الناظم:/ ٤١٢.
(٣) المقاصد الشافية:٥/٣٣٩.
(٤) ألفية ابن مالك:/٥١.

الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْداءَ وَلا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾([1]) بفتح (الميم) من كلمة (أم)([2]) على جعل الاسمين اسما واحدا، كـ(خمسة عشر)، وأما من قال إنَّ الأصل: (ابن أما)، ثم حذفت (الألف) فذلك بعيد؛ لأنَّ (الألف) عوض من (ياء)، وحذف (الياء) إنَّما يكون في النداء، وليس (أم) بمنادى، وقد عد البصريون هذا الوجه خطأ.

قال الشوكانيّ: «قُرِئَ (ابْنَ أُمَّ) بِفَتْحِ (الْمِيمِ)؛ تَشْبِيهًا لَهُ بِـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فَصَارَ كَقَوْلِكَ: (يَا خَمْسَةَ عَشَرَ أَقْبِلُوا)، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَأَبُو عُبَيْدٍ: إنَّ الْفَتْحَ على تقدير: (يا ابن أمّ)، وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: هَذَا الْقَوْلُ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ (الْأَلِفَ) خَفِيفَةٌ لَا تُحْذَفُ، وَلَكِن جعل الِاسْمَيْنِ اسْمًا وَاحِدًا، كَـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)» ([3]).

- **دخول (ألف الندبة) الصفة**:

الشأن ألا تلحق (ألف الندبة): الصفة؛ لأنَّ الصفة ليست المقصودة بالندبة، وإنَّما المندوب هو الموصوف، لكن جاء من ذلك قولهم: (وازيداه الظريفاه)، والذي أجازه وهم الكوفيون، ويونس من البصريين اعتلوا: بأن

(١) سورة الأعراف، من الآية:/ ١٥٠.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات:/٤٢٣، وحجة القراءات:/٢٩٧، والنشر:٢/ ٢٧٢، والإتحاف:/٢٩٠.

(٣) فتح القدير:٢/٢٨٣.

الصفة والموصوف بمنزلة الشيء الواحد (١).

قال ابن يعيش: «لا تلحَق ألفُ الندبة الصفةَ، لا تقول:(وازيدُ الظريفاهْ) عند سيبويه والخليلِ (٢)؛ لأنَّ الصفة ليست المقصودَ بالندبة، وإنَّما المندوبُ الموصوفُ، وذهب الكوفيون، ويونسُ من البصريين إلى جَوازه، وقالوا: إنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد» (٣).

- **ترخيم المركب الإضافيّ**:

من مسائل الخلاف: القول في ترخيم المضاف، والذي عليه أهل الكوفة هو الجواز (٤).

ـ ووجه ذلك عندهم أمور:

الأول: أنَّ «المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه، كالمفرد» (٥). ومما يدلك أنَّ التّركيب الإضافي منزل منزلة الاسم الواحد سقوط التّنوين من الأوّل؛ لأنَّه لا يكون حشو الكلمة، قال ابن الصائغ: «الإضافة هي: إمالة الشّيء إلى الشّيء ونسبته إليه؛ فالأوّل: مُضاف، والثّاني: مُضافٌ إليه، وينزّلان بالتّركيب الإضافي منزلة الاسم الواحد؛

---

(١) ينظر: المقتضب:٤/ ٢٧٥، والأصول: ١/ ٣٥٨، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ١/ ١٨٤، ١٩١، والمفصل: /٦٨، والإنصاف:١/ ٣٠٠، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٤٥، ومغيث الندا:٢/ ٦٥٨.

(٢) ينظر: الكتاب:٢/ ٢٢٥، ٢٢٦، والبديع:١/ ٤٢٧، وأمالي ابن الحاجب:٢/ ٤٨٧، والكناش:١/١٧١.

(٣) شرح المفصل:١/٣٥٩.

(٤) ينظر: أسرار العربية:/١٧٩، والإنصاف:١/٢٨٤، والتبيين:/٤٥٤.

(٥) الإنصاف: ١/٢٨٦.

ولذلك سقط التّنوين من الأوّل؛ لأنَّه لا يكون حشو الكلمة» (١).

الثاني: استعمالهم ترخيم المضاف في الشعر كثيرا، ومنه قول زهير:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا ... أوَاصِرَنَا والرّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ (٢).

الثالث: القياس؛ وذلك لأنَّ «المضافَ إليه كزيادةٍ في المضافِ، وحذف الزيادةِ من المُفرد جائزٌ» (٣).

- **ترخيم المركب المزجيّ:**

قال ابن مالك:

وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَل ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرُو نَقَل (٤).

والذي يفهم من قوله: أنَّ الكلمة الأخيرة من المركب تركيب مزج تحذف عند الترخيم، قال ابن عقيل ناسبا إليه القول بهذا المذهب: «أمَّا ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه، وهو مفهوم من كلام المصنف؛ لأنَّه لم يخرجه، فتقول فيمن اسمه (معدي كرب): (يا معدي)» (٥).

---

(١) اللمحة:١/٢٧٣.

(٢) من الطويل، لزُهَيْر بن أبي سُلْمَى، وموطن الشاهد قوله: (آل عِكْرِمَ)؛ فقد رخم الْمُضَاف؛ وذلك بأن وقع الحذف فِي آخر الِاسْم الثَّانِي (المضاف إليه)؛ لأنَّهما نزلا منزلة الاسم الواحد.

ينظر: الديوان:/ ٥٧، والكتاب: ٢/٢٧١، وشرح كتاب سيبويه:١/ ٢٠٨، والإنصاف:١/٢٨٥، وخزانة الأدب:٢/٢٣٩.

(٣) التبيين:/٤٥٤.

(٤) ألفية ابن مالك:/٥٢.

(٥) شرح ابن عقيل:٣/٢٩٠.

ووجه ذلك عند ابن مالك أنَّهما اسمان جعلا اسما واحدا؛ وذلك إذ قال: «المركب تركيب مزج نحو: (بعلبك)، و(معد يكرب)، وهذا النوع في الأصل اسمان جعلا اسما واحدا لا بإضافة، ولا بإسناد، بل بتنزيل ثانيهما من الأول بمنزلة (تاء التأنيث)؛ ولذلك التزم فتح آخر الأول إن كان صحيحا، كـ(لام): (بعلبك)، وإن كان معتلًّا، كـ(ياء): (معد يكرب) التزم سكونه؛ تأكيدًا للامتزاج، ولأنَّ ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكَّنُوا (ياء): (معد يكرب)، ونحوه» (١).

وهو مذهب الجمهور (٢)، واختيار ابن الصائغ؛ إذ قال: «أمّا الأسماء المركّبة، نحو:(مَعْدِي يكرب)، و(سِيبَوَيْه)، و(حضرموت) إذا سُمّي به رُخِّم بحذف عجزه في التّرخيم؛ لأنَّه بمنزلة (هاء التّأنيث) من نحو:(طلحة)، إلاّ أنَّه خالف (هاء التّأنيث) في أنَّه يُحذف معه ما قبله» (٣).

والذي عليه أكثر الكوفيين: منع ترخيم ما آخره (ويه)، وذهب الفراء إلى أنَّه لا يحذف منه إلا (الهاء)، فتقول: (يا سيبوَيْ)، وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الثاني من المركب، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين، فقلت: (يا بعلبَ)، و(يا حضرمَ) لم أرَ به بأسا (٤)، والذي عليه أبو حيان أنَّه لَا يجوز ترخيم الْمركب تركيب مزج (٥).

---

(١) شرح الكافية الشافية:٣/١٤٥٥، ١٤٥٦.

(٢) ينظر: همع الهوامع:٢/٨١.

(٣) اللمحة:٢/٦٤٠.

(٤) ينظر: الارتشاف:٥/٢٢٣١، وتوضيح المقاصد:٣/١١٤٠، وهمع الهوامع:٢/٨١، وشرح الأشموني:٣/٧٤.

(٥) ينظر: الارتشاف:٥/٢٢٣٠.

والأولى: القول بجواز ترخيمه؛ لتنزله منزلة الاسم الواحد، ومما جاء مرخمًا قول الشاعر:

أقاتلي الحجّاجُ إن لم أزُرْ لَهُ ... دَرَابِ وأتْرُكْ عِنْد هِنْدٍ فُؤادِيَا (١).

قال الشاطبيّ: «المركب تركيب مزج أو تركيب إسناد، له صدر وعجز، فصدره نظير صدر الكلمة المفردة، وعجزه نظير عجزها» (٢).

- **ترخيم المركب الإسناديّ**:

مع أنَّ سيبويه أطلق القول بمنع ترخيم المركب الإسناديّ؛ إذ قال: «اعلم أنَّ الحكاية لا ترخَّم؛ لأنَّك لا تريد أنْ ترخم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: (تأبط شرا)، و(برق نحرُه)، وما أشبه ذلك» (٣).

وتابعه على ذلك جمهور النحويين استنادًا إلى قوله، إلا أنَّ ابن الناظم أجاز ترخيم المركب تركيب إسناد؛ قياسًا على ترخيم سيبويه له في باب النسب؛ إذ قال ابن الناظم: «أكثر النَّحويين: لا يجيز ترخيم المركب من جملة، وهو جائز؛ لأنَّ سيبويه قال في بعض أبواب النسب: تقول في النسب إلى تأبط شرا: (تأبطيّ)؛ لأنَّ من العرب من يقول: (يا تأبط)، ومنع من ترخيمه في باب الترخيم، فعلم أنَّ جوازه على لغة قليلة» (٤)، وقال

---

(١) من الطويل، لسوار بن المضرب السعدي، وموطن الشاهد قوله: (دراب) يُرِيد: (درابجرد)؛ فَهَذَا من التَّرْخِيم فِي غير النداء.

ينظر: الكامل:٢/٧٧، والمساعد:٢/ ٥٤٨، والمقاصد النحوية:٢/٩١٢، والهمع:٢/٨١، وخزانة الأدب:٧/٥٥.

(٢) المقاصد الشافية:٥/٤٣٧.

(٣) الكتاب:٢/٢٦٩.

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:/ ٤٢٦.

الشاطبيّ: «وجه ترخيمه تنزيله منزلة المركب تركيب مزج؛ لشبهه في التسمية بأكثر من كلمة واحدة» (١).

- **ترخيم المركب العدديّ**

قال سيبويه: «أما (خمسة عشر) وأخواتها، و(حادي عشر) وأخواتها، فهما شيئان جعلا شيئًا واحدًا، وإنَّما أصل (خمسة عشر): (خمسةٌ، وعشرةٌ)، ولكنَّهم جعلوه بمنزلة حرف واحد» (٢). ولأنَّهما كالشيء الواحد، وبمنزلة اللفظ الواحد جاز فيه الترخيم بحذف الجزء الثاني رأسًا، قال سيبويه: «باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شيئين كانا بائنين، فضُمّ أحدهما إلى صاحبه، فجُعلا اسما واحدا بمنزلة: (عَنتريس)، و(حَلكوك)، وذلك مثل: (حَضرَموت)، و(مَعدي كَرب)، و(بُخْتَ نَصَّرَ)، و(مارَسَرجِس)، ومثل رجل اسمه: (خمسة عشر)، ومثل (عمرَوَيه)، فزعم الخليل رحمه الله أنه تحذف الكلمة التي ضُمّت إلى الصدر رأسا، وقال: أراه بمنزلة (الهاء)» (٣).

وهذا مذهب البصريين (٤) قال سيبويه: «إذا رخمت رجلا اسمه (خمسة عشر) قلت: (يا خمسةَ أقبل)» (٥)؛ قياسا على (تاء التأنيث)، قال ابن يعيش: «أمّا المركّب فأمرُه في الترخيم كأمرِ (تاء التأنيث)؛ تحذف الكلمة التي ضُمّت إلى الصدر رأسًا، كما تحذف (تاءَ التأنيث)، فتقول في (بُخْتَ

(١) المقاصد الشافية:٥/٤٣٩.
(٢) الكتاب:٣/ ٢٩٧، ٢٩٨.
(٣) الكتاب:٢/٢٦٧، ٢٦٨.
(٤) ينظر: الهمع:٢/٨٢.
(٥) الكتاب:٢/٢٦٨.

نَصَّرَ) اسمِ رجل: (يا بُخْتَ) بحذفِ الاسم الأخير لا غيرُ، كما تقول في (مَرْجانَـةَ) اسمِ امرأة: (يا مَرْجانَ)، فلا تزيد على حذفِ (التاء)، وفي (حَضْرَمَوْتَ): (يا حَضْرَ)، وفي (مَار سَرْجِسَ): (يا مارَ)، وفي (عَمْرَوَيْهِ): (يا عَمْرَ)، وفي (سِيبَوَيْهِ): (يا سِيبَ)، وفي المسمّى بـ (خَمْسَةَ عَشَرَ): (يا خمسةَ)، جعلوا الاسمَ الآخِرَ بمنزلة (الهاء) في نحوِ: (تَمْرَةٍ)؛ إذ كان حكمُ الاسم الآخر كحكم (الهاء) في كثير من كلامهم» (١)، والذي عليه الفراء منع ترخيم العدد المركب (٢).

- **تنزيل الاسمين المنصوبين على التحذير منزلة الاسم الواحد**:

يكون التحذير بـ (إيَّاك)، و(العطف)، و(التكرار)، فمثال (إيَّاك) قولهم: (إيَّاك من الأسد)، ومثال العطف فيه: قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾(٣)، ومثال التكرار: (الأسدَ الأسدَ)، ويجب حذف الفعل في المواضع الثلاثة، قال السيوطي: «من الْمَنْصُوب على الْمَفْعُول بِهِ بإضمار فعل لَا يظْهر: بَاب التحذير وَهُوَ إِلْزَام الْمُخَاطب الِاحْتِرَاز من مَكْرُوه بـ (إيَّا)، أَو مَا جري مجْرَاه، وَإِنَّمَا يلْزم إضماره مَعَ (إيَّا) مُطلقًا، نَحْو: (إيَّاك وَالشَّر)، فالناصب لـ (إيَّا): فعل مُضْمر لَا يجوز إِظْهَاره وَمَعَ المكرر نَحْو: (الْأسد الْأسد)؛ لِأَنَّ أحد الاسمين قَامَ مقَام الْفَاعِل، وَمَعَ العاطف، نَحْو: ﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾؛ اسْتغْنَاء بِذكر المحذر مِنْهُ عَن ذكر المحذر، وَمَا

(١) شرح المفصل:١/٣٨٣.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد:٣/١١٤٠، والتصريح:٢/٢٦٠، والهمع:٢/٨٢، وشرح الأشموني:٣/٧٤.

(٣) سورة الشمس، من الآية:/ ١٣.

عدا هَذِه الصُّور الثَّلَاث يجوز فِيهِ الْإِظْهَار» (١).

وفي نحو: (ثوبَك والطينَ) جاء التحذير بالعطف والعامل فيهما واحد؛ لأنَّ الاسمين بالعطف نزلا منزلة الاسم الواحد، قال الشاطبيّ: «لأنَّك إذا قلت: (الأسد والذئب) فهما اسمان في حكم الاسم الواحد، كأنَّك تقول: (هذين اتق)، فكما أنَّك تنصب المثنى في التحذير إذا لم تعطف عليه بما يجوز إظهاره، فكذلك ما كان في تقديره» (٢).

- **ما نزل منزلة الاسم الواحد في الممنوع من الصرف**:

يمنع من الصرف: العلم المركب تركيب المزج، نحو: (بعلبك)، و(حضرموت)، و(معدي كرب)؛ لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب، وهو في حقيقته عبارة عن اسمين جعلا اسما واحدا، قال ابن الصائغ: «ممّا لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة: العلَم المركّب تركيب المزج، نحو: (بعلبك)، و(حضرموت)، و(معدي كرِب)؛ لأنَّه لا ينصرف لاجتماع فرعيّة المعنى بالعلَميّة، وفرعيّة اللّفظ بالتّركيب، والمُراد بتركيب المزْج: أن يجعل الاسمين اسمًا واحدًا لا بالإضافة، ولا بالإسناد، بل يتنزّل عجزه من الصّدر بمنزلة: (تاء التّأنيث)» (٣).

وقال السيوطيّ منبهًا على علة منع نحو: (بعلبك) من الصرف، وأنَّه في الأصل اسْمَان جعلا اسْمًا وَاحِدًا: «تركيب المزج، وَيمْنَع مَعَ العلمية؛ لشبهه بـ(هاء التَّأْنِيث) فِي أَنَّ عَجزه يحذف فِي التَّرْخِيم كَمَا تحذف، وَأَنَّ

(١) الهمع:٢/٢٢.

(٢) المقاصد الشافية:٥/٤٨٤.

(٣) اللمحة:٢/٧٦٨.

صَدره يصغر كَمَا يصغر مَا هِيَ فِيهِ، وَيفتح آخِره كَمَا يفتح مَا قبلهَا، وضابطه: كل اسْمَيْنِ جعلا اسْمًا وَاحِدًا لَا بِالْإِضَافَة، وَلَا بِالْإِسْنَادِ بتنزيل ثَانِيهمَا من الأول منزلة: (هَاء التَّأْنِيث)، كـ(بعلبك)، و(معدي كرب)» (١).

ولهذا كان الفارسي أكثر وضوحا؛ إذ لم يشر إلى التركيب المزجي، وإنَّما اكتفى بالإشارة إلى أنَّهما اسمان جعلا اسما واحدًا، قال الفارسيّ: «غير المنصرف ما كان ثانيا من جهتين، ومعنى ذلك: أن يجتمع فيه ثقلان، وسببان من هذه الأسباب التسعة، وهي: وزن الفعل، والصفة، والتأنيث، والعجمة، والعدل، والمعرفة، والجمع، وأن يجعل اسمان اسمًا واحدًا، وأن يكون في آخر الاسم ألف ونون زائدتان، فمتى اجتمع من هذه الأسباب سببان في اسم، منعاه الصرف، فلم يدخله الجر والتنوين، كما لم يدخلا الفعل» (٢).

- **حذفهم (التنوين) من الاسم المصروف**:

يظهر هذا بجلاء في حذفهم (التنوين) من (هند)، وهي مصروفة في قولهم: (هذه هندُ بنتُ فلانة)، ومع أنها مصروفة إلا أنَّهم قد حذفوا (التنوين)؛ وذلك لأنَّهم جعلوا العلم الموصوف بابن المضاف إلى علم بمنزلة الاسم الواحد، قال ابن جنيّ: «يدلك على أنَّ حذفهم (التنوين) من الاسم الأول في هذا إنَّما هو لأنَّهم اعتقدوا في الاسمين أنهما قد جريا مجرى الاسم الواحد، حتى أنهم لما أضافوا ابنًا، فكأنهم قد أضافوا ما قبله، وأنَّه لم يحذف (التنوين)؛ لالتقاء الساكنين، كما ذهب إليه قوم ما حكاه

(١) الهمع:١/ ١١٨.

(٢) المسائل العسكريات:/١١٠.

سيبويه من قولهم: (هذه هندُ بنتُ فلانة) في قول من صرف (هندًا)، فتركهم (التنوين) في (هند) وهي مصروفة ولا ساكنين هناك؛ يدل على أنَّهم إنَّما حذفوا (التنوين)؛ لكثرة الاستعمال، لا لالتقاء الساكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء([1])» (٢).

- **جعل (كي) مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد**:

يفهم من قول سيبويه: «اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها، لا تعمل في الأسماء، كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: (أنْ)، وذلك قولك: (أريد أنْ تفعل)، و(كي)، وذلك: (جئتك لكي تفعل)» ([3]).

أنَّه متى دخلت (اللام) على (كي) تعين فيها أن تكون ناصبة؛ وذلك لأنَّ حرف الجر لا يدخل على مثله، قال ابن الأنباريّ: «إذا دخلت عليها (اللام) كقولك: (جئتك لكي تكرمني)، كما قال تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾([4])، فـ(كي) ههنا هي الناصبة بنفسها من غير تقدير (أنْ)، ولا يجوز أن تكون ههنا حرف جر؛ لأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجر، وهذا لا إشكال فيه» ([5])، سواء أكانت هذه (اللام) داخلة على (كي) في اللفظ أم في التقدير، قال الشيخ خالد: «(كي) المصدرية، وهي الداخل عليها (اللام) لفظًا، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾، أو تقديرًا، نحو: (جئتك كي

(١) ينظر: الكتاب:٣/ ٥٠٦.

(٢) سر صناعة الإعراب:٢/١٨٣.

(٣) الكتاب:٣/٥.

(٤) سورة الحديد، من الآية:/٢٣.

(٥) الإنصاف:١/٤٦٧.

تكرمني) إذا قدرت أنَّ الأصل (لكي)، وأنَّك حذفت (اللام)؛ استغناء عنها بنيتها»(١).

ولأنَّها والحالة هذه مصدرية، فهي مع ما بعدها بمنزلة الاسم الواحد، قال ابن الأنباريّ: «أما (كي) فتستعمل على ضربين؛ أحدهما: أن تعمل بنفسها، فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد، نحو: (جئتك لكي تعطيني حقي)» (٢).

- **تنزيل (الهمزة) مع (لا) في التحضيض والطلب منزلة الاسم الواحد**:

من استعمالات (ألا): أنَّها ترد للعرض، وهو الطلب بلين ورفق (٣)، نحو قوله تعالى:﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾(٤)، والتحضيض، وهو الطلب بحث (٥)، نحو:﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾(٦)، وقد ثبت هذا الاستعمال بعد أن نزلت (الهمزة) مع (لا) بمنزلة الاسم الواحد.

- **جواز ورود (سنين) تمييز (مائة)**:

نص غير واحد من العلماء على أنَّ الفراء جوز أن يكون (سنين) تمييزًا

(١) التصريح: ٢/ ٣٥٩.
(٢) أسرار العربية:/٢٣٤.
(٣) التصريح:١/٣٥٦.
(٤) سورة النور، من الآية:/ ٢٢.
(٥) المغني:١/٩٧.
(٦) سورة التوبة، من الآية:/ ١٣.

للعدد (مائة) (١) في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ (٢)؛ محتجًا بقول الشاعر:

فِيهَا اثْنَتَانِ وأربعونَ حَلوبَة ... سُودًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ (٣)

لأنَّ (سودًا) نعت لـ (حلوبة)، والصفة والموصوف شيء واحد (٤)، قال ابن ابن يعيش: «أجاز الفرّاء أن يكون (سنين) تمييزًا على حدّ قوله:

فيها اثنتان وأرْبَعون حَلُوبَةً ... سُودًا كخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ

وذلك أنَّه جاء في التمييز (سُودًا)، وهو جمع؛ لأنَّ الصفة والموصوف شيء واحد» (٥).

- **تعريف العدد المركب**:

قال ابن يعيش: «إذا أردتَ تعريفَ هذا العدد، أدخلتَ عليه (الألفَ واللام) أو الإضافةَ، وتركتَه على بنائه؛ لأنَّ (الألف واللام) والإضافة لا تُخْرِجانه عن لفظه وتركيبِه، فكان باقيًا على بنائه؛ فلذلك تقول مع (الألف واللام):

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٩٦، وعلل النحو لابن الوراق:/٥١٧، وكتاب العدد لابن سيده:/٣٥، وشرح المفصل:٤/١٤.

(٢) سورة الكهف، من الآية:/٢٥.

(٣) من الكامل، لعنترة بن شداد العبسي، وموطن الشاهد قوله: (اثنتان وأَرْبَعون حَلُوبَةً ... سُودًا)؛ وذلك لورود التمييز جمعًا؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد.
ينظر: شرح ديوان عنترة :/ ١٥٤، وشرح كتاب سيبويه:٢/٩٦، والعلل لابن الوراق:/٥١٨، والبديع: ١/٣١٣، وتوجيه اللمع:/٤٤٦، والتذييل: ٩/٢٧٦، وتوضيح المقاصد:٣/١٣٢٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء:٢/ ١٣٨.

(٥) شرح المفصل: ٤/١٤.

(أخذتُ الخمسةَ عشرَ درهمًا)» (١).

وقد أجمع البصريون على إدخال (الألف واللام) على (الخمسة) وحدها، قال ابن الأنباري: «ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز إدخال (الألف واللام) في (العشر)، ولا في (الدرهم)، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال:(الخمسة عَشَرَ درهمًا) بإدخال (الألف واللام) على (الخمسة) وَحْدَهَا» (٢).

أما وجه إدخال (الألف واللام) على (الخمسة) وَحْدَهَا؛ فذلك لأنَّ الاسمين تنزلا منزلة الاسم الواحد بالتركيب، قال الحريريّ: «إِن اعْترض معترض وَقَالَ: كَيفَ عُرِّف الِاسْم الأول فِي الْعدَد الْمركب، كَقَوْلِهِم: (مَا فعل الْأَحَد عشر ثوبا)؟ فَالْجَوَاب عَنهُ أَنَّ الاسمين إِذا ركبا تنزلا منزلَة الِاسْم الْوَاحِد، وَالِاسْم الْوَاحِد تلْحق لَام التَّعْرِيف بأوله، فَكَمَا يُقَال: (مَا فعلت التِّسْعَة)، يُقَال: (مَا فعلت التِّسْعَة عشر)، وَقد ذهب بعض الْكتاب إِلَى تَعْرِيف الاسمين المركبين، والمعدود، والمميز، فَقَالُوا: (الْأَحَد عشر الثَّوْب)، وَهُوَ مِمَّا لَا يلْتَفت إِلَيْهِ وَلَا يعرج عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُمَيز لَا يكون مُعَرفا بِـ(الْألف وَاللَّام)، وَلَا نقل إِلَيْنَا فِي شجون الْكَلَام» (٣).

وقال الكفويّ: «إِنَّمَا تدخل على الأول فِي الْعدَد الْمركب؛ لِأَنَّ الاسمين إِذا ركبا نزلا منزلَة الِاسْم الْوَاحِد، وَالِاسْم الْوَاحِد يلْحق لَام التَّعْرِيف بأوله» (٤).

وأما ما جاء بخلاف ذلك فهو على زيادة (الألف واللام)، قال ابن عصفور: «هو عندنا: يتخرج على زيادة (الألف واللام) في التمييز؛ لأنَّ

(١) شرح المفصل:٣/١٤٦.

(٢) الإنصاف:١/٢٥٥.

(٣) درة الغواص:/١١٢.

(٤) الكليات:/ ١٦٦.

التمييز لا يكون أبدًا إلا نكرة» (١).

- **حذف (واو العطف) من الأعداد المركبة**:

الأصل في الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر): (أحد وعشر)، و(تسعة وعشر)، فحذفت (الواو) منها، قال أبو الفداء: «أصل (أحد عشر): (أحد وعشر)» (٢)، وقال ابن الصائغ: «العدد المركّب: هو من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)؛ الأصل: أن يُعطف الآخر على الأوّل، فيُقال: (عندي أحد وعشر)، فلمّا حُذف حرف العطف، وجُعل الاسمان بمنزلة اسم واحد، بُنيا للتّركيب» (٣) بمعنى واحد جديد لم تنفرد به واحدة منهما.

ومع أنَّ الأصل العطف، لكن ذلك جاء حملاً على العشرة وما قبلها من الآحاد؛ لقربها منها؛ لتكون على لفظ الأعداد المفردة، قال ابن الأنباريّ: «إن قيل: فَلِمَ حُذفت (الواو) من (أحَدَ عَشَرَ) إلى (تسعةَ عشَرَ)، وجُعل الاسمان اسمًا واحدًا؟ قيل: إنَّما فعلوا ذلك حملاً على العشرة وما قبلها من الآحاد؛ لقربها منها؛ لتكون على لفظ الأعداد المفردة، وإن كان الأصل هو العطف؛ والذي يدل على ذلك أنهم إذا بلغوا إلى (العشرين) ردُّوها إلى العطف؛ لأنَّه الأصل، وإنَّما ردوها إذا بلغوا إلى (العشرين)؛ لبعدها عن الآحاد» (٤).

وقد ذكر الأستاذ عباس حسن أن يصح إرجاع (الواو) في بعض الاستعمالات (٥)، ولكن الأولى تنزيلهما منزلة الاسم الواحد؛ طلبا للخفة.

---

(١) شرح الجمل: ٣٧/٢

(٢) الكناش:٢٨٠/١.

(٣) اللمحة:٩٠٨/٢.

(٤) أسرار العربية:/١٦٨.

(٥) ينظر: النحو الوافي:١/ ٢٨٠.

- **المبحث الثاني: (المسائل التصريفيَّة)، واشتمل على مسائل، وهي:**
  - **تصغير ما نزل منزلة الاسم الواحد:**

يندرج تحت هذه المسألة: المركب تركيب مزج فإنَّه في الأصل مكون من اسمين جعلا بعد التركيب اسما واحدا؛ ولا أدل على ذلك من قول ابن يعيش: «من ذلك: التصغير، فإنَّه إذا جُعل الاسمان اسمًا واحداً، ولحقه التصغيرُ، فإنَّه إنَّما يصغَّر الصدر منهما، ثمّ يُؤْتَى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر، كما يصغَّر ما قبل هاء التأنيث، فتقول: (حُضَيْرَمَوْتُ)، و(بُعَيْلَبَكُّ)، و(عُمَيْرَوَيْهِ)، كما تقول: (تُمَيْرَة)، و(طُرَيْقَةٌ)» (١).

وعليه فإنَّ التصغير لم يكن في الأصل للاسم الواحد، وإنَّما لاسمين نزلا منزلة الاسم الواحد، ونص سيبويه هو الأكثر دقة في هذا الصدد؛ إذ قال: «هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضمَّ أحدهما إلى الآخر، فجعلا بمنزلة اسم واحد، زعم الخليل أنَّ التحقير إنَّما يكون في الصَّدر؛ لأنَّ الصدر عندهم بمنزلة المضاف، والآخر بمنزلة المضاف إليه؛ إذ كانا شيئين. وذلك قولك في (حضرموت): (حضيرموت)» (٢).

وقد أجاز الكوفيون فيه عدة أوجه: وهي: تركيب البنية من الاسمين، وتصغير الصدر مع حذف العجز، وتصغير العجز مع حذف الصدر ولحاق (تاء التأنيث).

والأولى تصغير الصدر منهما، ثمّ يُؤْتَى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر،

---

(١) شرح المفصل: ٣٨٣/١.

(٢) الكتاب: ٤٧٥/٣.

أما ما ذهب إليه أهل الكوفة فلم تقله العرب، قال الشاطبي: «من الكوفيين من يجيز حذف العجز رأسًا، فيقول: (هذه بُعَيلة) وهو مذهب الفراء، قال: وبعضهم يقول في التصغير: (بُكَيْكَة) يحذف (بعلاً)(١) يعني مع اعتقاد التركيب، وأجازوا أيضًا أن تقول: (هذه بُعَيْلِب) فيبنى من الاسمين، وكذلك قالوا في تصغير (حضرموت): (حُضَيرم)، و(حُضَيرَة)، و(مُوَيْتَة)، فأجازوا ثلاثة أوجه: تركيب البنية من الاسمين، وتصغير الصدر مع حذف العجز، وتصغير العجز مع حذف الصدر، ولحاق (تاء التأنيث) أيضًا، كما وقع تمثيله، وهذا كله لا تقوله العرب»(٢).

- **تصغير العدد المركب**:

كذلك الحال في العدد المركب مسمى به أو كان القصد العدد، فإنَّ التصغير يكون في الصدر الأول، فتقول في تصغير (خمسة عشر): (خميسة عشر)، قال ابن السراج: «تحقيرُ كُلُّ اسمٍ كانَ من شيئينِ ضُمَّ أَحدهُما إلى الآخرِ، فَجُعلا بمنزلةِ اسم واحد، زعمَ الخليلُ: أَنَّ التصغيرَ إنَّما يكونُ في الصدرِ الأول، تقولُ في (حضَرموتَ): (حُضيرموتٌ)، و(بَعلبك): (بُعَيلبك)، و(خمسَةَ عَشَر: (خُمَيسة عَشَر)، وأما (اثَنا عَشَرَ) فتقول: (ثُنَيّا عَشَر)، فَـ(عَشر) بمنزلةِ (نونِ) اثنينِ» (٣).

أما (اثنا عشر)، و(اثنتا عشرة) فإنه يقال: (ثُنَيَّا عشر)، و(ثُنَيَّتَا عشرة)، قال ابن يعيش: «مثله: (خمسةَ عشرَ)؛ لأنَّه مركّبٌ مثلُه، فتقول: (هذا خُمَيْسَةَ عَشَرَ)، فتُصغِّر الأوّل، وتُتْبِعه الثاني، سواءٌ في ذلك أردتَ العدد

(١) ينظر: الارتشاف: ١/٣٨١.
(٢) المقاصد الشافية: ٧/٣٢٤.
(٣) الأصول: ٣/٦٠.

أو سمّيتَ بـه، وقـالوا فـي (اثْنَـا عَشَـرَ)، و(اثْنَتَـا عَشْـرَةَ): (ثُنَيَّـا عشـر)، و(ثُنَيَّتَـا عشرة)؛ لأنَّ محـلّ (عشر) مـن (اثنـي عشر) محـلُّ (النـون) مـن (اثنَيْن)» (١).

- **النسب إلى ما نزل منزلة الاسم الواحد**:

القياس في النسب إلى المركب هو حذف الثاني منهما، قال ابن يعيش: «إذا كان الاسمان قد رُكّبا، وجُعلا اسمًا واحدًا عَلَمًا على المسمَّى، فالوجهُ والقياس حذفُ الثاني منهما، يجعله الخليلُ بمنزلة (تاء التأنيث)، فـ (حَضْرَمَوْتُ) بمنزلة (طَلْحَةَ)، وتقع النسبةُ إلى الأوّل، فتقول في النسب إلى (مَعْدِي كَرِبَ): (مَعْدِيّ)، وفي (حَضْرَمَوْت): (حَضْرِيّ)، وفي (خَمْسَةَ عَشَرَ): (خَمْسيّ)» (٢).

على أنَّ الجرميّ قد ذهب إلى جواز النسب إلى كل واحد من الجزأين، قال السيرافيّ: «كان الجرمي يجيز النسبة إلى أيهما شئت، يقول في (بعل بك): (بعلي)، وإن شئت (بكّيّ)، وفي (حضر موت) إن شئت: (حضريّ)، وإن شئت: (موتيّ)» (٣)، وقال ابن الأثير: «أجاز الجرميّ النسب إلى كلّ واحد من الجزأين، فتقول: (حضريّ)، أو (موتيّ)» (٤).

وذلك كله جار على القياس إلى ما آخره تاء تأنيث، قال ابن يعيش: «تقول في النسب إلى (حضرموت): (حَضْرِيٌّ)، وإلى (مَعْدِ يكَرِبَ): (مَعْدِيّ)، كما تقول في النسب إلى (البَصْرَة): (بَصْرِيّ)، وإلى (مَكَّةَ):

(١) شرح المفصل:٣/٤٣١.

(٢) شرح المفصل:٣/٤٦٩.

(٣) شرح كتاب سيبويه:٤/١٢٤.

(٤) البديع في علم العربية:٢/٢٠٦.

(مَكـيٌّ)، فيقـع النسـبُ إلـى الصـدر لا غيـرُ، كمـا يكـون كـذلك فيمـا فيـه (الهاء)» ([1]).

- **النسب إلى اسمين أُضِيفَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ**:

في النسب إلى اسمين أُضِيفَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ تفصيل:

ـ حذف الصدر متى كان معرفا صدره بعجزه، أو كان كنية، مثل: (ابن الزبير)، و(أبوبكر)، فتقول عند النسب: (زبيريّ)، و(بكريّ)، فإن لم يكن معرف الصدر بالعجز، ولا كنية حذف عجزه، ونسب إلى صدره، فتقول في (امريء القيس): (امرئي)، و(مرئي).

فإن خيف لبس حذف الصدر، ونسب إلى العجز، كقولهم: (منافي)، و(أشهلي) في المنسوب إلى (عبد مناف)، و(عبد الأشهل).

ـ ومن الأوجه الجائزة أيضًا:

أن يركب مِنْ مَجْمُوعِ الِاسْمَيْنِ اسْم وَاحِد وينسب إِلَيْهِ، كما فعلوا عند النسبة إلى (عَبْدِ شَمْسٍ)، وَ(عَبْدِ الدَّارِ): عَبْدَلِيٌّ، فقالوا: (عَبْشَمِيٌّ)، وَ(عَبْدَرِيٌّ)، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ نَظِيرَ هَذَا، قال ابن السراج: « قَد يُركبونَ مِنَ الاسمينِ المضاف أَحدهما إِلى الآخرِ اسمًا إِذا خافوا اللبسَ، فيقولونَ: (عَبْشَميٌّ) في (عَبد شَمسٍ)، و(عَبْدَرِيٌّ) في (عَبدِ الدارِ)»([2]).

وهذا الوجه قائم على أساس أخذ بعض الأول وبعض الثاني، وأن يجعل منهما اسم واحد، قال المطرزيّ: «رُبَّمَا أَخَذَتْ بَعْضَ الْأَوَّلِ وَبَعْضَ الثَّانِي،

(١) شرح المفصل: ١/٣٨٣.

(٢) الأصول: ٣/٦٩.

وَرَكَّبْتُهُمَا، وَجَعَلْتُ مِنْهُمَا اسْمًا وَاحِدًا، فَتَقُولُ فِي (عَبْدِ الْقَيْسِ)، وَ(عَبْدِ الدَّارِ): (عَبْقَسِيٌّ)، وَ(عَبْدَرِيٌّ)، وَهَذَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَإِنَّمَا يُسْمَعُ فَحَسْبُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (عُثْمَانِيٌّ)، (عَبْشَمِيٌّ)» (١).

ويسمى ابن مالك هذا النوع من الاشتقاق: الاشتقاقَ الكبَّار؛ إذ قال: «الِاشْتِقَاق من الكُبَّار: وَهُوَ أَخذ كلمة من كَلِمَتَيْنِ أَو أَكثر مَعَ تناسب الْمَأْخُوذ والمأخوذ مِنْهُ فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى، مثل: (عبشمي)، و(عبدري) فِي (عبد شمس)، وَ(عبد الدَّار)» (٢).

- **المنع من الوقف على جزأي العدد المركب**:

من ذلك: المنع من الوقف على (أَحَدَ) دون (عَشَرَ) من قوله تعالى ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (٣)؛ لأنَّهما قد نزلتا منزلة الكلمة الواحد، والوقف على بعض الكلمة لا يجوز، قال ابن جنيّ: « قراءة الناس: (أَحَدَ عَشَرَ) بفتح العين، وأسكنها أبو جعفر، ونافع بخلاف، وطلحة بن سليمان(٤)، قال أبو الفتح: سبب ذلك عندي أنَّ الاسمين لما جُعلا كالاسم الواحد، وبُني الأول منهما؛ لأنَّه كصدر الاسم، والثَّاني منهما؛ لتضمنه معنى حرف العطف، لم يجز الوقف على الأول؛ لأنَّه كصدر الاسم من عجزه، فجُعل تسكين أول الثَّاني دليلًا على أنهما قد صارا كالاسم الواحد، وكذلك بقية العدد إلى (تسعة عشر)، إلا (اثنا عشر)، و(اثني عشر)، فإنَّه لا يسكن العين؛ لسكون (الألف)، و(الياء) قبلهما؛ ومما يدلك على أنَّ الاسمين إذا جريا

(١) المغرب:/٥٢٩.

(٢) من ذخائر ابن مالك في اللغة: /٣١٧.

(٣) سورة يوسف، من الآية:/ ٤.

(٤) ينظر: مختصر ابن خالويه:/ ٦٦، والمغني في القراءات:/ ١٠١٠.

مجرى الاسم الواحد بالتَّركيب عوملا في مواضع معاملته، ما حكاه أبو عمر الشيبانيّ من قولهم في (حضرموت): (حَضْرَمُوت) بضم (الميم)([1])؛ ليكون كـ (حَذْرَفُوت)([2])، و(تَرْنَمُوت)([3])، و(عَنْكَبُوت)، وهذا واضح»([4]).

وقال السخاويّ: «إنَّ (أَحَدَ عَشَرَ) قد ركبت، وصارت كلمة واحدة، والوقف على بعض الكلمة لا يجوز» ([5]).

- **المنع من الوقف على المضاف دون المضاف إليه**:

من ذلك: قراءة الحسن بن أبي الحسن: ﴿بِثَلَاثَةِ آلَافٍ﴾ (٦) بالوقف على على (الهاء)، وكذلك ﴿بِخَمْسَةِ آلَافٍ ﴾(٧)، وقد حكم ابن عطية على القراءة بالضعف؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه يقتضيان الاتصال، وهما كالاسم الواحد، فالثاني كمال للأول، و(الهاء) إنَّما هي أمارة وقف، فيقلق الوقف في موضع إنَّما هو للاتصال، قال ابن عطية: «قرأ الحسن بن أبي الحسن: (بثلاثة آلاف) يقف على (الهاء)، وكذلك (بخمسة آلاف)، ووجه

---

(١) لغة هذيل: (حَضْرَمُوت) بضم (الميم).

ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:٢/ ٤٥٥، ومشارق الأنوار:١/ ٢٢١.

(٢) (الحَذْرَفُوتُ): قُلامَةُ الظُّفُرِ.

ينظر: القاموس المحيط:١/ ٧٩٩، وتاج العروس:٢٣ / ١٢٠.

(٣) (التَّرْنَمُوت): التَّرَنُّم، (وقَوسٌ تَرْنَموتٌ): لَهَا حَنِين عِنْد الرَّمْي.

ينظر: تاج العروس:٣٢/٢٩٠.

(٤) المحتسب:١/٣٣٢.

(٥) جمال القراء:/٧٦٧.

(٦) سورة آل عمران، من الآية:/ ١٢٤.

(٧) سورة آل عمران، من الآية:/ ١٢٥.

هذه القراءة ضعيف؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه يقتضيان الاتصال، إذ هما كالاسم الواحد، وإنَّما الثاني كمال للأول، و(الهاء) إنَّما هي أمارة وقف، فيقلق الوقف في موضع إنَّما هو للاتصال»(١).

لكن قد جاء نحو هذا للعرب في مواضع، فمن ذلك: ما حكاه الفراء أنَّهم يقولون: (أكلت لحما، شاة)، يريدون: (لحم شاة)، فمطلوا (الفتحة) حتى نشأت عنها (ألف)، كما قالوا في الوقف: (قالا)، يريدون: (قال)، ثم مطلوا (الفتحة) في القوافي ونحوها (٢).

قال ابن جنيّ: «إذا جاز أن يعترض هذا الفتور والتمادي بين أثناء الحروف من المثال الواحد... كان التأني والتمادي بالمد بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّهما في الحقيقة اسمان لا اسم واحد أمثل» (٣)، لكن يبقى أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد.

- **المنع من الإمالة في وسط الكلمة**:

من صور ذلك: المنع من إمالة (الألف) مع أنَّها تلي الطَّرف في نحو(الْجَار) من قوله تعالى:

﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ (٤) على قراءة أبي عمرو (٥)؛ لأنَّ (الألف) في هذه الحالة لم تصبح طرفا، وإنَّما صارت متوسطة؛ لتنزيلهم الصفة مع

(١) المحرر الوجيز:١/٥٠٣.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣/ ١٢٥، والمحرر الوجيز:١/٥٠٣، ٥٠٤، والبحر المحيط: ٣/ ٣٣٣، والدر المصون :٣/ ٣٨٤، واللباب في علوم الكتاب:٥/٥٢٠.

(٣) المحتسب:١/ ١٦٦.

(٤) سورة النساء، من الآية:/ ٣٦.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات:/ ١٤٩، والنشر: ٢/ ٥٥، والإتحاف:١/ ٢٤١.

الموصوف منزلة الاسم الواحد.

قال ابن زنجلة: «﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ قَرَأَ الْكسَائي: (وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى) ممال، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرو بِغَيْر إمالة، وَبِه قَرَأَ الْآخرُونَ، فَإِن قيل: فَمَا بَال أبي عَمْرو لم يمل (الْألف) فِي قَوْله ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ مَعَ أَنَّهَا تلِي الطّرف، كـ(الألف) فِي (جَبَّار)، و(نهار)؟ فَالْجَوَاب عَن ذَلِك أَن يُقَال: لما كَانَت الصّفة والموصوف بمجموعهما يفيدان مَا يُفِيد الِاسْم الْوَاحِد، صَارَت الصّفة هَاهُنَا لكَونهَا من تَمام الأول آخر الِاسْم، وَ(الْألف) صَارَت متوسطة لما لم ينْتَه الْمَعْنى إِلَى آخر الِاسْم الأول، فَصَارَ (الْجَار) مَعَ (ذِي الْقُرْبَى) كاسم وَاحِد، وَخرجت (الْألف)عَن الطّرف» (١).

- **حذف الألف من (ابن):**

ذكر الصفديّ أنَّه يجب إثبات (الألف) في كلمة (ابن) في عدة مواطن، هي:

أولا: إذا أُضيفَ (ابنٌ) الى مُضمَر، كقولك: (هذا زيدٌ ابنُك).

ثانيا: إذا أُضيفَ إلى غير أبيه، كقولك: (المعتضد بالله ابن أخي المعتمد على الله).

ثالثا: إذا نسَبتَ إلى الأب الأعلى، كقولك: (الحسن ابن المهتدي بالله).

رابعا: إذا عُدِلَ به عن الصفة إلى الخبر، كقولك: (إنَّ كَعبًا ابنُ لُؤَي).

خامسا: إذا عُدِل به عن الصفة إلى الاستفهام، كقولك: (هل تميم ابنُ مُرّ؟)؛ وذلك أنَّ (ابنًا) في الخبر والاستفهام بمنزلة المنفصل عن الاسم الأوّل.

سادسا: أن يقع (ابن) أوّل السطر على كل حال.

سابعا: أن يقع (ابن) بين وصفينِ دون عَلَمين، كقول أبي الطيب:

---

(١) الحجة لابن زنجلة:/٢٠٢، ٢٠٣.

العارِضُ الهَتنُ ابنُ العارِضِ الهَتنِ ابـ ـنِ العارِضِ الهَتنِ ابنِ العارِضِ الهَتنِ[(١)].

وكقولك: (هو الأمير ابنُ الأمير)، أو (الفاضل ابن الفاضل) (٢).

وما عدا ذلك تحذف (الْألف) من (ابْن) إِذا وَقع صفة بَين علمين من أَعْلَام الْأَسْمَاء، أَو الكنى أَو الألقاب؛ ليؤذن بتنزله مَعَ الِاسْم قبله بِمَنْزِلَة الِاسْم الْوَاحِد؛ لشدَّة اتِّصَال الصّفة بالموصوف، وحلوله مَحل الْجُزْء مِنْهُ؛ ولهذه الْعلَّة حذف التَّنْوِين من الِاسْم قبله، فَقيل: (عَليّ بن مُحَمَّد)، كَمَا يحذف من الْأَسْمَاء المركبة فِي (رامهرمز)، و(بعلبك) (٣).

فالباعث على حذف (الألف) من (ابن) من نحو قولنا: (خالد بن أحمد) إنَّما هو تنزله مع الاسم قبله منزلة الاسم الواحد، قال الصفديّ: «إنَّما يحذف (الألف) من (ابن) إذا وقع صفة بين علَمين من أعلام الأسماء، والكُنَى، والألقاب؛ لِيُؤذن بتَنَزُّله مع الاسم قَبْلَه بمنزلة الاسم الواحد؛ لشدة اتصاف الصفة بالموصوف، وحلوله محل الجزء منه» (٤).

- **علة الاستغناء عن التعويض عند الإضافة**:

من الأغراض التي ترد لها (التاء المربوطة): أنَّها تكون للعوض عن المحذوف، وهذ المحذوف تختلف أماكنه من الكلمة، فقد يكون في موضع: (فاءِ) الكلمة، مثل: (عدة) زيدت (التاءُ) آخرًا؛ لتعوض (الواو)

---

(١) من البسيط، وموطن الشاهد قوله: (ابن)؛ فقد وجب إثبات (الألف) في كلمة (ابن)؛ لوقوعها بين وصفين دون علمين.

ينظر: ديوان المتنبيّ:/١٧٢، وأبو الطيب المتنبيّ وما له وما عليه:/٨٥، والمثل السائر:٢/١٥٨.

(٢) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف:/٧٠.

(٣) ينظر: درة الغواص:/٢٤٦.

(٤) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف:/٧٠.

المحذوفة من أولها: (وعْد)، أو في موضع: (لام) الكلمة، مثل (أَلف): (ابن)، فهي عوض عن لام الكلمة التي هي (الواو)؛ إذ الأصل: (بنَوٌ)، أو في موضع: (عين) الكلمة، مثل (تاءُ): (إقامة) فهي عوض من (الواو) التي هي عين الكلمة؛ إذ الأَصل: (إقوام).

قال السيوطيّ: «تنقل الْحَرَكَة أَيْضا إِلَى السَّاكِن الصَّحِيح قبلهَا من عين مصدر على (إفعال)، أَو (استفعال)، وتبدل (الْعين) حِينَئِذٍ بمجانس الْحَرَكَة المنقولة، وتحذف ألفهما، ويعوض مِنْهَا (التَّاء) غَالِبا، مِثَال ذَلِك: (إِقَامَة)، و(استقامة)، الأَصْل: (إقوام)، و(استقوام) نقل، وأبدلت (الْوَاو) (ألفا)، فَالتقى (أَلفَانِ)، فحذفت (ألف) الْمصدر، وَعوض مِنْهَا (التَّاء)» (١).

وقد وقع الاستغناء عن العوض من المصدر (أقام) عند الإضافة؛ وذلك لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، تنبَّه إلى ذلك ابن عطية؛ إذ قال: «(إِقام) مصدر من أقام يقيم، أصله: (أقوام) نقلت حركة (الواو) إلى (القاف)، فبقيت ساكنة، و(الألف) ساكنة، فحذفت للالتقاء، فجاء (إِقامِ) ... فهم إذا أضافوه حذفوا العوض؛ لاستغنائهم عنه بأنَّ المضاف والمضاف إليه كاسم واحد» (٢).

---

(١) الهمع:٣/٤٧٨.

(٢) المحرر الوجيز:٤/١٨٦.

- **المبحث الثالث**: (**مسائل متفرقة**)، **وهي**:
- **تنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد في أسماء الله الحسنى**:

من أسماء الله تعالى ما يعد اسمين في اللفظ، لكنها تحمل اسما واحدا من جهة المعنى، أشار إليها ابن القيم؛ إذ قال:

هَـذَا وَمِـنْ أَسْـمَائِهِ مَـا لَـيْسَ يُفْـ ... رَدُ بَـلْ يُقَـالُ إِذَا أَتَـى بِقِـرَانِ

وَهِـيَ الّتِـي تُـدْعَى بِمُزْدَوِجَاتِهَـا ... إِفْرَادُهَـا خَطَـرٌ عَلَـى الإِنْسَـانِ

إِذْ ذَاكَ مُوهِمُ نَـوْعِ نَقْصٍ جَلَّ رَبٌّ ... العَرْشِ عَنْ عَيبٍ وَعَنْ نُقْصَانِ

كَالمَـانِعِ المُعْطِـي وَكَالضَّـارِ الَّـذِي ... هُـوَ نَـافِعٌ وَكَمَالُـهُ الأَمْـرَانِ

وَنَظِيرُ هَـذَا القَـابِضُ المَقْرُونُ باسْـ ... ـمِ البَاسِـطِ اللَّفْظَـانِ مُقْتَرِنَـانِ

وَكَـذَا المُعِـزُّ مَـعَ المُـذِلُّ وَخَـافِضٌ ... مَـعَ رَافِـعٍ لَفْظَـانِ مُزْدَوِجَـانِ

وَحَـدِيثُ إِفْـرَادِ اسْمِ مُنْـتَقِمٍ فَمَـوْ ... قُوفٌ كَمَـا قَـدْ قَـالَ ذُو العِرْفَـانِ

مَـا جَـاءَ فِـي القُـرْآنِ غَـيرَ مُقَيَّـدٍ ... بِالمُجْرِمِينَ وَجَـا بِـهِ نَوْعَـانِ (١).

قال ابن الوزير: «اسم (الضار) لا يجوز إفراده عن (النافع)، وحينئذ يصيران معًا كالاسم الواحد المركَّبِ من كلمتين، كـ (عبد الله)، فلو نطقت بأحدهما وحده لم يكن اسمًا مستقلاً للمسمى به، فلا يكون (الضارُّ) اسمًا مستقلاً، بل الاسم: (الضار النافع)؛ لأنَّه في معنى: (مالك الضر والنفع)،

(١) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية:١/١٨٤، ١٨٥.

بل في معنى: (مالك الملك)، كما قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾[1]» [2].

فالأسماء المقترنة التي لا يصح فيها إطلاق اسم منها دون الآخر، مثل اسمي: (القابض، الباسط)، واسمي: (المقدم، المؤخر)، فهذه الأسماء تعد اسمين؛ لأنَّ كل اسم منها يحمل معنى غير الآخر، لكنها تكون كالاسم الواحد في المعنى، فلا يصح إفراد اسم عن الآخر في الذكر؛ لأنَّ الاسمين إذا ذكرا معًا دل على عموم قدرته وتدبيره، وأنَّه لا رب غيره، وإذا ذكر أحدهما لم يكن فيه هذا المدح، والله له الأسماء الحسنى، ليس له مثل السوء قط، فلو قلت: (يا ضار)، (يا نافع)، (يا مميت)، وأخبرت بذلك لم تكن مثنيًا عليه، ولا حامدًا له حتى تذكر مقابلها[3].

- **تنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد؛ مراعاة للتناسب**:

من ذلك: الحديث عن قوله تعالى: ﴿حم عسق﴾[4]، وأنَّهما في الأصل اسمان جعلا اسما واحد، وإنَّما تم الفصل بينهما؛ مراعاة لسائر الحواميم، قال الشيخ أبو السعود: «﴿حم عسق﴾ اسمانِ للسورةِ؛ ولذلكَ فصِلَ بينهما، وعُدَّا آيتينِ، وقيلَ: اسمٌ واحدٌ، والفصلُ؛ ليناسبَ سائرَ الحواميمِ،

(١) سورة آل عمران، من الآية:/ ٢٦.

(٢) العواصم والقواصم :٢٠٨/٧، ٢٠٩.

(٣) ينظر: المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى:/١٦٠.

(٤) سورة الشورى، الآيتان :/١، ٢.

وقُرِئَ: (حم سق) (١)، فعلى الأولِ: هُما خبرانِ لمبتدأٍ محذوفٍ، وقيلَ: (حم): مبتدأٌ، و(عسق): خبرُهُ، وعَلى الثَّانِي: الكلُّ خبرٌ واحدٌ» (٢).

- **تنزيل الجملة منزلة المفرد**:

هذا يظهر من قولهم: (زيدٌ أبوهُ قائمٌ)، فـ (أبوه قائم) جملة قائمة مقام المفرد؛ لأنَّك لو جعلت مكانها اسما مفردا فقلت: (زيد منطلق) لصلح، وكذا لو عطفت فقلت: (هندٌ منطلقةٌ وأبوها قائمٌ)، فيكون موضع (أبوها قائمٌ) رفعًا.

ويرى ابن السراج أنَّ هذا أحسن من قولنا: (هندٌ أبوها قائمٌ ومنطلقةٌ)؛ لأنَّ المفرد أصل، والجملة فرع، ولا ينبغي أن تقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم؛ إذ قال: «الجملة موقع اسم مفرد، نحو قولك: (زيدٌ أبوهُ قائمٌ)، فـ(أبوه قائم) جملة موضعها رفع؛ لأنَّك لو جعلت موضعها اسمًا مفردًا نحو: (منطلق) لصلح، وكنت تقول: (زيدٌ منطلقٌ)، فتقول على هذا: (هندٌ منطلقةٌ وأبوها قائمٌ)، فيكون موضع (أبوها قائمٌ) رفعًا؛ لأنَّك لو وضعت موضع هذه الجملة (قائمة) لكان رفعًا، فإن قلت: (هندٌ أبوها قائمٌ ومنطلقةٌ) جاز، والأحسن عندي أن تقدم (منطلقةً)؛ لأنَّ الأصل للمفرد، والجملة فرع، ولا ينبغي أن تقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم، وكذلك: (مررت بامرأةٍ أبوها شريفٌ وكريمةٌ) حقه أن يقول: (بامرأةٍ كريمةٍ وأبوها شريفٌ)؛ لأنَّ الأصل للمفرد وإن وصفه مثله مفردا، وتقديم الجملة

---

(١) قراءة الإمام ابن مسعود (رضي الله عنه)

ينظر: مختصر ابن خالويه:/ ١٣٤، والمحتسب: ٢/ ٢٤٩، والمغني في القراءات:/ ١٦٣٠.

(٢) تفسير أبي السعود: ٨ / ٢١.

في الصفة عندي على المفرد أقبح منه في الخبر إذا قلت: (هندٌ أبوها كريمٌ وشريفةٌ)؛ لأنَّ أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها، ومعرفتها ونكرتها» (١).

- **ما نزل بالتعريب منزلة الاسم الواحد**:

من ذلك:

. (السجيل)؛ فقد ذكر الشوكانيّ أنَّ أصله: (سِجْ وَجِيلْ)، وهما بالفارسية: (حَجَرٌ، وَطِينٌ)، ثم نزلتهما العرب منزلة الاسم الواحد، قال الشوكاني: «(السِّجِّيلُ): الطِّينُ الْمُتَحَجِّرُ بِطَبْخٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَقِيلَ: هُوَ الشَّدِيدُ الصُّلْبُ مِنَ الْحِجَارَةِ، وَقِيلَ: (السِّجِّيلُ): الْكَثِيرُ، وَقِيلَ: إنَّ (السِّجِّيلَ) لَفْظَةٌ غَيْرُ عَرَبِيَّةٍ، أَصْلُهُ:(سِجْ وَجِيلْ)، وَهَمَّا بِالْفَارِسِيَّةِ:(حَجَرٌ وَطِينٌ) عَرَّبَتْهُمَا الْعَرَبُ، فَجَعَلَتْهُمَا اسْمًا وَاحِدًا» (٢).

. (بيرحا)؛ فلبعض علماء اليمن في هذه اللفظة رسالة مستقلة، حاصلها: أنَّهما اسمان جعلا اسما واحدًا، قال الشهاب الخفاجيّ: «(بيرحا): روى بكسر (الباء) وفتحها، وفتح (الراء) وضمها، والمد والقصر، وهو: اسم بستان وحديقة بالمدينة المنوّرة، وكانوا يسمون الحدائق: آبارًا، وفي الفائق: إنَّها (فيعلى) من (البراح)، وهو الأرض الظاهرة(٣)، وقيل: أضيفت إلى (حا) وهو قبيلة من مذحج، أو اسم رجل، واعلم أنَّ لبعض علماء اليمن في هذه اللفظة رسالة مستقلة حاصلها أنَّهما اسمان جعلا اسمًا

(١) الأصول:٢/٦٣.

(٢) فتح القدير:٢/٥٨٥.

(٣) ينظر: الفائق في غريب الحديث:١/ ٩٣.

واحدًا مبنيا مفتوح (الراء) فيه (همزة) بعد (حاء)، وهو اسم مكان، وروي بكسر (الباء) وفتحها، وقال المنذري: إنَّه اسم موضع بقرب المسجد، وقيل: (حا) اسم ينسب إليه البير، وروي مثلث (الراء) معربًا، والأقرب أنَّه كـ(حضرموت)، ويعرب بالوجوه الثلاثة، أو يبنى، ويجوز صرفه وعدمه، ومده وهمزه، و(حا): اسم حيّ ، أو رجل، وقيل: اسم صوت تزجر به الإبل»([1]).

- **تنزيل (ما) الاستفهامية مع (ذا) الإشارية منزلة الاسم الواحد**:

من ذلك: قولهم: (ماذا صنعت؟)، فيصح أن تبقى (ما) على استفهاميتها، و(ذا) على إشارتها

ويصح أن تبقى (ما) على استفهاميتها، وتكون (ذا) موصولةً مفردةً هكذا لمذكر ولمؤنث وفروعهما، وأن تنزل (ما) مع (ذا) منزلة الاسم الواحد، ولكلمة (مَاذَا) حينئذ معنيان:

الأول: أَن يكون (مَاذَا) كُله استفهاما على التَّرْكِيب، ومن ذلك:

وأبلغ أبا سعد، إذا ما لقيته ... نذيرًا، وماذا ينفعن نذير؟ ([2]).

وثانيهما: أن يكون المجموع اسمًا واحدًا موصولاً، أو نكرة موصوفة، ومن ذلك:

---

(١) حاشية الشهاب:٣/٤٥.

(٢) من الطويل، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (ماذا) فقد تم تركيب ذا مع ما، وتنزيلهما منزلة الاسم الواحد، ولا يجوز أن تكون ذا موصولة، في البيت؛ لأنه لا يؤكد الفعل الواقع صلة بالنون.

ينظر: شرح التسهيل :١/ ١٩٨، والتذييل: ٣/ ٤٥، والجنى الداني:/ ٢٤٠، وتمهيد القواعد: ٢/ ٦٧٦.

دعي ماذا علمت سأتقيه ... ولكن بالمغيب نبئيني (١).

- **استعمال (كاف التشبيه، والاسم، وكاف الخطاب) بمنزلة الاسم الواحد:**

الناظر في (كذاك) يراها مكونة من (كاف) التشبيه، والاسم (ذا) و(كاف) الخطاب، إلا أنَّهم استعملوها في معان مختلفة بعد أن نزلوها في كل ذلك منزلة الاسم الواحد، ومن هذا: استعمالها بمعنى: (حسب)، قال ابن منظور: «فِي حَدِيثِ أَبي بَكْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يَوْمَ بَدْر: (يَا نَبِيَّ اللَّهِ كَذَاك) (٢)، أَي: حَسْبُك الدُّعاء، فإِنَّ اللَّهَ مُنجز لك ما وعدك» (٣).

ومن هذا القبيل: ما أورده ابن الأثير من حديث عمر (رضي الله عنه)، يقول ابن الأثير: «فِي حَدِيثِ عُمَرَ: (كَذَاكَ لَا تَدْعَرُوا عَلَيْنَا إِبِلَنا) (٤)، أَيْ: (حَسْبُكم)، وتَقْدِيره: دَعْ فِعْلَك وأَمْرَك كَذَاكَ، وَ(الْكَافُ) الأُولَى والآخِرةِ زَائِدَتَانِ؛ للتَّشْبيه وَالْخِطَابِ، والاسْم (ذَا)، واسْتَعْملوا الكَلِمَة كلَّها اسْتِعمال الاسْم الواحِد» (٥).

وفِي غير هذا المعنى وردت بمعنى: (خَسِيس)، وبمعنى: (دنيء)، يقال:

---

(١) من الوافر، نسب إلى المثقف العبدي، وسحيم بن وثيل، وموطن الشاهد قوله: (ماذا علمت)، فإنَّ (ذا) هنا موصولة، أو نكرة موصوفة.

ينظر: ديوان شعر المثقب العبدي:/ ٢١٣، والارتشاف:١٠٠٩/٢، والتذييل: ٤٦/٣، والجني الداني:/٢٤١، وتوضيح المقاصد:٤٣٩/١.

(٢) ينظر: مسند الإمام أحمد:١/ ٣٣٤، ٣٤٥.

(٣) لسان العرب:٢١٨/١٥.

(٤) ينظر: لسان العرب: ٢١٨/١٥، وتاج العروس:٢٤/ ٣٧٠.

(٥) النهاية:١٦١/٤.

(رجل كَذَاكَ)، أَيْ: خَسِيس، و(اشْتَر لِي غُلاما وَلَا تَشْتَرِه كَذَاكَ)، أَيْ: (دنِيئًا)، وَقِيلَ: (حَقِيقَة كَذَاكَ)، أَيْ: (مِثْل ذَاكَ)، وَمَعْنَاهُ: الْزَمْ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ وَلَا تَتَجاوَزه، وَ(الْكَافُ) الْأُولَى مَنْصوبة الموْضع بالفِعل المُضْمَر، قال ابن منظور: «(الْكَافُ) الأُولى وَالْآخِرَةُ زَائِدَتَانِ؛ لِلتَّشْبِيهِ وَالْخِطَابِ، وَالِاسْمُ (ذَا)، وَاسْتَعْمَلُوا الْكَلِمَةَ كُلَّهَا اسْتِعْمَالَ الِاسْمِ الْوَاحِدِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى، يُقَالُ: (رَجُلٌ كَذَاكَ)، أَي: (خَسِيسٌ)، و(اشْتَرِ لِي غُلَامًا وَلَا تَشْتَرِهِ كَذَاكَ)، أَي: (دَنِيئًا)» (١).

- **تنزيلهم (ايمن الله) في القسم منزلة الاسم المفرد**:

(ايمن الله): من الكلمات التي استعملتها العرب في القسم وحده(٢)، والتزمت فيها الرفع(٣)، وهي اسم لا حرف(٤)، وهمزتها همزة وصل عند البصريين(٥) متى كانت مضافة إلى لفظ الجلالة، ولم يقل أحد من النَّحويين ـ على حد علمي ـ إنَّ (الهمزة) في كلمة: (ايمن) ـ وهي بمفردها ـ همزة وصل؛ وذلك لأنَّ لفظة: (ايمن) منزلة من اللفظ الشريف الواقع بعدها منزلة (لام التعريف) المنزلة منزلة الشيء الواحد مما بعدها، وعلى هذا فالكلمتان: (ايمن الله) نزلتا منزلة الاسم الواحد، وقولهم: (اَيْمُنُ اللَّهِ) هو اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذٌ من اليُمْن والبَرَكَة، كأنّهم أقسموا بيُمن الله وبركتِه.

---

(١) لسان العرب:٢١٨/١٥.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب:١٢٩/١.

(٣) ينظر: التذييل: ٣٥٤/١١، وتمهيد القواعد:٣٠٨٣/٦.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب:١٧٧٧٠/٤.

(٥) ينظر: الكناش:١٩٦/٢.

قال ابن يعيش: «قولهم:(اَيْمُنُ اللَّهِ لأفعلنّ) وهو اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذٌ من اليُمْن والبَرَكَة، كأنَّهم أقسموا بيُمن الله وبركتِه، وهو مرفوع بالابتداء، وخبرُه محذوف؛ للعلم به، كما كان كذلك في (لعمر الله)، وتقديرُه: (اَيمُنُ اللَّهِ قَسَمي أو يميني)، ونحوهُما» (١).

وقال أبو الفداء: «(ايمن الله)، و(ايم الله) لشبههما بـ (لام التعريف) في لزومهما موضعًا واحدًا وهو القسم، ففتحت معهما، كما فتحت مع (لام التعريف)» (٢).

- **الفرق بين العطف على اللفظ والعطف على المعنى**:

مما له صلة بهذا البحث: ضرورة التنبيه على أنَّ العطف على اللفظ ليس كالعطف على المعنى في أنَّ كل واحد منهما ينزل منزلة الشيء الواحد، بل الذي ينزل منزلة الشيء الواحد منهما المعطوف على اللفظ، كقولنا: (قرأت الحديث والنحو) لا المعنى.

والذي من شواهده في المجرور: (ليس زيد قائما ولا قاعد) بالخفض على توهّم دخول (الباء) في الخبر، وفي المجزوم، نحو:﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾(٣)؛ لأنَّ معنى (لولا أخرتني فأصّدّق)، ومعنى (إن أخّرتني أصّدّق) واحد، وفي المنصوب، نحو: (قام القوم غير زيد وعمروا) بالنصب، فإنَّ (غير زيد) في موضع (إلّا زيدا)؛ وذلك لأنَّك في العطف على المعنى أمام عاملين، أما في العطف على اللفظ فالعامل

(١) شرح المفصل:٥/٢٤٦.

(٢) الكناش: ٢/٢٠٠.

(٣) سورة المنافقون، من الآية:/١٠.

واحد.

قال ابن السراج: «الفرق بين العطف على الموضع، والعطف على اللفظ: أنَّ المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنَّهما كاسم واحد، والمعطوف على المعنى يعمل فيهما عاملان، والتقدير تكرير العامل في الثاني إذا لم يظهر عمله في الأول، وتصير كأنَّها جملة معطوفة على جملة، وكل جملتين يحذف من أحدهما شيء، ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى على ما حذف، فهي كالجملة الواحدة» (١).

(١) الأصول:٢/٦٥.

- **الخاتمة**

جاء هذا البحث بعنوان: (ما نُزِّل في العربيَّة منزلة الشيء الواحد، وأثره في الأحكام: دراسة نحويَّة وتصريفيَّة)، وقد وُضعتْ له مقدمة، فيها بيان للجهد المبذول، وتوضيح للقيمة العلمية، وكشف عن الأسباب الداعية لدراسة هذه الظاهرة، وبيان للمنهج العلمي الذي التزمته وسرت عليه، وتفصيل لخطة الدراسة ... ومن خلال ذلك تمّ التوصل إلى نتائج عدة، منها:

- لهذه الظاهرة أثر بالغ في توجيه الآيات القرآنية الكريمة، وكذا القراءات القرآنية الشريفة، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم، وكلام الصحابة رضوان الله عليهم، وما نطقت به العرب نظمًا ونثرًا، وذلك مما جاء ظاهره مخالفًا لقواعدهم.

- ما نُزِّل في العربية منزلة الشيء الواحد عليه المعول عند الاحتجاج والترجيح والاختيار واستيعاب كلام العلماء، ومناقشة الفكر النحويّ والتصريفيّ، ولا سيما في المسائل الخلافيَّة.

- ما نُزِّل من الأشياء منزلة الاسم الواحد تنوعت صوره، وتعددت أشكاله، من ذلك: تنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد، وتنزيل الفعل والاسم منزلة الشيء الواحد، وكذا الحرف والاسم منزلة الشيء الواحد، والحرف والفعل منزلة الشيء الواحد، والأسماء المختلفة منزلة الشيء الواحد، والجملة منزلة المفرد ... وهكذا.

ـ حاول البحث قدر المستطاع التأصيل لهذه الظاهرة، والدفاع عنها، والتأكيد على إعطائها المساحة التي تستحقها، والقدر الكافي من التعريف بها من خلال ما قدم من شواهد، وذكر من أمثلة، وعرض من مسائل، ونثر من نماذج... وكذا ما دار من حوار بناء، ومناقشة هادفة، واستدلال قوي، وجمع لأقوال العلماء وحججهم وعللهم من بطون كتبهم وأمات مصادرهم.

ـ أبرزت هذه الدراسة ما تتمتع به هذه الظاهرة من عناية فائقة، واهتمام كبير لدى العلماء على اختلاف الأمكنة، وتوالي الأزمنة؛ فقلما يخلو مصدر من مصادرهم إلا وفيه تنبيه عليها، وبيان لها، بل قلما يخلو باب من أبواب العربية من نحو وتصريف إلا وفيه تناول لهذه الظاهرة.

ـ تكشف هذا الدراسة بجلاء عن ثراء اللغة العربية لغة القرآن الكريم، وتنوع استعمالاتها، وتعدد أغراضها، وغزارة أساليبها؛ وذلك بتنزيل الكلمات منزلة الكلمة الواحدة، والكلمتين منزلة الكلمة الواحدة، والحرف مع الاسم، والفعل مع الاسم، والاسم مع الاسم، وغير ذلك مما نزل منزلة الكلمة الواحدة؛ وقد اتضح بجلاء أنَّ للكلمة المفردة دلالة، ولها مع أختها فهم آخر، وهكذا...

ـ لهذه الظاهرة علاقة وطيدة بلغات القبائل؛ فعن طريقها يمكن تفسير هذه اللغات، وتوضيحها، وتقويتها، والدفاع عنها، ورد شبه المعاندين، وإبطال دعوى المنكرين.

ـ توضيح الأعاريب المتنوعة المبنيَّة في المقام الأول على أساس تنزيل

الأشياء منزلة الاسم الواحد، كالامتناع من انْفِصَال الْجَار عن الْمَجْرُور... وغير ذلك.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرًا.

• ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبيديّ، تحقيق الدكتور/طارق الجنابيّ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ .١٩٨٧م.

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تأليف الشيخ/ أحمد بن محمد البنا، تحقيق/ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزيَّة، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى.

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود، دار إحياء التراث العربي . بيروت.

- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية كافية ابن الحاجب للإمام يحيى بن حمزة العلويّ، القسم الأول: تحقيق الباحث/ محمد علي سالم، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر، القسم الثاني: تحقيق الباحث/عبد الحميد مصطفى يوسف السيد، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر.

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

-الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق/ عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

- إعراب القرآن للباقوليّ، تحقيق ودراسة/ إبراهيم الإبياريّ، دار الكتاب المصري ـ القاهرة، ودار الكتب اللبنانية ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ.

- إعراب القرآن للنَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

- إعراب القرآن الكريم، تأليف/ أحمد عبيد الدعاس، أحمد محمد حميدان، إسماعيل محمود القاسم، دار المنير، ودار الفارابيّ ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

- ألفية ابن مالك، دار التعاون.

- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار ـ الأردن، دار الجيل ـ بيروت ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لابن الأنباريّ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصريَّة، صيدا ـ بيروت.

- إيجاز البيان عن معاني القرآن للنيسابوريّ، تحقيق الدكتور/ حنيف بن حسن القاسميّ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ موسى بناي العليليّ، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة ـ إحياء التراث الإسلاميّ.

- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت ١٤٢٠هـ.

- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ .

- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، دار الهداية.

- التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق الدكتور/عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفديّ، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه/ السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراديّ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- التوطئة لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق الدكتور/ يوسف المطوع.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ -٢٠٠١ م.

- جمال القراء وكمال الإقراء للسخاويّ، تحقيق الدكتور/ مروان العطيَّة، الدكتور/ محسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني للمراديّ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِيّ، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الراضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجيّ، دار صادر. بيروت.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .١٩٩٧م.

- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغانيّ، دار الرسالة.

- الحجة للقراء السبعة للفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجيّ، بشير جويجابيّ، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية١٤١٣هـ .١٩٩٣م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغداديّ، تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م.

- خطاب الماردِيّ ومنهجه في النحو، تأليف/ حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان: التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون . رجب . ذو الحجة ١٤٠٨هـ.

- درة الغواص في أوهام الخواص للحريريّ، تحقيق/ عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبيّ، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم . دمشق.

- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع . الكويت.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق/علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ديوان شعر المثقب العبديّ، عني بتحقيقه وشرحه / حسن كامل الصيرفي، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح الدكتور/ حسين نصار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- ديوان المتنبيّ، دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- ديوان النابغة الذبيانيّ، شرح وتقديم / عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- ديوان أبي النجم العجليّ، جمعه وشرحه وحققه الدكتور/ محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسيّ، تحقيق/ علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

- السبعة في القراءات لابن مجاهد البغداديّ، تحقيق/شوقي ضيف، دار المعارف - مصر

الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

- سر صناعة الإعراب لابن جنيّ، دار الكتاب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- سنن الدارقطنيّ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- السنن الكبرى للبيهقيّ، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م.

- شرح أبيات الجمل لابن سيده، حققه وقدم له الدكتور/ محمود محمد العامودي، نادي المدينة المنورة الأدبي، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م.

- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

- شرح التحفة الوردية لابن الورديّ، دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الله علي شلال، مكتبة الرشد ـ الرياض ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، الدكتور/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهريّ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

- شرح جمل الزجاجيّ لابن خروف، إعداد الدكتورة /سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

- شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح.

- شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزيّ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ مجيد طراد، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

- شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور/ يوسف حسن عمر، دار الفكر العربي ـ القاهرة.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجَوجَريّ، تحقيق/ نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ .٢٠٠٤م.

- شرح طيبة النشر في القراءات لابن الجزريّ، ضبطه وعلق عليه الشيخ/ أنس مهرة،

دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الثانية١٤٢٠هـ .٢٠٠٠م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث . القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون١٤٠٠هـ .١٩٨٠م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.

- شرح كتاب سيبويه للرمانيّ، أطروحة دكتوراه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) للباحث/ سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض . المملكة العربية السعودية ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨م.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

- شرح اللمع لابن برهان العكبريّ، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .١٩٨٤م.

- شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية . الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

– شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

– الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، تأليف/ إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.

– طلبة الطلبة لنجم الدين النسفيّ، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى - بغداد ١٣١١هـ.

– أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه للثعالبيّ، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحسين التجارية - القاهرة.

– علل النحو لابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

– العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

– الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشريّ، تحقيق/ علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثانية.

– فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك للخطيب الشربينيّ، دراسة وتحقيق/ سيد بن شلتوت الشافعي، دار الضياء للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥ م.

– فتح القدير للشوكانيّ، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائيّ، تحقيق/ حسن موسى الشاعر، دار البشير. عمان، الطبعة الأولى١٤١٠هـ .١٩٩٠م.

- القاموس المحيط للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، الطبعة الثامنة ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.

- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية للإمام ابن قيم الجوزية، إشراف/ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع . مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي . القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧م.

- كتاب سيبويه، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ .١٩٨٨م.

- كتاب العدد في اللغة لابن سيده، تحقيق/ عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشريّ، دار الكتاب العربي . بيروت، الطبعة الثالثة١٤٠٧هـ .

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفويّ، تحقيق/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة . بيروت.

- الكناش في فني: النحو والصرف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر. بيروت . لبنان٢٠٠٠م .

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الإله النبهان، دار الفكر. دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .١٩٩٥م.

- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقيّ، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ١٩٩٨م.

- لسان العرب لابن منظور، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٤م.

- متن الآجرومية لابن آجُرُّوم، دار الصميعي١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ بيروت١٤٢٠هـ ـ

- المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة/ محمد صالح العثيمين، تأليف/ كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنيّ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- مختصر في شواذ القرآن عن كتاب البديع لابن خالويه، القاهرة.

- المخصص لابن سِيده، لجنة إحياء التُّراث العربي، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة/ علي حيدر، دمشق١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

- المسائل العسكريات للفارسيّ، تحقيق الدكتور/علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان . الأردن ٢٠٠٢م .

- المسائل المشكلة للفارسيّ، تحقيق الدكتور / يحيي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر- دمشق، دار المدني . جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م.

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار لليحصبيّ، المكتبة العتيقة، ودار التراث.

- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسيّ، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة . بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيوميّ، المكتبة العلمية . بيروت.

- معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتيّ، محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكريّ، عالم الكتب . بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ.

- المغني في القراءات للدهان، تحقيق الدكتور/ محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطيّ، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ . ٢٠١٨م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

- مغيث الندا شرح قطر الندى للخطيب الشربينيّ، دراسة وتحقيق / سيد بن شلتوت الشافعي ، دار الضياء للنشر والتوزيع . الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازيّ، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت، الطبعة الثالثة١٤٢٠هـ

- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبيّ، تحقيق/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيَّة المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)

للعيني، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر، الدكتور/ أحمد محمد توفيق السوداني، الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب . بيروت.

- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

- من ذخائر ابن مالك في اللغة (مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق)، تحقيق/ محمد المهديّ عبد الحيّ عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة السنة التاسعة والعشرون، العدد السابع بعد المائة (١٤١٨-١٤١٩هـ) - (١٩٩٨.١٩٩٩م).

- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ، دار إحياء التراث القديم

الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيليّ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- النحو الوافيّ لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

- النشر في القراءات العشر لابن الجزريّ، تحقيق/علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحيّ، المكتبة العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

▪ فهرس الموضوعات.

الموضوع:
▪ الملخص.
▪ المقدمة.
▪ المبحث الأول: (المسائل النحويَّة)، وهي:
– اجتماع الاسم مع اللقب غير مضافين.
– ما نزل منزلة الشيء الواحد من الأعلام.
– تنزيل المشار والمشار إليه منزلة الشيء الواحد.
– كتابة (الذي، والتي، والذين) في الجمع بلام واحدة.
– تركهم حذف الألف من (ما) الموصولة بعد دخول الجار عليها.
– (أل) الموصولة بين الحرفية والاسمية.
– جواز تقديم المعمول على (أل) الموصولة وصلتها.
– الفصل بين الصلة والموصول لا يعد أجنبيا.
– الامتناع من حذف الاسم الموصول مع بقاء الصلة.
– حذف مفعولي صلة الموصول.
– تنزيل الأسماء المختلفة منزلة الاسم الواحد معرفًا بـ (أل).
– سد الجار والمجرور مسد الخبر بعد الوصف الواقع مبتدأ.
– الإخبار بظرف الزمان عن العين.
– دخول (الفاء) على ما جاء خبرًا عن المبتدأ الموصوف بـ(الذي).
– تنزيل الخبر المتعدد لفظًا منزلة الاسم الواحد.
– زيادة (كان) بين الجار والمجرور.
– (إنَّ) مع اسمها بمنزلة الاسم الواحد.
– بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا.
– رافعُ خبرِ (لا) النافية للجنس.
– وصف اسْم (لَا) قبل الْخَبَر.

- حذف أحد المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.
- منع حذف الفاعل.
- موضع الجار والمجرور إذا أسند إليهما الفعل المبني للمعلوم.
- ورود المشغول عنه متعدد اللفظ دون المعنى.
- حصول العلقة بين العامل والاسم السابق بالاسم الأجنبي الذي أتبع بتابع.
- حذف المفعول به.
- ما نزل منزلة الشيء الواحد من الظروف.
- تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه.
- ما نزل منزلة الشيء الواحد وهو في موضع الحال.
- المُمَيِز والممَّيز بمنزلة الشيء الواحد.
- لَا يجوز انْفِصَال الْجَار من الْمَجْرُور، وقيامه بِنَفسِهِ.
- عمل المضاف إليه في المضاف.
- بناء (يوم) مع (إذ).
- إضافة الظرف المبهم إلى المبني.
- بناء الظرف (بين بين) على الفتح.
- بناء (مِثْلَ) على الفتح.
- النصب بعد (لدن).
- تنزيل (حَبَّ) مع (ذا) منزلة الاسم الواحد.
- العامل في الصفة.
- تقديم النعت على غيره من التوابع.
- تبعيَّة النعت لمنعوته.
- وجه امتناع نعت النكرة بالمعرفة، والمعرفة بالنكرة.
- ذكر الوصف مع الموصوف يخرجه من العموم إلى الخصوص.
- الصفات لا توصف.
- امتناع إضافة الصفة إلى الموصوف.
- حذف العائد من الصفة.

– حذف التنوين من الموصوف العلم، أو الكنية، أو اللقب.
– امتناع حذف الصفة أو الموصوف.
– تبعيَّة ضمير الفصل.
– العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ.
– الاستغناء عن العطف بتنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد.
– البدل والمبدل منه كالشيء الواحد.
– تنزيل الاسمين منزلة الاسْم الوَاحِد عند النداء.
– وصف الاسم المنادى المفرد العَلَم بِـ (ابن) أو (ابنةٍ).
– نداء ما فيه الألف واللام الموصوف.
– تنزيلهم المنادى المقترن بـ (أل) مع (أي) منزلة الشيء الواحد.
– تكرار لفظ المنادى مضافًا.
– نداء المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، وهو (أم) أو (عم).
– دخول ألف الندبة الصفة.
– ترخيم المركب الإضافيّ.
– ترخيم المركب المزجيّ.
– ترخيم المركب الإسناديّ.
– ترخيم المركب العدديّ.
– تنزيل الاسمين المنصوبين على التحذير منزلة الاسم الواحد.
– ما نزل منزلة الاسم الواحد في الممنوع من الصرف.
– حذفهم (التنوين) من الاسم المصروف.
– جعل (كي) مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد.
– تنزيل (الهمزة) مع (لا) في التحضيض والطلب منزلة الاسم الواحد.
– جواز ورود (سنين) تمييز (مائة).
– تعريف العدد المركب.
– حذف (واو العطف) من الأعداد المركبة.
▪ المبحث الثاني: (المسائل التصريفيَّة)، واشتمل على مسائل، وهي:

- تصغير ما نزل منزلة الاسم الواحد.
- تصغير العدد المركب.
- النسب إلى ما نزل منزلة الاسم الواحد.
- النسب إلى اسمين أُضِيفَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ.
- المنع من الوقف على جزأي العدد المركب.
- المنع من الوقف على المضاف دون المضاف إليه.
- المنع من الإمالة في وسط الكلمة.
- حذف الألف من (ابن).
- علة الاستغناء عن التعويض عند الإضافة.
▪ المبحث الثالث:(مسائل متفرقة)، وهي:
- تنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد في أسماء الله الحسنى.
- تنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد؛ مراعاة للتناسب.
- تنزيل الجملة منزلة المفرد.
- ما نزل بالتعريب منزلة الاسم الواحد.
- تنزيل (ما) الاستفهامية مع (ذا) الإشارية منزلة الاسم الواحد.
- استعمال (كاف التشبيه، والاسم، وكاف الخطاب) بمنزلة الاسم الواحد.
- تنزيلهم (ايمن الله) في القسم منزلة الاسم المفرد.
- الفرق بين العطف على اللفظ والعطف على المعنى.
▪ الخاتمة.
▪ المصادر والمراجع.